www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترقيم الدولي : 1476/1114 العدد : 301 فبراير FEVRIER - 2976/2026 الثمن : 5 دراهم - EURO 1.5

اتحاد تامازغا

بديلا لوهم "اتحاد المغرب العربي"

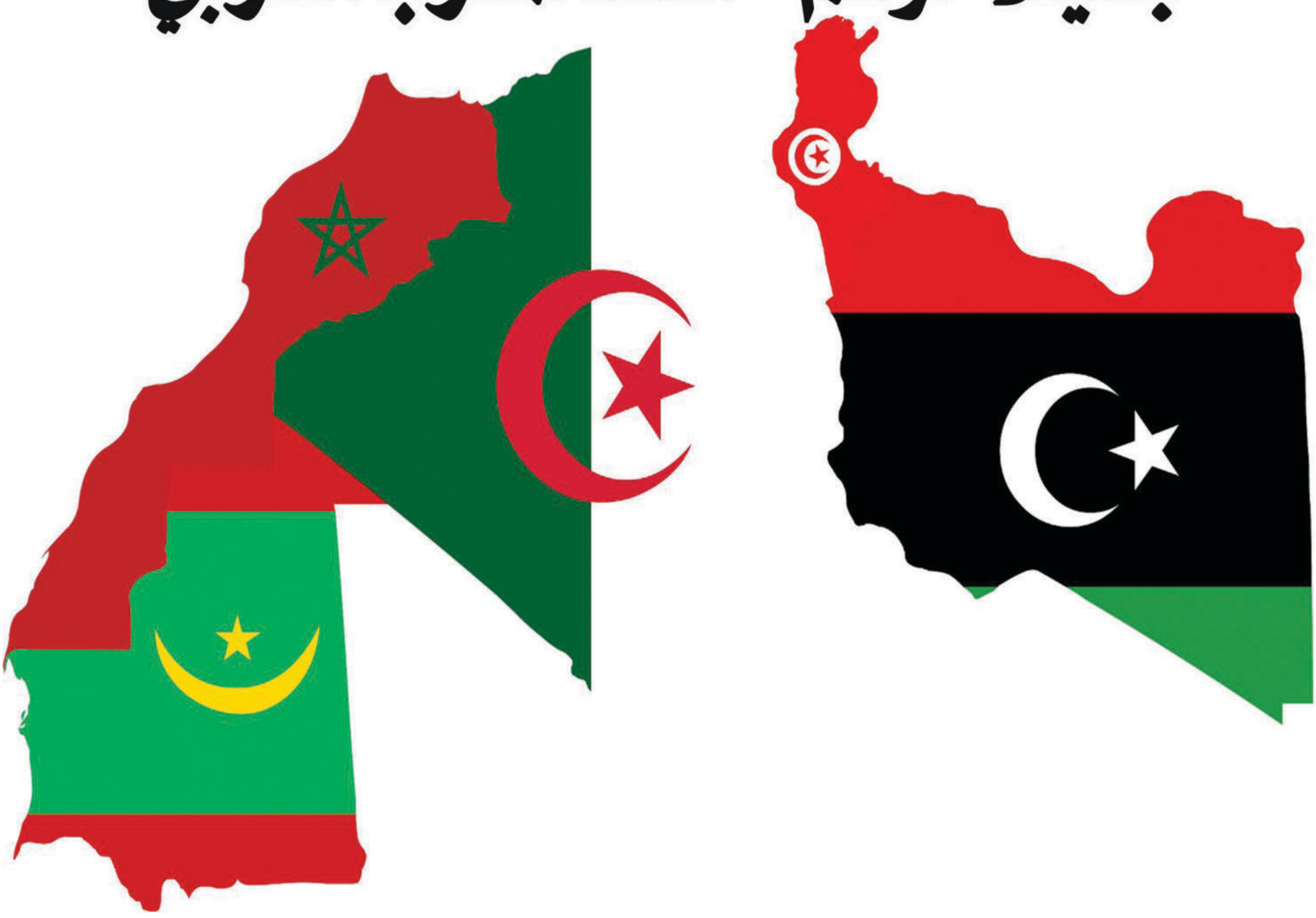

www.amadalamazigh.press.ma amadalamazigh@yahoo.fr Amadalpresse Amadalpresse @Amadalpresse

المنزل 5G

أنترنيت عالي السرعة

100 Mb/s

400 درهم/الشهر

اتصالات المغرب

وفقاً للإمكانية التقنية

أستغرب في اندهاش كبير، استمرار استعمال مصطلح "المغرب العربي" من طرف عدد كبير من السياسيين والصحفيين في خطاباتهم وتصريحاتهم، وكأن المقتضى الدستوري غير موجود. وكأنه توصيف عادي ومحايد، في حين أن دستور فاتح يوليوز 2011 حسم هذا الأمر منذ أكثر من عقد من الزمن. حيث اعتمد مصطلح "المغرب الكبير" بدل "المغرب العربي"، في إشارة واضحة إلى تجاوز الاختزال الهوياتي والاعتراف بالتعدد اللغوي والتنوع الثقافي والعمق التاريخي للمنطقة.

والسؤال الذي يطرح أمام هذه الواقعة التي تتكرر في كل مناسبة، هو هل الأمر مجرد جهل بنص دستوري يُعدّ أسمى وثيقة قانونية في البلاد؟ أم أنه تعبير عن استمرار تأثير إيديولوجية قومية عروبية ما تزال تتحكم في تصورات بعض من هؤلاء السياسيين والصحفيين؟

الجواب في اعتقادي هو، أن الفعل ليس جهلا بما ينص عليه الدستور، وان كان الامر كذلك فهؤلاء لا يستحقون ان يكونوا لا سياسيين ولا صحفيين، بل هي عقيدة أيديولوجية لا زالت تتحكم في عقولهم وتغزو نفوسهم.

ولكن الذي يجب توضيحه لهؤلاء، هو ان هذه المنظمة للأسف ومنذ اللحظات الأولى لتشكيلها، لم تبن ابدا على ما يجمع فعلاً شعوب المنطقة من تاريخ مشترك وهوية متجذرة، بل أُسست على مرجعية إيديولوجية مستوردة، هي "العروبة" بصيغتها القومية الإقصائية، التي لا تعبّر عن الواقع التاريخي والثقافي والجغرافي لشمال إفريقيا. هذا الاختيار لم يكن بريئًا، بل كان نتيجة مباشرة لتأثير الأحزاب التي حكمت بعض أنظمة المنطقة، والتي استلهمت تصوراتها من فكر حزب البعث القومي، القائم على اختزال الهوية في بُعد واحد هو العروبة، وإقصاء الأصل الذي هو الامازيغية.

لقد تم التعامل مع شمال إفريقيا كما لو أنها امتداد جغرافي وثقافي للمشرق، وتم القفز على حقيقة أساسية، وهي أن هذه المنطقة لها تاريخ ضارب في القدم، وهوية أمازيغية جامعة، سبقت كل الإيديولوجيات الحديثة. وبدل أن يكون الاتحاد إطارًا للاعتراف بالتعدد والاختلاف، تحوّل إلى مشروع مبني على وهم أيديولوجي، سرعان ما اصطدم بالواقع، فتجمّد، وفشل في تحقيق أي اندماج حقيقي.

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

ويُعد النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية أحد أبرز تجليات هذا الفشل. فهذا النزاع لم يكن يومًا تعبيرًا عن حق، بل نتاج حسابات إيديولوجية وسياسية لأنظمة متأثرة بالفكر القومي العروبي، استُخدم فيها الانفصال كأداة للضغط على المغرب وفصل شماله عن جنوبه، ما عطّل أي أفق حقيقي لبناء مغاربي سليم.

في هذا السياق، يبرز مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب كحل واقعي وشجاع، لا يهدف فقط إلى إنهاء نزاع إقليمي طال أمده، بل يفتح أيضًا الباب أمام مرحلة جديدة من التفكير في أسس التعاون المغاربي. فهذا المقترح، بما يحمله من روح سياسية حديثة، يمكن أن يكون مدخلًا لتجاوز أوهام الماضي، وبناء علاقات إقليمية قائمة على الاستقرار والاحترام المتبادل.

وقد أدرك المغرب، في وقت مبكر، أن الخلل لا يقتصر على السياسة فحسب، بل يمتد إلى العمق الثقافي واللغوي. لذلك جاء دستور 2011 ليضع الأصبع على الجرح، ويصحح مسارًا طويلاً من الاختزال الهوياتي. فتم التخلي عن مصطلح "المغرب العربي" لصالح "المغرب الكبير"، في دلالة واضحة على وعي تاريخي جديد، كما تم الاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية ووطنية، باعتبارها قالب الهوية المغاربية.

إن ما يمكن أن يجمع شعوب شمال إفريقيا حقًا ليس العروبة التي لا أساس تاريخي ولا علمي ولا ثقافي لها بالمنطقة، بل الأمازيغية، باعتبارها لغة وثقافة وتاريخًا مشتركًا. فالأمازيغية ليست عنصر تفرقة، بل لحمة جامعة، تمتد من واحة سيوة إلى جزر الكناري، وتشكل القاسم المشترك الأعمق بين شعوب المنطقة.

لقد آن الأوان لتصحيح المسار، وبناء فضاء مغاربي جديد، يقوم على الاعتراف بالواقع بدل الهروب منه، وعلى التاريخ المشترك بدل الأوهام المستوردة.

فبدون مصالحة حقيقية مع الأمازيغية، وبدون تجاوز الإيديولوجيات الإقصائية، سيظل أي مشروع مغاربي مجرد اسم بلا مضمون.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵓⵔⴳⴳⵉⵏ ⵉⵣⵣⵉⵍ ⵓⵏ
ⵉⵏⵏⵓⵍ ⵍⵓⵏ ⵉⵏⵅⵅⵍⵍⵉ

akccuD iqqurn ad ijddrn wad ilggaghn

العود اليابس هومن يحرق العود الأخضر

المدير العام لليونسكو يدعو إلى تمكين الشباب لصون التنوع اللغوي بمناسبة اليوم الدولي للغة الأم

بمناسبة اليوم الدولي للغة الأم، الذي يُحتفى به في 21 فبراير 2026، وجّه المدير العام لليونسكو، خالد العناني، رسالة أكّد فيها أن صغار السن والشباب يشكّلون خط الدفاع الأول عن التنوع اللغوي في العالم، إذ يرثون ما يناهز سبعة آلاف لغة من اللغات المنطوقة ولغات الإشارة، ويتحمّلون مسؤولية إحيائها ونقلها إلى الأجيال المقبلة.

وشدّد المدير العام على ضرورة تنشئة الأطفال على قيم التنوع اللغوي منذ السنوات الأولى عبر التعليم، مبرزاً أن اليونسكو تحتفل هذا العام بهذه المناسبة تحت شعار "آراء الشباب بشأن التعليم المتعدد اللغات"، وهو اليوم الذي تم اعتماده بناءً على اقتراح من بنغلاديش.

وأشار إلى أن البحوث الصادرة في هذا المجال تؤكد بوضوح أن التعلم باللغة الأم يعزّز فرص النجاح الدراسي، وينمّي الثقة بالنفس، ويُسهّل اكتساب لغات جديدة. وأستند في ذلك إلى تقرير اليونسكو المعنون "اللغات لها قيمتها: إرشادات عالمية بشأن التعليم المتعدد اللغات"، الذي خلص إلى أن 40 في المائة من الأطفال حول العالم لا يتلقون تعليمهم بلغتهم الأم.

وفي سياق الجهود العملية، أوضح المدير العام أن اليونسكو تتعاون مع الكاميرون لإدراج أكثر من مائتي لغة محلية في المناهج الدراسية وبرامج محو الأمية، بالتوازي مع إدماج تدريجي للغات الأجنبية. كما رحّب بنتائج التعاون مع موزمبيق، حيث أصبحت مدرسة واحدة من كل أربع مدارس توفّر تعليماً متعدد اللغات، بفضل برامج إعداد المعلمين.

وأكدت الرسالة أن التنوع اللغوي لا تقتصر أهميته على الجوانب الذهنية والمعرفية، بل يمتد إلى الأبعاد الثقافية والبيئية، إذ تعكس كل لغة رؤية خاصة للعالم وطريقة مميزة في التعبير عن الحياة والوجود. وفي هذا الإطار، تضم قائمة التراث الثقافي غير المادي لليونسكو أشكالاً متعددة من التعبير الشفهي عبر القارات، من بينها غناء "الباسّيو" في الإكوادور، وغناء الملاحم الشعرية "تولي" في منغوليا، ونظام "حير عيسى" العرفي الشفهي في إثيوبيا وجيبوتي والصومال.

كما تواصل اليونسكو، بصفتها الوكالة الرائدة للعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية (2022-2032)، دعم أكثر من ثلاثين بلداً في جهود صون التنوع اللغوي، بما في ذلك حماية لغات حضارة المايا في أمريكا اللاتينية، ولغات قبائل الهادزابي في تنزانيا، ولغات قبائل جولهوانسي-سان في ناميبيا.

وتوقّفت الرسالة عند أهمية التنوع اللغوي في المجال الرقمي، مشيرة إلى أن معظم المحتوى المتاح على الإنترنت يُنتج بنحو عشر لغات فقط، مما يجعل الإقصاء اللغوي شكلاً من أشكال الإقصاء الرقمي. وفي المقابل، يمكن للتكنولوجيا أن تكون وسيلة لتعزيز اللغات، كما في المشروع الذي نفذته اليونسكو بالشراكة مع ماليزيا لإثراء القاموس المفتوح "ويكشيناري" بإدراج نحو ثلاثة آلاف كلمة من خمس وعشرين لغة مهددة بالاندثار من لغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن إصدار قاموس للذكاء الاصطناعي باللغتين الإنجليزية والسواحلية لتيسير فهم المصطلحات الأساسية في هذا المجال.

وذكّر المدير العام بإمكانية الاطلاع على اللغات المهددة بالاندثار عبر "أطلس اليونسكو العالمي للغات"، مجدداً الدعوة، بهذه المناسبة، إلى الاستثمار في نقل اللغات وتمكين صغار السن والشباب من الاضطلاع بدور مركزي في الحلول الرامية إلى تعزيز التنوع اللغوي، باعتباره ركيزة أساسية للسلام والكرامة والشمول، وضماناً لعدم إسكات أي صوت من أصوات التاريخ الإنساني.

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

مقترح الحكم الذاتي وضرورة التأسيس لاتحاد مغاربي جديد يُعيد الاعتبار للمكون الأمازيغي

على أنقاض اتحاد "عربي" ولد ميتا، ينبغي التأسيس لاتحاد بديل جامع ودامج لكل شعوب ومكونات منطقة تامزغا. اتحاد يرتكز على رؤية سياسية وإنسانية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحمل بذور النجاح والفعالية لتعزيز تقدم بلدان وشعوب منطقة تامزغا. اتحاد يراهن على المستقبل ويتطلع إلى بناء إطار يوحد شعوب المنطقة ويدافع عن مصالحها، ويكون في مستوى التحديات الحاضرة والمستقبلية.

جمال بورفيسي

من الثابت أن ما يسمى بـ"اتحاد المغرب العربي"، الذي تأسس رسميا بتاريخ 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش،كان مجرد وهم وشعار للاستهلاك. كان مشروعا بلا أفق. لم يُثبت فقط فشله، بل كرس حقيقة مُرة وهي أنه لم يباشر قط عمله ولم يضطلع بالمهام والاختصاصات التي أسندت إليه منذ الإعلان عن تأسيسه.

هذا التكتل الذي يضم خمس دول مغاربية وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، ولد ميتا. لقد حمل معه بذور فشله ، لأنه لم يتأسس على استراتيجية واضحة ورؤية وقناعة بـأهمية العمل الوحدوي، و قام على قاعدة تمييزية أقصت مكونا إتنيا ولغويا وثقافيا هو المكون الأمازيغي، بما يحمله من غنى ثقافي وحضاري، وركز في تأسيسه على مفهوم ضيق يحصر اهتمامه في العنصر "العربي"، وفق منظور" قومية عربية" شوفينية كانت مجرد عنوان فضفاض ومُغري، لكنه بلا مضمون .

هذا الإطار كان من البديهي أن يكون مآله منذ البداية هو الفشل، لأنه همش حقائق جغرافية وتاريخية كون أن الساكنة الأصلية التي تستوطن المنطقة المغاربية منذ الحقب التاريخية السحيقة هم الأمازيغ. وهو ما يظهر من خلال التسمية التي يحملها هذا الإطار نفسه، والتي لا يُشير لا من قريب ولا من بعيد إلى الأمازيغ ولا إلى الأمازيغية بحمولتها الثقافية والحضارية واللغوية الغنية .

كان الهدف المعلن من تأسيس" اتحاد المغرب العربي"، هو تكوين جبهة سياسية واقتصادية قوية ومتكاملة، على غرار التكتلات القوية القائمة في عدد من مناطق العالم، أبرزها الاتحاد الأوربي. لكن رغم أن اقتصادات الدول الخمس مكملة لبعضها، بما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم احتياجاتها الزراعية و الغذائية والإنتاجية،إلا أن هدف التكامل ظل حبرا على ورق، واصطدم بواقع التفتيت والتقسيم الذي ينخر بلدان المنطقة.

حدد ما يسمى بـ "اتحاد المغرب العربي" أهدافا طموحة ونبيلة لم يتحقق أي واحد منها:

- تعزيز الروابط الأخوية التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها،وضمان ازدهار مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها. وضمان حرية تنقل الأفراد و السلع ورؤوس الأموال بين البلدان الأعضاء في إطار حدود مفتوحة.

- التنسيق الأمني والعسكري والدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء في الاتحاد،واحترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء من خلال مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

من الواضح أن هذه الأهداف لم تراوح مكانها، وظلت مجرد حلم كبير، لأنها لم تشكل قناعة فعلية لدى الأعضاء المؤسسين،ووراء الشعارات الرنانة التي تهتف بالوحدة تختفي صراعات و خلافات بين عدد من الدول الأعضاء،وهو ما فجر هذا الاتحاد قبل أن يولد.

ظلت أجهزة الاتحاد معطلة، ودب الخلاف والصراع في أوصال المؤسسة، فعكس الشعار المرفوع حول الوحدة المزعومة، وضعت الجزائر الحصى في حذاء المغرب، من خلال السعي إلى تقسيمه والنيل من وحدته الترابية عبر محاولة زرع كيان وهمي في المنطقة، وليبيا عانت لفترة طويلة من حرب أهلية، وتعيش اليوم على واقع الإنقسام السياسي.

في خضم هذا الواقع المرير، أعاد مقترح الحكم الذاتي المزمع تفعيله في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية الجدل حول إمكانية التأسيس لاتحاد مغاربي جديد يقوم على مرتكزات جديدة، لا تمتح من وهم "قومية عربية" إقصائية ومغلقة . اتحاد يقوم على مبادئ وقيم تتبناها وتعيش بها ساكنةالمنطقة الأصلية: الأمازيغ، وهي قيم الإنسانية والانفتاح والديمقراطية والحرية والعدالة. اتحاد مغاربي يعيد الاعتبار للمكون الأمازيغي وللتراث الأمازيغي الثقافي والحضاري واللغوي، ويضعه في صلب الاتحاد. اتحاد يجمع بين المكونات الأمازيغية والعربية والإفريقية، ولا يُقصي أحدا. اتحاد يربط الشعار بالممارسة، ويضع الوحدة والتعاون والتضامن كأفق حقيقي لا مجرد شعار.

إن البعد الأمازيغي والإفريقي مكون أساسي لمنطقة تامزغا، وهو ما يفرض إدماجه في أي تكتل مغاربي مستقبلي لتعويض اتحاد المغرب"العربي" المزعوم الذي دخل مرحلة الاحتضار منذ ولادته القيصرية.

إن مقترح الحكم الذاتي المقرر اعتماده في الصحراء المغربية، يشكل مناسبة للتفكير في هذا الأفق بما يمنحه من إمكانية لتوحيد صف شعوب المنطقة المغاربية، بل لمنطقة تامزغا قاطبة. وضمان مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي للعيش المشترك بين شعوب المنطقة وضمان ازدهارها،

يُعيد مقترح الحكم الذاتي الأمل في إنشاء إطار جديد يوحد ولا يفرق، يجمع بين ثقافات وتعبيرات لغوية متعددة، يغلب المصالح العليا لشعوب المنطقة على المصالح الذاتية الآنية، اتحاد ينهي مرحلة الانقاسات والصراعات ويؤسس لوعي مغاربي جديد يستحضر المصلحة العليا للمنطقة، ويرفض الانسياق وراء الأطماع الشخصية الضيقة. هناك دروس ينبغي استخلاصها من فشل مشاريع ورقية من قبيل "اتحاد المغرب العربي" أ و "جامعة الدول العربية" التي تحولت إلى وعاء فارغ، بحيث فشلت في تحقيق مصالح دول المنطقة والدفاع عن قضاياه.

يجب تصحيح أخطاء الماضي. والبداية ينبغي أن تكون من خلال إعادة الإعتبار للمكون الأمازيغي، عوض تركيز الحديث حصريا وبمنطق شوفيني ضيق حول " العنصر العربي". ومثلما ولد" اتحاد المغرب العربي" ميتا، فقد واجهت"جامعة الدول العربية" المصير نفسه، وهو ما يستلزم أخذ العبرة.

لقد تأسست هذه الجامعة سنة 1945 لتحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- الإسهام في حل النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، أو النزاعات بين دولها وأطرافٍ ثالثة،

- الحفاظ على استقلال الدول الأعضاء.

- التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، وغيرها.

- النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

- التعاون مع الهيئات الدولية لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

- التعزيز والتنسيق في البرامج السياسية والبرامج الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها.

و يبدو جليا أن الجامعة لم تسهم في تحقيق أيا من هذه الأهداف المسطرة، فالخلافات بين أعضائها ظلت هي القاعدة، ولم تنجح الجامعة في حل الخلافات "العربية"، ولا في الدفاع عن مصالح دولها، ووقفت عاجزة عن حل القضية الفلسطينية التي شكلت الجرح الغائر في جسم الأمة الإسلامية.

إن فشل ما يسمى بـ" اتحاد المغرب العربي" و" جامعة الدولة العربية" يمنح فرصة للتفكير في بلورة بديل على أسس صلبة، أسس تراعي كل المكونات الإتنية لمنطقة تامزغا، وتستثمر في القواسم المشتركة لبلدان وشعوب المنطقة، وتستحضر مصلحتها العليا.

إن البديل المطروح هو بناء اتحاد يرتكز على توحيد الشعوب، ويعيد الإعتبار للبعد الأمازيغي الإفريقي المتوسطي إنصافا لتاريخ المنطقة ولشعوبها. بديل يضع حدا للمرتكز الإيديولوجي العروبي الشوفيني ويأخذ بعين الاعتبار التعدد اللغوي والثقافي والحضاري للمنطقة.

الاتحاد المغاربي في زمن التعددية القطبية من الجغرافيا الممزقة إلى الكتلة الصاعدة

قراءة تحليلية في الفرص الاقتصادية والأمنية المهدورة

بدر الزاهر الأزرق*

لا تعاني المنطقة المغاربية من نقص في الموارد أو ضعف في الموقع الجغرافي أو محدودية في الرأسمال البشري، بل تعاني أساسًا من عجز مزمن في تحويل هذه العناصر إلى قوة جماعية فاعلة. فهي فضاء جغرافي يمتد من الأطلسي إلى المتوسط، يتوسط خطوط الملاحة العالمية، ويجاور أوروبا، وينفتح على عمق إفريقي استراتيجي، ويختزن احتياطيات طاقية ومعدنية معتبرة، إلى جانب قاعدة ديموغرافية تفوق مائة مليون نسمة. ومع ذلك، فإن هذا الفضاء لا يزال من أقل المناطق اندماجًا اقتصاديًا وأمنيًا في العالم، رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على الإعلان الرسمي لاتحاد "المغرب العربي" سنة 1989. المفارقة أن هذا الجمود الإقليمي يتزامن مع تحولات عميقة في النظام الدولي، حيث لم يعد العالم يُدار وفق قطب أحادي مهيمن، بل يتجه نحو تعددية قطبية تتنافس فيها الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وقوى صاعدة أخرى على النفوذ والأسواق والطاقة وسلاسل الإمداد. في هذا السياق الجديد، تصبح الكتل الإقليمية هي الوحدات الأكثر قدرة على التفاوض والتأثير، بينما تتراجع قدرة الدول المنفردة على فرض مصالحها. ومن هنا يبرز السؤال الجوهري: ما الذي خسرته المنطقة المغاربية نتيجة تعطيل اتحادها؟ وما الذي يمكن أن تكسبه إذا أعادت صياغة مشروعها الوحدوي في ضوء التحولات الدولية الراهنة؟

التكلفة الاقتصادية لتفكيك الجوار

تُظهر الأرقام أن الخسارة ليست معنوية أو رمزية، بل مادية وقابلة للقياس. فحجم المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب الكبير لا يتجاوز في أفضل التقديرات نسبة هامشية من إجمالي تجارتها الخارجية، وهي من أضعف النسب عالميًا مقارنة بتكتلات إقليمية أخرى. فعوض أن تشكل المنطقة سوقًا موحدة تستوعب إنتاجها وتكمل سلاسل قيمتها، ظلت كل دولة تتجه نحو شركاء بعيدين جغرافيًا وثقافيًا. فالمبادلات بين المغرب والجزائر، على سبيل المثال، تراجعت إلى مستويات دنيا بعد القطيعة الدبلوماسية سنة 2021، في حين لم يتجاوز إجمالي التبادل بين المغرب وبقية دول الاتحاد المغاربي مليار دولار تقريبًا، مقابل عشرات المليارات من الدولارات مع الاتحاد الأوروبي وآسيا. هذه الفجوة تعكس خللًا بنيويًا في هندسة العلاقات الاقتصادية، حيث يتم تهميش السوق الطبيعية القريبة لصالح أسواق خارجية تفرض شروطها وأجنداتها.

لو فُعّل الاتحاد المغاربي، لكان بالإمكان خلق سوق مشتركة يتجاوز حجمها مئات المليارات من الدولارات من الناتج الداخلي الإجمالي المجمع، بما يسمح بتطوير صناعات تكاملية في الطاقة والبتروكيماويات والفوسفات والأسمدة والصناعات الغذائية والتحويلية، إضافة إلى اللوجستيك والموانئ. كما كان يمكن خفض فاتورة الاستيراد عبر التكامل الإنتاجي الداخلي، وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية في مواجهة الشركاء الكبار، بدل أن تتفاوض كل دولة منفردة وفق ميزان قوى غير متكافئ. في عالم يعيد تشكيل سلاسل الإمداد ويبحث عن تقليص التبعية لمراكز إنتاج بعيدة، كان بإمكان المنطقة المغاربية أن تتحول إلى منصة صناعية قريبة من أوروبا، ومستفيدة من موقعها كبوابة نحو إفريقيا، لكن غياب الإرادة السياسية أبقى هذه الإمكانات في خانة الفرص المهدورة.

الأمن بين سباق التسلح وأفق الأمن الجماعي، الخسارة الاستراتيجية العميقة

لا تتوقف الكلفة عند الاقتصاد، بل تمتد إلى المجال الأمني والاستراتيجي. فاستمرار النزاعات الثنائية، وعلى رأسها الخلاف المغربي-الجزائري، أفرز سباقًا في التسلح استنزف موارد مالية ضخمة كان يمكن توجيهها نحو التنمية البشرية والبنية التحتية والتحول الصناعي. بدل أن يتحول الجوار إلى مصدر أمان متبادل، أصبح مصدر تهديد متخيل أو فعلي، مما عزز مناخ الشك وأضعف التنسيق في مواجهة تحديات مشتركة، مثل الحركات الانفصالية والإرهاب العابر للحدود في الساحل والصحراء، وشبكات الهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وعدم الاستقرار في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي. في ظل غياب إطار مؤسسي مغاربي فعال، تظل المعالجة أمنية أحادية ومجزأة، في وقت تتطلب فيه هذه التحديات مقاربة جماعية.

في النظام الدولي متعدد الأقطاب، حيث تتنافس قوى كبرى على النفوذ في المتوسط وإفريقيا، يشكل غياب كتلة مغاربية موحدة نقطة ضعف استراتيجية. فبدل أن تفرض المنطقة نفسها كشريك أمني موثوق وفاعل إقليمي متماسك، تتحول إلى مجال تنافس بين قوى خارجية، ما يحد من هامش مناورتها السيادية ويجعلها أكثر عرضة للضغوط الجيوسياسية. كان بإمكان اتحاد مغاربي فعّال أن يؤسس لمنظومة أمن جماعي قائمة على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وضبط الحدود بشكل مشترك، وتنسيق السياسات الدفاعية، وإدارة الأزمات الإقليمية بروح تعاونية، بدل منطق الردع المتبادل. هذا التحول كان سيعيد تعريف مفهوم الأمن من سباق تسلح مكلف إلى أمن تشاركي مستدام.

موقع الاتحاد المغاربي في عالم متعدد الأقطاب، من الهامش إلى الفاعلية

يتجه العالم اليوم نحو تعددية قطبية مرنة، تتقاطع فيها المصالح وتُبنى فيها التحالفات وفق منطق براغماتي، لا إيديولوجي أو قومي. في هذا السياق، لا يمكن لدولة مغاربية منفردة، مهما بلغت قدراتها، أن تؤثر بفاعلية في قواعد التجارة العالمية أو مفاوضات المناخ أو ترتيبات الأمن الطاقي. أما اتحاد مغاربي جديد، إذا أُعيد تأسيسه على أسس واقعية تتجاوز الجمود السياسي، فيمكن أن يتموقع كقطب إقليمي متوسط القوة، مستفيدًا من احتياطيات الطاقة في الجزائر وليبيا، ومن القدرات الصناعية واللوجستية المغربية، ومن الموقع البحري الممتد، ومن العمق الإفريقي. كما يمكنه أن يلعب دورًا محوريًا في أمن الطاقة الأوروبي في ظل التحول الطاقي العالمي، وأن يتحول إلى شريك تفاوضي جماعي في مواجهة القوى الكبرى.

غير أن استمرار النزاعات يحول دون هذا الأفق، ويُبقي المنطقة في موقع التلقي بدل الفعل. فالفرص المهدورة لا تُقاس فقط بالأرقام التجارية، بل بزمن تنموي ضائع وبأجيال كاملة أُهدرت طاقاتها في سياقات صراع بدل سياقات تعاون. في عالم التكتلات الكبرى، يصبح التشتت عامل ضعف، بينما يشكل الاندماج قوة تفاوضية وسيادية مضاعفة.

بين إعادة إنتاج المأزق وبناء الكتلة الصاعدة

لقد دفعت المنطقة المغاربية أثمانًا باهظة للنزاعات المتراكمة، ليس فقط في شكل خسائر اقتصادية مباشرة، بل في شكل استنزاف للموارد، وتراجع في الجاذبية الاستثمارية، وتآكل في الثقة المتبادلة. استمرار هذا المسار يعني إعادة إنتاج المأزق ذاته، وإضاعة فرصة تاريخية تتيحها التحولات الدولية الراهنة. غير أن التعددية القطبية ليست تهديدًا بالضرورة، بل يمكن أن تكون نافذة لإعادة التموضع، إذا ما توفرت الإرادة السياسية لتجميد الخلافات وتفعيل المصالح المشتركة ضمن إطار مؤسسي فعال.

اتحاد مغاربي جديد ليس حلمًا رومانسيًا أو استعادة لخطاب وحدوي كلاسيكي، بل خيارًا استراتيجيًا عقلانيًا يفرضه منطق العصر. إنه انتقال من الجغرافيا الممزقة إلى الكتلة الصاعدة، ومن إدارة الخلاف إلى هندسة المصالح. ويبقى الرهان الحقيقي في قدرة النخب السياسية على إدراك أن كلفة استمرار القطيعة أعلى بكثير من كلفة المصالحة، وأن المستقبل في عالم متعدد الأقطاب يُصنع داخل الكتل، لا خارجها.

* أستاذ باحث في قانون الأعمال والاقتصاد

جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء

لحسن والحاج لـ"العالم الأمازيغي" :

"اتحاد المغرب العربي" وهم وإنشاء اتحاد بديل لاجدوى منه

يؤكد لحسن والحاج، أكاديمي ، باحث، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الحوار التالي، على أن ما يسمى بـ"اتحاد المغرب العربي" كان مجرد وهم ولن تقوم له قائمة في المستقبل، وأن التفكير في إحيائه مجرد مضيعة للوقت.

ويشير والحاج إلى أن التكتل لا يؤدي بالضرورة إلى ضخ المزيد من القوة في اقتصاد الدول المعنية، بل قد يتسبب في مشاكل واختلالات، مستدلا بهذا الخصوص بتجربة الوحدة اليمنية التي كان مآلها الفشل.

ويشدد الأكاديمي على أن المغرب لن يستفيد شيئا من قيام تكتل مغاربي لبلدان شمال افريقيا كلها تستورد من الدول الصناعية ما تحتاج اليه من التجهيزات والتكنولوجيا، وأن ما ينبغي أن يقع التركيز عليه اليوم ليس هو الإتحاد بل الدولة القومية أو الدولة الأمةÉtat-nation، مستحضرا التجربة المغربية، حيث يسير المغرب في تجاه تكريس التنمية والازدهار بالاعتماد على ذاته، على موارده ومؤهلاته وكفاءاته عوض الاتكال أو الرهان على اتحاد مغاربي لن يكتب له النجاح.

●حاوره جمال بورفيسي

****في إطار الدينامية التي خلفها مقترح الحكم الذاتي كحل للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية، ارتفعت بعض الأصوات المنادية بضرورة خلق إطار مغاربي بديل لما يسمى بـ" اتحاد المغرب العربي"، يساهم في توحيد شعوب المنطقة المغاربية، ويدافع عن مصالحها، نريد أن نتعرف على موقفكم من هذه المسألة وكذلك حول مآل ما سمي بـ "اتحاد المغرب العربي"؟**

إن ما يسمى بـ"اتحاد المغرب العربي" كان دائما وسيظل مجرد وهم ليس إلا. إنه لم يوجد فعليا في الماضي ولن تقوم له قائمة في المستقبل. إذا أردنا أن نتحدث عن الاتحاد فهو الذي تحقق لقرنين من الزمان في ظل دولتي المرابطين والموحدين التي امتدت سلطتهما إلى إسبانيا شمالا وغرب ليبيا شرقا، وكانت السلطة المركزية في مدينة مراكش التي سمي بها المغرب الى يومنا هذا (ماروك و مارويكوش أو مارويكوش).

بالنسبة إلى الحديث عن قيام اتحاد مغاربي جديد بمرتكز اقتصادي، ينبغي رؤية ما يحدث في أحد التكتلات الهامة في العالم، وأعني الاتحاد الأوربي الذي تأسس في الأصل على أساس اقتصادي. إن ما نلاحظه منذ سنوات، هو أن هذا الاتحاد الذي يعتبره العديد من المهتمين ناجحا، يواجه متاعب كثيرة، بسبب تباين القدرات الاقتصادية والمصالح السياسية والحضارية للدول الأعضاء، وتنامي الشعور القومي لعديد من دوله، وقد لاحظنا خروج بريطانيا من هذا التكتل، كما أن بعض دول شرق أوربا تعتبر أنها أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية منها إلى دول الاتحاد الأوربي وتعتبر أن الولايات المتحدة هي التي تتولى حمايتها والدفاع عن مصالحها أكثر مما تفعله أوربا. إن الشخص الوحيد الذي حاول توحيد أوربا وكان بقوة السلاح هو نابليون بونابارت وقد فشل في ذلك فشلا ذريعا.

فالتكتل لا يؤدي بالضرورة إلى ضخ المزيد من القوة في اقتصاد الدول المتكتلة، بل قد يتسبب في مشاكل واختلالات. يجب أن نستحضر هنا أيضا فشل التجربة اليمنية. فاليمن الذي توحد رسميا في 22 ماي سنة 1990 ، في إطار دولة واحدة تحمل اسم الجمهورية اليمنية، بعد 150 عاماً من الانفصال(اليمن الجنوبي واليمن الشمالي)، يعاني كثيرا، ولم تؤد هذه الوحدة لا إلى ازدهاره الاقتصادي ولا إلى استقراره السياسي. بل إنه يعيش تطاحنا داخليا واضطرابات أثرت سلبا على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان المراد من الوحدة هو تشكيل قوة ديموغرافية فينبغي التأمل في تجربة نيجيريا التي تعد أضخم دولة في إفريقيا والتي تعاني من مشاكل التخلف رغم ثروتها في مجال المحروقات.

****لكن هناك من يعتبر أن وحدة الدول المغاربية يمكن أن يحل مشاكل التنمية، خاصة أن الدول المعنية تجمعها قواسم مشتركة، مثل اللغة والثقافة والدين.. ما رأيكم؟**

لا اللغة ولا الدين يمكن أن يوحد الشعوب. التجربة الأوربية هنا تعتبر نموذجا حيا على ذلك، ففرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهي دول ذات أغلبية كاثوليكية لم تتوحد في أي وقت تحت راية الأمبراطورية الرومانية ـ بل ظلت بلدانا مستقلة بذاتها، واللغة الفرنسية المشتركة مثلا لم توحد فرنسا وبلجيكا الوالونية وسويسرا(الرواماندية)، فكل بلد مستقل بذاته، ولم تتحمس للوحدة على أساس المشترك اللغوي . إن ما يوحد بشكل طوعي هي المصالح المشتركة.

ما ينبغي أن يقع التركيز عليه اليوم ليس هو الإتحاد بل الدولة القومية أو الدولة الأمةÉtat-nation، وهنا يجب أن نستحضر التجربة المغربية، حيث يسير المغرب في تجاه تكريس التنمية والازدهار بالاعتماد على ذاته، على موارده ومؤهلاته وكفاءاته، مع الانفتاح على أشكال من التعاون مع الدول الأخرى الأكثر تطورا وبدون تمييز بين المعسكرات، وهو ما يقوم به المغرب الذي نوع شراكاته وتعاونه مع العديد من الدول، إذ إضافة إلى أوربا أصبح مدار اهتمامه وامتداده هي إفريقيا . إن الطريق الذي يسير فيه المغرب هو الطريق الصحيح، فعوض أن ينشغل بوهم الانخراط في اتحاد ما، اعتمد على نفسه، وبدأ في تسخير إمكانياته الذاتية لتحقيق النهضة الاقتصادية الحقيقية التي تمكنه من الالتحاق بركب الدول الصاعدة. نعم للتعاون ولا للتوحيد الذي لا يتم إلا على حساب المكونات المستضعفة.

كل الدول المتقدمة اعتمدت على مؤهلاتها وجهودها التنموية ولم تلجأ إلى أي نوع من الاتحاد مع دول أخرى لتحقق التقدم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا لا بد أن نستحضر نموذج سنغافورة التي كانت مجرد شبه جزيرة صغيرة في جنوب شرق آسيا، لا تتوفر على أية موارد طبيعية، قبل أن تصبح واحدة من أكثر الدول تطوراً في العالم.

وكوريا الجنوبية كذلك، التي كان المغرب في نفس مستوى تقدمها في ستينيات القرن الماضي، لكن كوريا الجنوبية استطاعت أن تمضي قدما نحو التقدم والازدهار بفضل إرادتها وجهودها الذاتية وإصرارها على تحقيق التطور بإمكانياتها، وليس عن طريق الانخراط في أي تكتل أو اتحاد...

**** أنتم، إذن، تركزون على ضرورة توجيه الجهد التنموي نحو الداخل و لا تعتبرون قيام اتحاد مغاربي شرطا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المعنية؟**

إن التفكير في إعادة إحياء ما يسمى بـ" اتحاد المغرب العربي"، أو حتى في إنشاء اتحاد مغاربي على أسس جديدة يعد مضيعة للوقت، في نظري. لا أعتقد أن هناك تفكير في تحقيق المصلحة العليا للدول المغاربية،من خلال إنشاء تكتل مغاربي، فهذا التكتل لا يمكن أن يتحقق، فالحكام الجزائريون لا يؤمنون بشيء إسمه اتحاد مغاربي يقوم على أسس متكافئة وعلى المصالح المتبادلة و تكامل اقتصادي وتنسيق سياسي، فما يهمهم بالدرجة الأولى هي مصالحهم الذاتيه. فلديهم نزعة هيمنية، ويتوهمون أنهم قوة وهذا الشعور تولد لديهم منذ حرب التحرير. إنهم يسعون إلى الهيمنة في المنطقة بل في أفريقيا، ولا يرون أي مصلحة لهم في إبرام اتحاد حقيقي ومتوازن مع باقي الأقطار المغاربية. إنهم يبحثون عن التسيد لا أقل ولا أكثر. ومن هذا ا لمنطلق لا ينبغي تضييع المزيد من الوقت في التفكير في إنشاء قطب مغاربي اقتصادي أو سياسي. يمكن للمغرب أن يبني لوحده في إطار انفتاحه على العالم إقتصادا قويا ومجتمعا متطورا.

إن المغرب لن يستفيد شيئا من قيام تكتل مغاربي لبلدان شمال افريقيا كلها تستورد من الدول الصناعية ما تحتاج اليه من التجهيزات والتكنولوجيا، يجب أن يوجه تركيزه على الدول التي سبقتنا في التقدم لنستفيد من خبراتها. المغرب يخطو خطوات كبيرة نحو التقدم، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت نموا يفوق ـ70 في المائة خلال سنة 2025، وهناك أنشطة اقتصادية تعرف تطورا مذهلا مثل قطاع إنتاج السيارات والطيران وقطاعات أخرى.

****لكن، رغم ذلك، هناك من يؤمن بإمكانية التأسيس لاتحاد مغاربي بديل على أسس جديدة لا تستند إلى مقولة" القومية العربية"، وذلك على ضوء التطورات الإيجابية التي تعرفها قضية الوحدة الترابية للمملكة، واتساع نطاق الدعم لمبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، بما يجعل من توحيد الشعوب مرتكزا لتحقيق الاتحاد المنشود، ما رأيكم؟**

بالنسبة للدينامية التي تعرفها قضية الصحراء المغربية والتوجه الحالي نحو تطبيق مقترح الحكم الذاتي في ضوء القرار الأممي الأخير رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025، يمكن أن نوجه الجهود لمواصلة المسار التنموي في الصحراء وفي كل ربوع المملكة، عوض التفكير في التأسيس لاتحاد مغاربي بديل، فالهاجس يجب أن يبقى أولا وآخيرا موجه نحو التنمية المغربية وتكريسها، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجالات الواعدة مثل التكنولوجيا و الاتصالات الحديثة، لتكريس التنمية المحلية داخل الوطن، فمقترح الحكم الذاتي ينبغي أن نوظفه بما يضاعف التنمية ويسرع وتيرتها ويحقق الازدهار للمغرب لا في التفكير في خلق اتحاد مغاربي جديد ولو على مرتكزات جديدة. ينبغي للمغرب أن يتطور ليكون قطبا كبيرا لتنمية المغرب أولا ثم لتنمية البلدان الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي وفي الساحل.

**** ألا تعتقدون بأهمية خلق اتحاد مغاربي يشمل منطقة تامزغا ويخدم مصلحة شعوب المنطقة؟**

في رأيي، إن الثقافة واللغة الأمازيغية تحتاج إلى إطار مغاير خارج إطار الاتحاد المغاربي، إطار ثقافي على شاكلة المنظمة الدولية للفرنكفونية، تخصص أهدافها للدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغية ،والتراث الأمازيغي الغني بكل تلاوينه وتنويعاته ويكون بمثابة إطار داعم للأمازيغية وضامن لاستمراريتها وتطورها. ومن هذه الزاوية ينبغي أن نركز الجهود على حفظ التراث الأمازيغي لغة وثقافة في إطار هيأة أو منظمة فاعلة تخصص أهدافها لهذا الغرض، وليس في إطار اتحاد سياسي لا تتوفر ولن تتوفر فيه شروط النجاح.

المحجوب السالك لـ" العالم الأمازيغي" :

هناك ضرورة لخلق اتحاد مغاربي قوي يخدم مصلحة المنطقة

يؤكد المحجوب السالك، أحد مؤسسي جبهة البوليساريو، و المنسق العام لتيار "خط الشهيد" المعارض، في الحوار التالي، أن الوقت حان للطي النهائي للنزاع في الصحراء، الذي طال أمده، وأن المغرب قدم حلا مناسبا وواقعيا والأكثر قابلية للتطبيق في سبيل حلحلة هذا الملف الذي عمر أزيد من نصف قرن.

ويشير السالك إلى أنه يتعين على الجزائر أن تسهم بالجدية المطلوبة في إنجاح المفاوضات الجارية حول النزاع ، وأن تتخلى عن المراوغة، وذلك في أفق تسهيل التوصل إلى حل النزاع.

ويشدد السالك على أن المنطقة في حاجة إلى سلام وأن حل النزاع من شأنه أن يفتح المجال للتأسيس لاتحاد مغاربي جديد يخدم مصلحة المنطقة

أجرى الحوار: جمال بورفيسي

**** كيف تتابعون التطورات الأخيرة التي عرفها ملف الوحدة الترابية للمملكة، وما هي توقعاتكم لمآل النزاع؟**

النزاع الإقليمي في الصحراء طال أكثر من اللازم، إذ عمر52 سنة، عانى خلالها الجميع، مسجلا ضحايا لا يقل عددهم عن 70 ألف مغربي وصحراوي وموريتاني قتلوا، إضافة إلى أكثر من 4000 أسير، وإنفاق الملايين من الدولارات في سباق التسلح، وإهدار فرص التنمية.

النزاع تسبب أيضا في تشتيت عائلات، وبالتالي كان لابد من التحرك لإنهائه ووقف نزيف الخسائر البشرية والمادية التي يتسبب فيها إضافة إلى ما يشكله من عائق تجاه تنمية المنطقة وتأسيس المغرب الكبير.

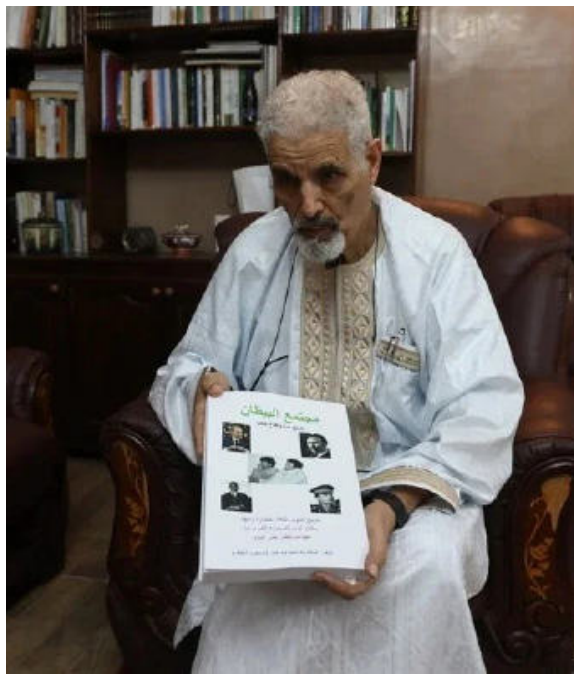

لماذا، في نظركم طال أمد هذا النزاع؟

اتسمت مواقف الأطراف المعنية بالنزاع بالتباعد، ففيما ظلت البوليساريو والجزائر متشبثتين بإجراء الإستفتاء كآلية وحيدة لتقرير المصير، ولم تتبنيان أية بدائل أخرى، اقترح المغرب حكما ذاتيا موسعا في ظل السيادة المغربية. ظلت الجزائر والبوليساريو متمسكتين بموقفهما ولم تبديا أية مرونة في سبيل تسهيل إيجاد حل للنزاع.

وفي إطار مسعى يروم حلحلة الملف وخلق دينامية جديدة، بادر المغرب إلى تقديم مقترح الحكم الذاتي في سنة 2007، الذي ما فتئ نطاق قبوله يتوسع داخل المنتظم الدولي، في أوربا وأمريكا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى افريقيا. وحظي بحجم واسع من الدعم على المستوى الأممي وهو ما تجسد في القرار الأممي رقم 2797 الذي اعتبر الحكم الذاتي أساسا للتفاوض لأنه الحل الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق. ونزلت الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها لحث الأطراف المعنية على التفاوض وفق مقترح الحكم الذاتي. وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على طي الملف بأسرع ما يمكن من الوقت. ورأينا أن المحادثات انطلقت فعلا، من خلال اجتماع مدريد الذي بسط فيه المغرب الخطوط العريضة لمشروع الحكم الذاتي الذي أعده وقدمه في 45 صفحة، وقد أحيط الاجتماع بسرية تامة، غير أن الأهم كما سبق أن أشرت يتمثل في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في حل هذا النزاع الذي طال أكثر من اللازم.

هل تتوقعون أن يتم الطي النهائي للملف قريبا؟

من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة ترامب تسعى إلى حل النزاع في أقرب وقت ممكن، وأتوقع أن يكون شهر أبريل المقبل حاسما.. اما شهر أكتوبر فسيكون نهائيا خصوصا ما يتعلق منه بتواجد المينورسو.

**وهل تعتبرون أن القرار الأممي الأخير يشكل نهاية النزاع؟

إنه بداية نهاية الملف. ومن هنا إلى شهر أكتوبر المقبل أتوقع أن يسير الملف نحو الطي النهائي.

** هل تعتبرون القرار الأممي 2797 انتصارا للمغرب؟**

ما أعتبره انتصارا حقيقيا للمغرب، هو الخطاب الملكي لـ31 أكتوبر 2025، الذي وجه جلالته من خلاله كلامه للصحراويين مُرحبا بهم وداعيا إياهم إلى المساهمة في بناء المغرب وفي تعزيز الجهود التنموية بالأقاليم الجنوبية للمملكة في إطار يحفظ ماء الوجه للجميع ولا غالب فيه ولا مغلوب. إنها رسالة سلام موجهة للأطراف الأخرى، للجزائر بالخصوص للتفاوض من أجل إنهاء النزاع و تعزيز السلام في المنطقة، وهو ما من شأنه أن يرفع حظوظ التوصل إلى حل نهائي للنزاع. إن جلوس الأطراف المعنية إلى طاولة المحادثات من شأنه أن يختصر مسافة إيجاد حل توافقي ودائم للنزاع، وهو ما سيسهم في إعادة المنطقة إلى وضعية الاستقرار ويُحيي الأمل في ازدهارها على كافة المستويات.

إن خطاب جلالة الملك يشكل خارطة طريق لحل النزاع وتحقيق المصالحة والمشاركة الجماعية في البناء وتعزيز الجهود التنموية بالصحراء وفي كل ربوع المنطقة.

الخطاب الملكي يشكل خارطة طريق لإعادة الأمور إلى نصابها، وفتح المجال أمام الصحراويين للعودة إلى حياتهم الطبيعية بعز وكرامة.

الخطاب الملكي مفعم بالتقدير والاحترام للصحراويين، وهنا تكمن قوته، حيث رحب بهم في أرضهم ووطنهم، ومنحهم شعورًا بالانتماء والاعتراف بالحقوق، ما جعلهم يشعرون بأن مستقبلهم في وطنهم مضمون ومحمي.

قوة الخطاب الملكي أنه منح الأمل للصحراويين الحقيقيين بأنهم يستطيعون العودة إلى أرضهم والعيش بحرية وكرامة.

** لماذا تتمسك البوليساريو والجزائر بمسألة تقرير المصير وتربطه حصريا بالاستفتاء، رغم عدم قابليته للتطبيق؟**

إن تقرير المصير مبدأ من مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، لكن حصر هذا الحق في مسألة الاستفتاء، يطرح إشكالا، إذ أنه في حالة النزاع في الصحراء، تطبيقه على أرض الواقع مستحيل وقد أقرت الأمم المتحدة بصعوبة الاستفتاء، حتى المينورسو التي منحت لها اختصاص الإعداد والإشراف على الاستفتاء اعترفت بصعوبة ذلك، واعترف الجميع أن الحل الواقعي والأنسب والقابل للتطبيق هو الحكم الذاتي، وهذا ما يفسر سر اختفاء الاستفتاء من تقارير الأمم المتحدة حول الصحراء.

> **المغرب الموحد حتى وإن سميناه مغربا "عربيا"، فهو أمازيغي أصلا وفصلا أحب من أحب وكره من كره...**

ا لجز ا ئر أظهرت تصلبا عير مفهوم في موقفها ولم تتزحزح عن مسألة الاستفتاء، رغم أنها مقتنعة باستحالة إجرائه، إنها تكذب على مواطنيها لمواصلة إزعاج المغرب وإشغاله بنزاع الصحراء حتى لا يفكر في مسألة حدوده الشرقية مع الجزائر.

لكن الوقت لعب لصالح المغرب. والمغرب، في نهاية المطاف استثمر كثيرا في الصحراء ولا يمكن أن يفرط فيها، خاصة بعد كل الجهود التنموية التي خص بها جهة الصحراء، فلا يمكن البتة التفكير في أنه سيفرط في جزء منها..

أثار مقترح الحكم الذاتي الجدل حول إمكانية التأسيس لاتحاد مغاربي بديل يعوض الاتحاد القائم حاليا، وذلك على أساس وحدة الشعوب وتضامنها، ما رأيكم؟

بناء المغرب الكبير مكسب لدول المنطقة لأنه سيسمح بتطور معدلات النمو وتعزيز اقتصادات البلدان المعنية، وسيكون أحد الضمانات لتفادي نزاعات مستقبلية، وأتصور أنه بعد طي ملف الصحراء والتفكير في اتحاد مغاربي جديد، سيتحول الصراع بين الاتحاد المغاربي وأوروبا.

فالدول الأوربية والعظمى ليست من مصلحتها أن ترى النزاع في الصحراء يطوى نهائيا، ولكن على المغاربيين أخذ زمام الأمور بأيديهم، والسير قدما نحو خلق إطار مغاربي حقيقي.

لقد فشل التكتل المغاربي الحالي، لأنه ولد ميتا للتغطية على المشاكل والخلافات، ولم يكن يخضع لرؤية واضحة. اليوم بعد تجاوز النزاع في الصحراء، يمكن التأسيس لاتحاد بديل واقعي وفي خدمة مصالح البلدان الأعضاء.

ما رأيكم في اتحاد مغاربي ببعد أمازيغي؟

لا أحد ينكر أن السكان الأصليين للمغرب والصحراء هم الأمازيغ، فإليهم يعود الفضل في بناء حضارة عريقة بالمغرب. إن أصل الصحراويين من صنهاجة ومنطقة الصحراء تضم أسماء أمازيغية. صحيح أنها تعربت، ولكن التاريخ لا يمكن محوه ويؤكد الأصل، فالمغرب الموحد حتى وإن سميناه مغربا "عربيا"، فهو أمازيغي أصلا وفصلا أحب من أحب وكره من كره...

الباحث والمحلل السياسي وخبير العلاقات الدولية محمد شقير:

إعادة بعث "اتحاد المغرب العربي" رهين بتجاوز أعطاب الهوية وبناء رؤية تكاملية جديدة

شهدت السنوات الأخيرة نقاشات حول تعديل التسمية إلى "الاتحاد المغاربي" أو "اتحاد المغرب الكبير"

أمام المتغيرات الجيوستراتيجية والتنافس الدولي على ثروات إفريقيا، أصبح من الضروري إعادة هيكلة الاتحاد وتفعيله

يأتي هذا الحوار مع الباحث والمحلل السياسي وخبير العلاقات الدولية محمد شقير في سياق نقاش فكري وسياسي متجدد حول واقع "اتحاد المغرب العربي" وآفاقه المستقبلية، في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والقارة الإفريقية عموماً.

ويهدف هذا الحوار إلى تعميق النقاش حول إشكالية التسمية والهوية داخل الفضاء المغاربي، ورصد الخلفيات التاريخية والسياسية التي أفرزت اتحاداً ظل، منذ تأسيسه سنة 1989، رهين التوترات الثنائية والتباينات الإيديولوجية، رغم ما تزخر به المنطقة من مقومات بشرية وثقافية واقتصادية مشتركة.

كما يسلط الضوء على النقاشات الدائرة بشأن إعادة هيكلة الاتحاد وتحيين أهدافه، بما ينسجم مع التحولات الدولية، ويستجيب لمطلب الاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي لشعوب المنطقة، في أفق إعادة بعث مشروع تكاملي مغاربي قادر على مواكبة رهانات المرحلة.

● حاوره منتصر إثري

*** عادة ما يُثار تساؤل حول مفارقة تبني تسمية "اتحاد المغرب العربي" رغم العمق الأمازيغي للمنطقة. كيف تفسرون ذلك؟**

بالفعل، عادة ما يتم التساؤل عن مفارقة غريبة تكمن في تبني قادة دول اتحاد "المغرب العربي" عند تأسيسه تسمية تحيل على الموروث الثقافي العربي في بنيات اجتماعية ذات عمق أمازيغي وموروث ثقافي ضارب في القدم سواء في المغرب أو الجزائر أو تونس أو موريتانيا أو ليبيا.

ما الخلفيات السياسية لاعتماد تسمية "اتحاد المغرب العربي"؟

يمكن ربط تسمية "اتحاد المغرب العربي"، الذي تأسس في 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش، بأبعاد جغرافية وتاريخية وسياسية تعكس هوية الدول الخمس المكونة له (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا).

الموقع الجغرافي (المغرب): أصل كلمة "المغرب" يعود إلى اللغة العربية ويعني "المكان الذي تغرب فيه الشمس". أطلق العرب المسلمون الأوائل هذا المصطلح على المنطقة الواقعة غرب مركز الخلافة الإسلامية آنذاك (دمشق) لتمييز الجزء الغربي من العالم الإسلامي الممتد من الإسكندرية شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً.

الهوية السياسية والثقافية (العربي): أضيفت صفة "العربي" للتأكيد على الانتماء القومي والروابط اللغوية والثقافية مع بقية الوطن العربي. وقد شاع استخدام هذا المصطلح من قبل حركات التحرر الوطني مثل "لجنة تحرير المغرب العربي" التي أسسها الزعيم الأمازيغي محمد بن عبد الكريم الخطابي عام 1947 لتوحيد جهود النضال ضد الاستعمار.

تكامل دول الاتحاد: استُخدم لفظ "اتحاد" للدلالة على الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي وفتح الحدود والدفاع عن القضايا المشتركة في ظل التكتلات العالمية آنذاك.

إضافة إلى ذلك، كان للتمدد الإسلامي وخاصة الإخواني في المنطقة، وتبلور الحركات الإسلامية بحمولتها الإيديولوجية المتشبثة باللغة العربية كلغة القرآن، دور في ترجيح هذه التسمية، إلى جانب اكتمال تكتل أوروبا الغربية في إطار الاتحاد الأوروبي وما يحمله من انعكاسات على المنطقة. وهو ما يطرح التساؤل حول ما إذا كان إحياء فكرة المغرب العربي في ذلك التوقيت تأطيراً فكرياً لتكامل اقتصادي بين دول المنطقة.

من هم القادة الذين أسسوا الاتحاد وما أبرز ملامح توجههم؟

تأسس اتحاد المغرب العربي عام 1989 في مراكش بإرادة قوية من قادته (الملك الحسن الثاني، العقيد القذافي، الرئيس بن جديد، الرئيس بن علي، والرئيس ولد الطايع) لتعزيز الروابط التاريخية والدينية واللغوية، مع التشديد على التوجه العروبي كمنطلق لبناء وحدة عربية شاملة.

ومن أبرز ملامح هذا التوجه:

- التأصيل التاريخي والجغرافي، إيماناً بمتانة الأواصر العربية الإسلامية وضرورة التلاحم لتحقيق التنمية والأمن.
- اعتباره منطلقاً للوحدة العربية الشاملة كما نصت معاهدة الاتحاد.
- التأكيد على العمق العربي والإفريقي للتكتل.
- استحضار التاريخ النضالي المشترك ورموزه.

ما أسباب الشلل السياسي الذي يعاني منه الاتحاد؟

يعاني "اتحاد المغرب العربي" من شلل سياسي مزمن بسبب عدة عوامل:

- النزاع حول الصحراء المغربية، الذي يمثل عائقاً رئيسياً أمام أي تقارب بين المغرب والجزائر.
- إغلاق الحدود والتوتر الثنائي منذ 1994، مما حال دون عقد قمم مغاربية.
- غياب الإرادة السياسية وتغليب الخلافات الثنائية على المصالح الجماعية.
- اختلاف الأنظمة السياسية والتوجهات الإيديولوجية بين الدول الأعضاء.
- تراكم الأزمات الداخلية في بعض الدول مثل ليبيا وتونس.
- التدخلات الخارجية وارتباط بعض الدول بأجندات قوى دولية.

وقد نجم عن هذا الشلل:

- هدر اقتصادي وخسائر سنوية في نسب النمو نتيجة غياب سوق مشتركة.
- ضعف وزن المنطقة في الفضاء الأورو-متوسطي والاتحاد الإفريقي.
- تراجع الشعور بالمصير المشترك بين الشعوب المغاربية.

ورغم دعوات المجتمع الدولي لفتح الحدود وتحقيق التكامل، لا توجد مؤشرات على تفعيل قريب للاتحاد في ظل استمرار الظروف السياسية الحالية.

إلى أي حد تتطابق تسمية "اتحاد المغرب العربي" مع مكونات الموروث الأمازيغي؟

الموروث الأمازيغي يُعد مكوناً أصيلاً وركيزة أساسية للهوية الثقافية في دول اتحاد المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا)، حيث يتجلى في اللغة (تريفيت، تاشلحيت، تمازيغت)، والتقاليد الاجتماعية، والفنون الشعبية، واللباس (البرنوس، القفطان)، والمطبخ (الكسكسي). ومن أبرز مظاهره:

- اللغة والثقافة، حيث تتنوع اللهجات الأمازيغية وتنتشر في مختلف المناطق، وتُعتبر لغة أصلية للعديد من الساكنة.
- التاريخ والحضارة، إذ تعود جذور الأمازيغ إلى آلاف السنين قبل الإسلام، وكان لهم دور فاعل في الحضارة البشرية وتاريخ المنطقة.
- التقاليد والعادات، حيث يُحتفى برأس السنة الأمازيغية "يناير" كجزء من الموروث الثقافي غير المادي في دول مثل الجزائر والمغرب.
- الفنون والحرف، مثل الموسيقى والرقصات التقليدية (أحواش، أحيدوس) والحرف اليدوية (الزربية الأمازيغية، الحلي الفضية).
- الدور التاريخي من خلال تعاقب دول أمازيغية عديدة على حكم المنطقة مثل الحفصيين والمرينيين والموحدين والزيريين. كما شكل الأمازيغ (صنهاجة) السكان الأصليين للمجال الموريتاني منذ ما قبل الميلاد، وأسّسوا حضارات صحراوية ونقشوا أبجدية تيفيناغ وشكلوا "بلاد الملثمين".
- التكوينات الاجتماعية الأمازيغية التي تستقر في عدة مناطق من المجال المغاربي كالقبايل والطوارق في الجزائر، وساكنة الريف وسوس وزيان في المغرب. كما يتركز الأمازيغ في تونس وليبيا في مناطق جبل نفوسة، زوارة، وغدامس بليبيا، وجزيرة جربة وبعض قرى الجنوب التونسي.

وبالتالي يُشكل هذا الموروث الأمازيغي جزءاً لا يتجزأ من الهوية المغاربية التي تتميز بتنوع ثقافي غني يجمع بين المكونات الأمازيغية والعربية والإسلامية. غير أن هذا الموروث المتجذر لم يتم استحضاره في تأسيس الاتحاد، إذ تم القفز السياسي عليه من خلال إطلاق تسمية "اتحاد المغرب العربي".

هل تطرحون إعادة النظر في تسمية الاتحاد؟

أمام المتغيرات الجيوستراتيجية والتنافس الدولي على ثروات إفريقيا، أصبح من الضروري إعادة هيكلة الاتحاد وتفعيله، سواء بإعادة تسطير أهدافه التكاملية أو تأطير بنياته الاجتماعية والثقافية بما يتماهى مع مكوناته السكانية واللغوية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة نقاشات حول تعديل التسمية إلى "الاتحاد المغاربي" أو "اتحاد المغرب الكبير"، وذلك:

- انسجاماً مع التنوع العرقي والثقافي، خاصة المكون الأمازيغي.
- لتجاوز الانتقادات التي تعتبر التسمية الحالية عرقية.
- استجابة لتزايد الوعي بالهوية المغاربية ذات الأصول الأمازيغية.

كما تمت الاستجابة لبعض مطالب الجمعيات الأمازيغية في الجزائر والمغرب، مثل إقرار الاحتفال الرسمي برأس السنة الأمازيغية، وتدريس اللغة الأمازيغية وتعميم تداولها في المرافق العمومية بالمغرب. وفي موريتانيا برزت محاولات لإعادة اكتشاف الجذور الصنهاجية، بينما شهدت ليبيا عودة للوعي بالأمازيغية خاصة في زوارة وجبل نفوسة وغدامس ومناطق الجنوب، مع مطالب بتدريس اللغة وتعزيز المكون الأمازيغي للهوية، رغم التحديات السياسية القائمة.

25,5x36cm_Crédit_Habitat_VA.pdf 1 16/01/2026 11:13

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

سلف السكن

تكاليف التسجيل؟ حسبوها علينا !

30 000 درهم
مهداة*

كاين الحل

مع بنك أفريقيا، ديما

*عرض صالح إلى غاية 30 أبريل 2026، محددة بـ 30 000 درهم حسب السلف الممنوح، بدون رسوم إضافية (باستثناء قروض FOGARIM)، مدة القرض ≤ 10 سنوات

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2.157.863.330 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء - المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112

Proposition de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) pour la dissolution de l'UMA et la création de l'Union de Tamazgha

- A l'aimable attention de leurs excellences:

- M. Nasser Bourita, Ministre des Affaires ØrangŁres, de la CoopØration et des Marocains rØsidant l Øranger du Royaume du Maroc ;
- M. Ahmed Attaf, Ministre des Affaires ØrangŁres de la RØpublique algØrienne ;
- M. Mohamed Salem Ould Merzoug, Ministre des Affaires ØrangŁres, de la CoopØration et des Mauritaniens de l'extØrieur de la RØpublique de Mauritanie.
- M. Mohamed Ali Nafti, Ministre des Affaires ØrangŁres, de la Migration et des Tunisiens l'Øranger de la RØpublique tunisienne ;
- M. Taher al-Baour, Ministre des Affaires ØrangŁres par intØrim de la RØpublique libyenne

Objet : Demande de dissolution de l'«Union du Maghreb Arabe (UMA) » et proposition de création de l'«Union de Tamazgha»

Excellences Messieurs les Ministres,

À l'occasion du trente-septième anniversaire de la création de l'« Union du Maghreb Arabe (UMA) », célébré ce mardi 17 février, permettez-moi d'attirer solennellement votre attention sur le devenir de cette union régionale désormais moribonde, qui, de toute évidence, ne suscite plus ni adhésion populaire ni espoir politique au sein des peuples d'Afrique du Nord.

Malgré les encouragements répétés de l'Union européenne- laquelle a signé des accords d'association avec le Maroc, l'Algérie et la Tunisie, affirmant explicitement « l'encouragement de l'intégration maghrébine en favorisant les échanges et la coopération au sein de l'ensemble maghrébin et entre celui-ci et la Communauté européenne et ses États membres» dans le cadre du processus euro-méditerranéen de Barcelone lancé en 1995, l'intégration régionale maghrébine demeure profondément entravée, paralysée par des blocages structurels, politiques et idéologiques.

L'échec patent de l'UMA s'explique par de multiples facteurs. Je me limiterai ici à en exposer trois, parmi les plus déterminants.

Premièrement, cette union s'est construite dans le déni de l'histoire millénaire et de l'identité authentique amazigho-africaine de l'Afrique du Nord, en adoptant une dénomination réductrice et inappropriée: «Maghreb Arabe». Cette appellation n'est ni inclusive, ni fédératrice, ni respectueuse de la pluralité identitaire, culturelle et historique des peuples nord-africains.

Deuxièmement, l'UMA repose essentiellement sur une idéologie importée, artificielle et imposée -l'arabo-islamisme- aujourd'hui en net déclin. La 35e édition de la Coupe d'Afrique des Nations 2025, récemment organisée au Maroc, en a offert une illustration éloquente. L'absence totale de solidarité entre supporters nord-africains y a été manifeste : des supporters marocains soutenant les équipes du Congo ou du Nigeria contre l'Algérie, des supporters algériens et tunisiens exprimant ouvertement leur satisfaction après la défaite de l'équipe marocaine en finale face au Sénégal, ou encore l'enthousiasme de supporters marocains lors de la victoire du Nigeria contre l'Égypte- pays où Gamal Abdel Nasser avait jadis érigé l'idéologie arabe au rang de religion d'État. Ces comportements traduisent, définitivement, l'effondrement du mythe d'une fraternité arabe unificatrice et du mythe de la « nation arabe ».

Troisièmement, l'obsession persistante des généraux algériens-véritables détenteurs du pouvoir-visant, depuis plus de cinq décennies, à créer artificiellement un sixième État dit « arabe » au sein du Sahara occidental marocain, contre toute logique historique, politique et géographique. Cette politique a conduit à l'asphyxie de l'économie algérienne et à la rupture des relations diplomatiques avec le Maroc, contribuant ainsi à la paralysie totale de l'UMA.

Ces facteurs cumulés ont transformé cette union régionale en une coquille vide, depuis sa création à Marrakech le 17 février 1989 jusqu'à aujourd'hui.

Excellences Messieurs les Ministres,

À la lumière de la résolution 2797 du Conseil de sécurité des Nations unies, adoptée le 31 octobre 2025, consacrant le plan marocain d'autonomie présenté en 2007 comme « la base la plus réaliste et la plus crédible » pour parvenir à un règlement définitif du différend saharien résolution que les responsables algériens ont été contraints d'assumer lors de la rencontre de Madrid sous l'impulsion américaine le 8 février dernier , je vous invite solennellement, en votre qualité de ministres des Affaires étrangères des États nord-africains, à acter la dissolution de l'UMA et à engager une réflexion sérieuse, lucide et courageuse sur la reconstruction d'une nouvelle union régionale.

Cette nouvelle union devrait reposer sur des bases réalistes, pragmatiques et conformes aux valeurs profondes de nos peuples, en s'inspirant d'une vision africaniste et pan-amazighe, tout en s'affranchissant définitivement des considérations idéologiques arabo-islamistes désormais obsolètes.

Il s'agit de fonder « l'Union de Tamazgha », à l'image de l'Union européenne, en s'appuyant sur l'histoire millénaire de l'Afrique du Nord et sur les récentes découvertes archéologiques. Cette union devrait être pleinement conforme à la Déclaration universelle des droits de l'homme du 10 décembre 1948 ainsi qu'à la Déclaration des Nations unies sur les droits des peuples autochtones du 13 septembre 2007. Elle érigerait en priorités absolues les droits des femmes, la lutte contre toute forme de discrimination, le respect de la diversité ethnico-linguistique, la pluralité des croyances religieuses et le multipartisme politique.

Du fait que le Maroc et l'Algérie ont reconnu l'officialité de la langue amazighe respectivement en 2011 et en 2016, ainsi que leurs respectives réconciliations avec leurs histoire plurimillénaire amazigh, en reconnaissant le calendrier amazigh respectivement par l'Algérie en 2018 et le Maroc en 2023, cette union régionale d'Afrique septentrionale devrait également s'orienter vers l'instauration d'un système politique fédéral, fondé sur une large autonomie des régions, inspiré des anciennes institutions autochtones socio-politiques de nos confédérations tribales, conformément à l'esprit du « Manifeste de Tamazgha⁕ ». Un tel modèle fédéral — à l'image de la proposition marocaine d'autonomie de 2007 pour le Sahara occidental, récemment confortée par la résolution 2797 — permettrait de régler définitivement la question du Sahara marocain, de désamorcer les velléités séparatistes en Kabylie, et de mettre un terme aux conflits civils et intertribaux en Libye. Il ouvrirait ainsi la voie à une nouvelle dynamique régionale, à même de répondre aux attentes légitimes de nos peuples.

En conclusion, en nous remémorant la célèbre maxime du leader amazigh panafricain Massinissa « L'Afrique aux Africains » , nous vous appelons à reconnaître pleinement les fondements africains et amazighs de l'ensemble des pays nord-africains. Nous en appelons à votre sens des responsabilités, à votre esprit d'ouverture et à votre devoir historique afin de mobiliser toute votre influence diplomatique pour refonder « l'Union de Tamazgha » et nous réconcilier durablement avec notre histoire commune.

En paraphrasant l'affirmation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à l'occasion de la reconnaissance du Nouvel An amazigh, le 3 mai 2023, il convient d'affirmer avec force que l'amazighité, en tant que composante essentielle de l'identité nord-africaine authentique, riche de la pluralité de ses affluents, constitue un patrimoine commun à tous les Nord-Africains sans exception.

Rachid Raha
Pr.de l'Assemblée Mondiale Amazigh

ALGÉRIE : QUAND L'ÉTAT S'ARME CONTRE SA PROPRE PAUVRETÉ

Par Hichem Aboud

L'Algérie figure désormais parmi les cas les plus singuliers du monde contemporain : elle n'est pas en guerre, ne subit ni invasion, ni blocus, ni bombardement… et pourtant elle consacre à son appareil militaire une part de richesse nationale supérieure à celle de nombreux pays plongés dans des conflits ouverts.

Pour l'exercice 2026, les dépenses militaires algériennes atteignent 8,67 % du PIB. Un seul pays la devance : l'Ukraine (29,56 %), engagée dans une guerre totale sur son propre territoire.

Derrière l'Algérie viennent pourtant :

la Russie (6,26 %) - puissance belligérante majeure, Israël (5,19 %) - en confrontation armée permanente, le Maroc (3,75 %) - un pays en contentieux territorial actif depuis un demi-siècle- menacé en continu par le Polisario, Taïwan (3,22 %) - menacé d'invasion, la Turquie (2,98 %), la Corée du Sud (2,84 %), les États-Unis (2,81 %), l'Iran (2,46 %), l'Égypte (1,13 %).

Les données concordent avec les classements internationaux du SIPRI : déjà en 2024, l'Algérie occupait le podium mondial du « fardeau militaire », c'est-à-dire la part de richesse nationale absorbée par la défense.

Une exception mondiale Prenons la mesure du paradoxe

L'Ukraine arme sa population pour survivre. Israël mobilise pour éviter l'anéantissement. Taïwan se prépare à une invasion annoncée. La Corée du Sud vit sous la menace nucléaire de son voisin.

Mais l'Algérie ?

Aucun ennemi n'avance vers ses frontières. Aucune coalition internationale ne la vise. Aucune guerre n'est en cours sur son territoire. Et pourtant, elle consacre davantage de richesse à l'armée que des États directement menacés.

Dans la science politique, ce type de situation possède une lecture presque automatique : quand un régime dépense massivement pour son armée sans menace extérieure identifiable, l'ennemi n'est généralement pas extérieur.

Le budget de la peur 8,67 % du PIB n'est pas une politique de défense. C'est une politique de stabilisation interne. Un État sûr de lui investit dans l'économie, l'éducation et la production. Un État inquiet investit dans les structures de coercition.

Dans ce modèle, l'armée ne protège plus le pays : elle protège l'équilibre du pouvoir. Elle garantit la loyauté des cercles dirigeants, absorbe des flux financiers opaques et redistribue des contrats d'armement gigantesques à l'intérieur d'un système fermé. Le contrôle parlementaire y est quasi inexistant, les audits indépendants inexistants et la transparence budgétaire théorique.

Ainsi, l'argent pétrolier devient moins un levier de développement qu'un mécanisme de consolidation politique.

La présidence de la République, autre trou noir budgétaire

À ce poids militaire s'ajoute un autre phénomène : l'expansion vertigineuse du budget de la présidence. En 2020 pour la première année du mandat de Tebboune, il était de 116 millions de dollars. Pas loin de celui de son prédécesseur, Abdelaziz Bouteflika. Six ans plus tard, en 2026 il atteint 831 millions de dollars. Une multiplication par sept en moins de six ans.

Officiellement, ce budget couvre : les salaires et conseillers, la sécurité -qui relève en réalité du ministère de la Défense nationale-, l'entretien des palais, les déplacements, les frais médicaux et protocolaires.

Mais la comparaison internationale révèle l'ampleur de l'écart. Palais de l'Élysée (France) : environ 138 millions de dollars. Le Palais royal marocain : environ 275 millions de Dollars. La présidence algérienne dépasse donc largement deux institutions autrement plus actives diplomatiquement et institutionnellement réunies.

Le Parlement algérien adopte ces chiffres sans enquête, sans rapport détaillé, sans débat réel. Le contrôle budgétaire devient une formalité administrative. Qui oserait au débat le budget militaire ou celui de la Présidence de la République ?

L'économie de la pénurie

Pendant que l'État dépense comme une puissance assiégée, la société vit comme une économie rationnée.

Files d'attente pour le pain, l'huile, la semoule. Crises d'eau récurrentes malgré les promesses de dessalement. Dans certaines villes, les robinets restent secs pendant des semaines. À Oran, l'eau n'arrive parfois que deux heures tous les deux jours.

Le pays qui supporte l'un des plus lourds budgets militaires du monde peine à assurer les besoins élémentaires de sa population. C'est la logique d'un système

Un État révèle ses priorités par ses chiffres.

Lorsqu'un pays sans guerre consacre davantage de ressources à la coercition qu'au développement, il ne prépare pas un conflit : il gère une inquiétude politique permanente.

L'armée devient alors une assurance-vie institutionnelle, et le budget, un baromètre de la peur.

Ainsi se dessine un modèle paradoxal : une puissance militaire intérieure dans une économie fragile extérieure. Le citoyen finance la stabilité du régime, mais le régime ne garantit plus la stabilité de sa vie quotidienne.

الترجمة الأمازيغية لبعض المؤسسات العمومية

إعداد: عبد الواحد بتيغ

ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵏⵜ ⴷ ⵜⵅⵎⵉ ⵜⴰⵎⵢⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵣⵉⵏⴰⵏⵜ ⴷ ⵣⵉⵅⵉⵅ	مركزية الشراء والتنمية المعدنية تافيلالت وفكيك	CADETAF
ⵜⵉⵎⵙⵉⵏⵉ ⵜⵉⵏⵣⵏⴰⵏⵉ (ⵜⵖⵅⵉⵔⵉ)	الغرف الفلاحية	CAGs
ⵜⵉⵎⵙⵉⵏⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵉⵏ	غرف الصناعة التقليدية	CAR
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵏ ⵓⵎⵙⴰⴰⵅ	صندوق المقاصة	CC
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵓⵏⴰⵔⴰⵏ	الصندوق المركزي للضمان	CCG
ⵜⵉⵎⵙⵉⵏⵉ ⵏ ⵜⴰⵢⵏⵅⵉⵜ ⴷ ⵜⵎⵅⵓⴰⵙ ⴷ ⵜⵏⵓⵣⴰ	غرف التجارة والصناعة والخدمات	CCIS
ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵙⵙⵉⵏⵉⵎⴰ ⴰⵎⵢⴰⵙⵙ	المركز السينمائي المغربي	CCM
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵏ ⵓⴰⴰ ⴷ ⵓⵍⵓⵓⴷⴷ	صندوق الإيداع والتدبير	CDG
ⴰⵙⵎⵎⵉⵎ ⵏ ⵍⵍⴰⵜⵉⵅⵏ ⵉⵎⴰⵍⵍⴰⵏ	مجلس القيم المنقولة	CDVM
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵏ ⵓⵅⵅⵇⵅ ⴰⵙⵙⴰⵍ	صندوق التمويل الطرقي	CFR
ⴰⵎⵎⴰⵙⵏ ⵉⵙⵅⵏⵅⴰⵏ ⵉⵎⵙⴰⵍⵍⵏ	المراكز الاستشفائية الجامعية	CHU
ⴰⵎⵎⴰⵙ ⴰⵎⵢⴰⵙⵙⵉ ⵏ ⵓⵙⵉⵅ ⵏ ⵉⵙⵉⵅⵉⵏ	المركز المغربي لإنعاش الصادرات	CMPE
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵜⴰⵎⵢⴰⵙⵙⵉ ⵏ ⵜⴰⵅ	الصندوق المغربي للتقاعد	CMR
ⴰⵎⵎⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓ ⵏ ⵜⵅⵉⴰⵇ ⴷ ⵜⵎⴰⴰⵙⴰⵏⴰⵏ ⴷ ⵜⵉⵜⵉⵔⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵎⵢⴰⵏⵉ	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	CNESTEN
ⵜⴰⵙⵎⵎⵉⵎ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵍⴰⴰⵙ ⵙⵅ ⵉⵏⵅⴰⵙⵏ ⵏ ⵓⵙⴰⵏ	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	CNPAC
ⴰⵎⵎⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓ ⵏ ⵜⴰⵅ ⴷ ⵓⵙⵅⵏ	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين	CNRA
ⴰⵎⵎⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓ ⵏ ⵓⵅⵅⵓ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴷ ⵓⵜⵉⵔⵉⵏ	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	CNRST
ⴰⵎⵎⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓ ⵏ ⵓⵎⴰⵔⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓ	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNSS
ⵜⵉⵎⵙⵉⵏⵉ ⵏ ⵜⵅⵎⴰ ⵜⴰⵢⵏⴰⵏ	غرف الصيد البحري	CPMs
ⵜⵉⵎⴰⴰⵏ ⵜⴰⵙⵉⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⵜⴰ ⴷ ⵓⵅⵅⴰⵢ ⵏ ⵉⴰⵙⵉⵅⵉⵏ	المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات	EACCE
ⵜⵉⵏⵏ ⵜⴰⴷⴰⴰⵏⵉⵅ ⵏ ⵜⵍⵓⵙⵍⵉⵏ ⵜⵉⵅⵅⴰⵅⴰⵏⵉⵏ	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	EHTP
ⴰⵎⵢⴰⵍⴰⴰ ⴰⵏⴰⵎⵓ	التعاون الوطني	EN
ⵜⵉⵏⵏ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵜⵅⵢⵉⵔ (ⵜⴰⵏⵣⵏⴰⵏⵜ) ⵅ ⵎⵔⵏⴰⴰ	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	ENA
ⵜⵉⵏⵏ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵅⵓⵙ ⵜⴰⵎⵢⵙⴰⵏⵜ	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية	ENIM
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵏ ⵏⴷⴰⴰⵏⵏ ⵍⵍⵉⴰ ⴰⵉⵏ ⵉ ⵜⵅⵎⵉ ⵜⴰⵏⵎⴰⴰⵏⵏ ⴷ ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	FDSHII
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵏ ⵓⵎⴰⵍⵍⴰ ⴰⵅⴰⴰⵍⵍⴰ	صندوق التجهيز الجماعي	FEC
ⵜⴰⵣⵏⵉⵎ ⵏ ⵓⴰⴰⵏⵉⵏⵢ ⴰⵅⵅⵓⵏⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⴰⵏⵏⴰⵙ ⵜⵉⵎⵢⵙⵙⴰⵏⵏ	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية	FFIEM
ⴰⴰⵉⵏⴰⵅ ⵏ ⵏⴷⴰⴰⵏ ⵍⵍⵉⴰ ⴰⵉⵏ ⵏ ⵜⴰⵏⵅⵉⵜ ⴷ ⵜⴰⵍⵍⵍⴰⵎⵜ	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	IAV
ⴰⴰⵉⵏⴰⵅ ⴰⵎⵢⴰⵙⵙⵉ ⵏ ⵉⵏⵓⵅⵏ	المعهد المغربي للتقييس	IMANOR
ⴰⴰⵉⵏⴰⵅ ⴰⵏⴰⵎⵓ ⵏ ⵓⴰⵅⵅⵓ ⴰⴰⵏⵅⵓ	المعهد الوطني للبحث الزراعي	INRA
ⴰⴰⵉⵏⴰⵅ ⴰⵏⴰⵎⵓ ⵏ ⵓⴰⵅⵅⵓ ⵅ ⵜⵅⵎⴰ ⵜⴰⵏⵎⴰⵏⵜ	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	INRH

الكلمات المتقاطعة باللغة الأمازيغية

ⴰⴷ ⵔⴰⵣ ⵜⴰⵅⵓⴰⵙ ⵜⴰⵎⴷⴷⴰⵏⵜ ⵅ ⵜⴰⴰⵜⴰⴰ

ⴰ ⵓⵣⵏⴰ ⴰ ⵓⵅⴷⴰⵏ /ⴰ ⵓⵅⵏⵎⴰⵓ ⴰ ⵓⵣⴰⴰⵙ/ⴰ ⵓⵅⴷⴰⵏ ⴰ ⵓⵣⵏⴰ

ⵓⴰⴰ ⵏ ⵜⵅⵅⵓⵙⵍⵙⵏ ⵜⵅⵎⴰⵅⴰⵏⵉⵏ ⵓⵏⵏⵓ 5

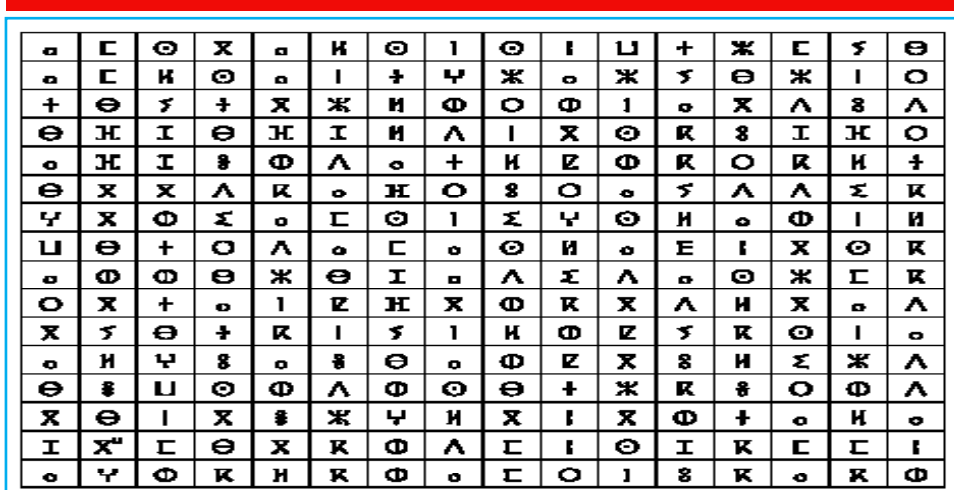

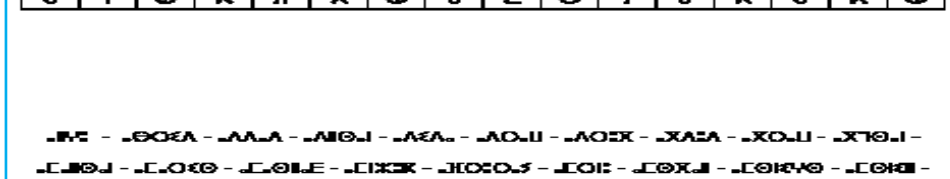

ⴰⵔ ⵉⵙⴼⵓⴳⵍⵓ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ

ⵉⵙⴼⵓⴳⵍⴰ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴰⵙⵙ ⵏ ⵓⵙⵉⵎⵡⴰⵙ, ⵙ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ, ⵏⵏⴰ ⵉⵎⵙⴰⵙⴰⵏ ⴷ 21 ⴱⵕⴰⵢⵕ ⵙⴳ ⴽⵓ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ, ⴷⴷⴰⵡ ⵏ ⵜⵎⵜⴰⵜⴰⵔⵜ: "ⵜⴰⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ ⵙⴳ ⵜⵉⵔⵔⴰ".

ⵉⴳⴰ ⵓⵙⴼⵓⴳⵍⵓ ⵙ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ, ⵏⵏⴰ ⵉⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴽⵓ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵙⴳ ⵎⴰⴷ ⵉⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔ, ⵜⴰⵎⵍⴷⴰ ⵏ ⵓⵙⵎⴰⵏⴰⵔ ⵏ ⵜⵅⵉⵜⵔⵜ ⵏ ⵓⵃⵟⵟⵓ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ ⴷ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⵏⵏⵙ.

ⴳ ⵢⴰⵜ ⵜⴳⵓⵔⵉ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⴰⴷ, ⵉⵙⴷⴷⵉⴷ ⵓⵏⴱⴷⴰⴷ ⵏ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵃⵎⴰⴷ ⴱⵓⴽⵓⵙ, ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⴳⵣⵣⵓⵎ ⵙⴳ ⵡⴰⵢⴷⴰ ⴰⵏⴱⵖⵓⵔ ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵜⵚⴽⵓⵏ ⴰⴷⵉⴼ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵙⵏⵉⵍⵙⵜ ⴷ ⵜⴷⵍⵙⴰⵏⵜ, ⵉⵙⴷⵓⵙ ⵜⵜ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ, ⵙ ⵜⵏⴰⵔⴰ ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⵡⵉⵙ ⵚⴹⵉⵚ, ⵜⴳ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷⵜ ⴳ ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵄⵕⴰⴱⵜ.

ⵉⵙⵎⴷ ⵎⴰⵙⵙ ⴱⵓⴽⵓⵙ ⵎⴰⵙ ⴷ ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵉⵙⵡⵓⵔⵉ ⵙⴳ ⵎⴰⴷ ⴰⵙ ⵉⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔ ⵓⵙⵙⵔⵙⵍ ⴷⴰⵜ ⵏ ⵓⴼⴽⴽⵓⵙ ⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜ ⵅⴼ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙⴳ ⵓⵙⵎⵙⴰⵙⴰ ⵏ ⵜⵓⵚⴽⵉⵡⵜ ⵏⵏⵙ, ⵙⵍⴰⵡⴰⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴳ ⵉⴳⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⵏⵉⵔⵎⵜ, ⴷ ⵓⵙⵓⵖⵍ, ⴷ ⵓⵙⵎⴽⵍ ⴰⵡⵓⵔⵎⴰⵏ, ⴷ ⵓⵙⵎⴰⵜⴰ ⵏ ⵉⵡⵏⵏⵉⵜⵏ ⵏ ⵜⵙⴽⵍⴰ ⴷ ⵜⵥⵓⵕⵉ ⴷ ⵡⴰⵢⴷⴰ (ⵜⴰⵢⵙⵉ).

ⵉⵣⵎⵎⵓⵎ ⵓⵎⵎⵉⵣⵏ ⵉⵎⵢⴰⵏⴰⵡⵏ ⵏⵏⴰ ⵜⵉⵡⴹ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⴰⴷ ⵎⵇⵇⴰⵔ ⵉⵙⴳⵓⵎⵏ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵢⴰⴹⵏ ⵙⵓⵍⵏ ⵙⵖⴰⵡⵙⴰⵏ ⵙ ⵓⵔⵣⵣⵓ ⴷ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵢⵉⵍⵉ ⵓⵙⵖⵔⵜ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴷ ⵓⵙⵙⵉⴷⵔ ⵏ ⵉⵡⵏⵏⵉⵜⵏ ⵏⵏⵙ ⵎⵣⴰⵔⴰⵢⵏⵉⵏ.

ⵉⵙⵙⵎⵜⵔ ⵎⴰⵙⵙ ⴱⵓⴽⵓⵙ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⴰⴷⵔⴰⵡⵜ ⴳ ⵉⵎⵓⵙⵙⵓⵜⵏ ⵏ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ, ⵜⴷⴷⴰ ⴷ ⴳ ⵓⵎⵏⴰⴹ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⵍⵍⵉ ⵖ ⴰⵔ ⵜⵜⴷⴷⵔⵏⵜ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵜⵜⵓⵙⵙⵉⵏⴼⵏⵉⵏ, ⴷⴰ ⵉⵙⵖⴰⵡⵙⴰⵏ ⵙ ⵡⵓⵎⵍⴰⵏ ⵏⵎⴰⵍⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵉⵎⴰⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵖⵉⵙⵜ ⵜⴰⵙⵎⴳⵓⵔⵜ, ⵉ ⵜⴰⵏⵢⵓⵜ ⵓⵔ ⵉⴳⴷⴰⵣⴰⵍⵏ ⴰⵔ ⵜⵜ ⵙⴱⵣⵣⵉⵣⵣⵏⵜ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵜⵉⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏⵉⵏ ⵜⵉⵅⴰⵜⴰⵔⵉⵏ, ⵉⵙⵏⵉⵖⵙ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵓⵢⴰ ⵉⵣⴷⵉ ⵙ ⵢⴰⵜ ⵜⵏⵥⵕⵜ ⵜⴰⵎⵇⵇⵔⴰⵏⵜ " ⵉⵇⵇⴰⵏ ⴷ ⴰⴷ ⵏⵉⵍⵉ ⴳ ⵓⵙⵡⵉⵔ ⵏ ⵜⵢⴰⴼⵓⵜⵉⵏ ⵏⵏⵙ".

ⴳ ⵜⵙⴳⴰ ⵏⵏⵙ, ⵜⵏⵏⴰ ⵜⵎⵙⵇⴰⴷⵜ ⵏ ⵜⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴱⴰⵏⴳⵍⴰⴷⵉⵛ ⴳ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⵙⴰⴷⵢⴰ ⴼⴰⵢⵣⵓⵏⵉⵙⴰ, ⵎⴰⵙ ⴷ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴷ ⴰⵣⵓⵔⵜ ⵉⵜⵜⵓⴹⴼⴰⵕⵏ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⵡⵓⴷⴷⵓ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴷ ⵓⵙⵏⵉⵍⵙ, ⵜⵙⵙⵎⵖⵔ ⴳ ⵓⵎⵏⴰⴷ ⴰⴷ, ⵙ ⵜⵓⴳⴳⴰⵙ ⵏ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵡⴰⵜⵜⵙⵏⵉⵏ ⴰⴼⵔⴰⴳ ⴷ ⵓⵙⵉⵍⵉ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵖ ⵜⴳⴰ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⴷ ⵜⴷⵍⵙⴰ.

ⵜⵙⴰⵡⵍ ⴼⴰⵢⵣⵓⵏⵉⵙⴰ ⵅⴼ ⵜⵉⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵓⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴰⵎⵙⵢⴰⴼⵓ ⴰⴽⴷ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴳ ⵎⴰⴷ ⵉⵣⵍⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⵉⵍⵉ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ ⴷ ⵓⵙⵉⵜⴳ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵢⵉⵣⵉⵕ ⵙ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵜⵙⴳⵓⴷⵉ ⵙⴳ ⵜⵉⵔⵎⵉⵜ ⵉⵅⴰⵜⵔⵏ ⴳ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⴰⴷ.

ⴰⵏⵎⵀⴰⵍ ⵏ ⵓⵙⵉⵔⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⴷⴷⴰⵙⵜ ⵏ ⵢⵓⵏⵉⵙⴽⵓ ⵏ ⵉⵡⴰⵏⴽⵏ ⵉⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵏ ⴳ ⵕⵕⴱⴰⵟ, ⵛⴰⵕⴰⴼ ⴰⵃⵎⵉⵎⵉⴷ, ⵉⵙⵎⴰⵏⴰⵔ ⵏⵜⵜⴰ ⵎⴰⵙ ⴷ ⴰⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴳ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵉⴳⴰ ⵢⴰⵏ ⵓⵖⴱⴰⵍⵓ ⵏ ⵜⴱⵖⵓⵔⵜ ⵓⵔ ⵉⵟⵟⴰⴼⵏ ⴰⵜⵉⴳ, ⵉⵣⵎⵎⵓⵎ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⵉⵙⵏⵜⴰⵢⵉⵏ ⵏ ⵓⵙⴼⵓⴳⵍⵓ ⵙ ⵡⴰⵏⴰⵡ ⴰⴷ ⴰⵔ ⵙⵙⴽⵜⴰⵢⵏⵜ ⵙ ⵓⴷⵡⴰⵙ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⴰⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵉⵣⴷⵉ ⵢⴰⵜ ⵜⵣⴷⴰⵢⵜ ⵉⴷⵓⵙⵏ ⵙ ⵜⴳⵎⵉ ⵜⴰⵏⴼⴳⴰⵏⵜ.

ⵉⴱⴷⵔ ⵎⴰⵙ ⴷ ⴰⵙⴼⵓⴳⵍⵓ ⵙ ⵡⴰⵙⵙ ⴰⴷ, ⴰⵔ ⵉⵙⴷⵉⴽⴽⵏ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴰⴷ, ⵅⴼ ⵜⵉⵍⴰⵍⵜ ⵏ ⵉⵄⵔⵔⵉⵎⵏ ⴳ ⵜⵓⵚⴽⴰ ⵏ ⵢⵉⵎⴰⵍ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵎⵉ ⵎⵢⴰⵏⴰⵡⵜ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵢⴰⵎⵣ ⵅⴼ ⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⵓⵙⵏⵜ ⵙ ⵜⴷⵔⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ ⵏ ⵓⵎⴰⴹⴰⵍ, ⵍⴰ ⵉⵣⵣⵔⴰⵢ ⴳ ⵓⵙⵣⵎⵔ ⵏ ⴽⵓ ⴰⵄⵔⵔⵉⵎ ⵙⴳ ⵓⵍⵎⵎⵓⴷ ⵙ ⵓⵙⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵏⵏⵙ ⵜⴰⵢⵎⵎⴰⵜ, ⴷ ⵏⵏⴰ ⵉⴳⴰⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⵓⵖⵏ ⴳ ⵉⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ ⵉⵎⵣⵡⵓⵔⴰ ⵏ ⵓⵙⵍⵎⴷ.

ⵉⵣⵍⵉ ⵓⵏⵎⵓⵇⵇⴰⵔ ⴰⴷ ⵙ ⵓⴼⵙⵙ ⵏ ⵢⴰⵏ ⵓⴼⵉⴷⵢⵓ ⴰⵎⵔⵙⴰⵍ ⵅⴼ ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵜⴰⵎⴰ ⵏ ⵜⵓⵔⴰⵔⵉ ⴷ ⵜⵖⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⴷⵢⴰⵣⵜ ⵙ ⵜⵉⵍⵉⵜ ⵏ ⵉⴳⵏⵙⴰⵙⵏ ⵏ ⵉⴳⵔⴰⵡⵏ ⵉⴷⵉⴱⵍⵓⵎⴰⵙⵉⵢⵏ ⵉⵎⴷⵔⴰⵡⵏ ⴷ ⵓⵖⵣⵉⵏⵏ ⴳ ⴷⴰⵔ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ.

* ⵄⴱⴷⵍⵡⴰⴷⴷ ⴱⵓⵜⴱⴰⵖⴰ.

ⵉⵎⵉⵙ ⵏ ⵍⵓⵟⴰⵕ

ⵉⵜⵜⵓⵙⵉⵜⴳ ⵢⵉⵎⵉⵙ ⵏ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⴰⵎ ⵢⴰⵏ ⵙⴳ ⵉⵎⴰⵙⵙⵏ ⵉⵎⵣⴰⵡⴰⵏⵏ ⴷ ⵉⵎⴹⵏⵏⴰⵣⵏ ⵉⵣⵖⵓⵕⴰⵏⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴳ ⵜⴰⵢⵙⵉ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ, ⴷ ⵉⵜⵜⵢⵓⵙⵙⴰⵏ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⴳ ⵜⵙⴳⴰ ⵏ ⵡⴰⵟⵍⴰⵚ ⴰⵏⴰⵎⵎⴰⵙ. ⵉⵙⵎⴷⵢⴰ ⵢⵉⵎⵉⵙ ⴰⴷ ⵢⴰⵏ ⵢⵉⵏⵉⴳⵍ ⵉ ⵜⵎⴰⴳⵉⵜ ⵜⴰⴷⵍⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ, ⵏⵏⵉⴳ ⵉⵣⴷⵉ ⴳ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ ⴰⴽⴷ ⵓⵣⴰⵡⴰⵏ ⴰⵖⵔⴼⴰⵏ ⴷ ⵜⵣⵓⵕⵉ ⵏ "ⵍⵄⵉⵟⴰ" ⵜⴰⴱⵓⴷⵔⴰⵔⵜ, ⵏⵏⵉⴳ ⵏ ⵜⵉⵍⴰⵍⵜ ⵏⵏⵙ ⵜⴰⵔⵙⵍⴰⵏⵜ ⴳ ⵜⵣⵍⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⴱⵍⴷⵉⵜ ⵏⵏⴰ ⴷ ⵉⵏⴽⵔⵏ ⴳ ⵜⵎⵉⵣⴰⵔ ⵜⵉⴼⴰⵔⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵔⵉⴼⵉⵢⵢⵉⵏ.

ⵉⴼⵔⴷⴰⵙ ⵓⵣⴽⵉⵡⵏ ⴷ ⵉⵙⵎⵎⵉⵍⵉⵜⵏ

ⵉⵜⵜⵓⵙⵏⴰⵢ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⵙⴳ ⵙⵉⵏ ⵉⴳⵣⵎⴰⵏ ⵉⴷⵙⵍⴰⵏⵏ ⵏⵏⴰ ⴰⵙ ⵢⴰⴽⴽⴰⵏ ⴰⵏⵢⴰ ⵏⵏⵙ ⵓⵣⵍⵉⵢ, ⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵉⴳⴰ ⵜ "ⵜⴰⴳⴷⵃⴰⵜ ⵏⵖ ⵍⴽⴷⵃⴰ", ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⴰⵎⵏⴰⵟⵜ ⵜⴰⵏⴰⴷⴷⴰⵡⵜ ⵉⴳⵡⴰⵏ (ⵉⴳⴰⵏ ⵜⵓⴳⴰⵡⵜ) ⵏⵏⴰ ⵉⵙⵡⵓⵔⵉⵢⵏ ⴰⵎ ⴽⵔⴰ ⵏ ⵜⴼⵏⵉⵇⵜ ⵏ ⵜⵖⵍⴰⵖⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⴰⵍⵖⴰⵜⵉⵏ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵏ ⵏ ⵉⵙⵏⴰⴳⴰⵔⵏ ⵏ ⵢⵉⵎⵙⵍⵉ ⵏⵏⴰ ⴷ ⵉⵜⵜⴼⴼⵖⵏ ⵙⴳ ⵓⵏⴷⵓⴷⵉ ⵏ ⵉⵎⴹⵏⵏⴰⵣⵏ. ⵡⵉⵙⵙ ⵙⵉⵏ ⵉⴳⴰ ⵜ "ⵉⵖⵉⵍ" ⵏⵖ ⴷ ⴰⴼⵓⵙ, ⵏⵜⵜⴰⵜ ⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⴰⵎⵏⴰⵟⵜ ⵜⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰⵜ ⵏⵏⴰ ⴷⴰ ⵜⵜⵙⵍⴰⵢⵏ ⵉⵎⴹⵓⴹⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⵓⵔⴰⵔ ⵏ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵉⵙⵓⵜⵜⵓ ⵜⴰⵍⵖⴰⵜⵉⵏ ⴷ ⵉⵎⴰⵇⴰⵎⵏ. ⴳ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ, ⵉⴽⴽⴰ ⵜ ⵉⵏⵏ ⵢⵉⵎⵉⵙ ⴰⴷ ⵉⴱⴷⴷ ⵖⴰⵙ ⵖⴼ ⴽⵕⴰⴹ ⵉⵎⴹⵏⵏⴰⵣⵏ, ⵎⴰⵛⴰ ⴰⵏⴰⵣⵓⵕ ⵎⵓⵃⵎⵎⴰⴷ ⵔⵡⵉⵛⴰ ⵉⵙⴽⵔ ⵢⴰⵜ ⵜⴳⵔⴰⵡⵍⴰ ⵜⴰⵏⴰⵣⵓⵕⵜ ⵏⵏⵉⴳ ⵏⵏ ⵉⵔⵏⴰ ⴰⴹⵏⵏⴰⵣ ⵡⵉⵙ ⴽⴽⵓⵣ, ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵉⵙⵣⵎⵔⵏ ⵉⵎⵉⵙ ⴰⴷ ⵉⵙⴽⵔ ⵜⵉⴼⴰⵍⴽⵉⵢⵉⵏ ⵜⵉⵎⵣⴰⵡⴰⵏⵉⵏ ⵏⵏⴰ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⵉⴳⴰⵏ ⵜⵓⴷⴷⵉⵙⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⴷ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⵉⵙⴱⵖⵔⵏ ⵙ ⵜⵍⵖⴰ.

ⵜⵉⵜⵡⵉⵍⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⴳⵓⵔⵉ ⵏ ⵢⵉⵎⵉⵙ

ⴷⴰ ⵜⵓⵜⵜⴹⴼⴰⵕ ⵜⵎⴳⵓⵔⵉ ⵏ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⵉⵍⵓⴳⵏⵏ ⵉⵎⵜⵜⴰⵖⴰⵍⵏ ⴳ ⵓⵙⵜⴰⵢ ⵏ ⵜⵎⵜⵜⴰⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⴰⵔⵉⵢⵉⵏ, ⵏⵏⵉⴳ ⴷⴰ ⵉⵙⵙⵓⵜⵓⵔ ⵓⵎⵙⴽⴰⵔ ⴰⴱⵍⴷⵉ ⴰⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵓⴽⵛⵛⵓⴹ ⵏ ⵜⴰⴷⴷⴰⴳⵜ ⵏ ⵢⵉⴷⴳⵍ ⴳ ⵜⵉⵣⵉ ⵍⵍⵉ ⴳ ⴰⵔ ⵜ ⵉⴷ ⵏⵙⵙⵓⴽⵓⴼ ⵙⴳ ⵡⴰⴽⴰⵍ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵏⴹⴽⵍ ⴰⵖⵓⴷⵓ ⵏ ⵓⴽⵛⵛⵓⴹ ⴷ ⵜⵡⵀⵏⵉ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏⵛⴽ ⵏⵏⵙ. ⴷⴰ ⵜⵙⵙⵏⵜⴰⵢ ⵜⵎⵀⵍⵜ ⵙ ⵜⵎⵙⵍⴰ ⵏ ⵜⴳⴷⵃⴰⵜ ⴷ ⵓⵙⵖⵣⵓ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵉⵎⴳⴷⵉ ⴷ ⵜⵍⴳⴰⴷⵓⵎⵜ, ⵉⵍⵎⵎⴰ ⴰⵏⵔⴰⴽ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵓⴼⵔⴰⵡ ⵓⵃⵔⵉⵛ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵉⵍⴳⴳⴰⵖ, ⵜⴹⴼⵕ ⵜⵜ ⵉⴷ ⵜⴼⵔⴽⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵍⴰ ⵏ ⵢⵉⵖⵢⵉⵍ ⴷ ⵓⵙⵎⵉⵔⵇⵇⵉⵢ ⵏⵏⵙ ⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⵙⴰⵍ ⵓⵣⵍⵉⵢ. ⵉⵎⴰ ⴰⵙⴰⵜⵍ ⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⴳⴷⵃⴰⵜ, ⴷⴰ ⵉⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔ ⵙⴳ ⵢⵉⵍⵎ ⵏ ⵡⴰⵖⴰⴹ ⵉⵜⵜⵓⵙⴼⴰⵍⵏ (ⵉⵜⵜⵓⵙⴷⴱⵖⵏ) ⵙ ⵓⵏⵀⵍⵍⴰ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵓⵔ ⴷⵉⴳⵙ ⵉⵍⵉⵏ ⵉⵛⵏⴱⴰ. ⴷ ⴷⴰ ⵉⵜⵜⴰⵎⵣ ⵉⵎⴹⵏⵏⴰⵣⵏ ⵏⵏⴰ ⵜ ⵉⵏⵏ ⵉⴽⴽⴰⵏ ⴰⵔ ⵜⵜⵓⵙⴽⴰⵔⵏ ⴳ ⵖⴰⴷ ⵉⵣⵔⵉⵏ ⵙⴳ ⵉⵍⴰⵡⴰⵏ ⵏ ⵢⵉⵖⵉⴷ ⴷ ⴷⴰ ⴰⵙⵏ ⵜⵜⵉⵏⵉⵏ "ⵕⵕⴰⵖⵓⵕ", ⴷⴰⵜ ⴰⴷ ⵉⵎⵎⴰⵜⵜⵉ ⵓⵢⴰⵏⵏ ⵖⵔ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵉⴼⴰⵍⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⵟⵟⴰⵍⴼⵓ (ⵍⵃⵔⵉⵔ) ⵏⵏⵉ ⵉⵜⵜⵓⵙⵍⴱⴰⵏ ⵙ ⵉⴼⴰⵍⴰⵏ ⵏ ⵡⴰⵕⵣⴰⵏ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵜⵉⵏⵉ ⵜⴰⵙⵓⵍⴰⵏⵜ ⴷ ⵓⵣⴷⴷⵉⴳ ⵏ ⵢⵉⵎⵙⵍⵉ.

ⵜⵉⵏⵏⵓⴳⵍⴰ ⵜⴰⵏⴰⵣⵓⵕⵜ ⴷ ⵜⵏⴰⵎⵓⵏⵜ

ⵉⵣⵔⵉ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⴰⴷ ⵉⴳ ⵖⴰⵙ ⵢⴰⵏ ⵢⵉⵎⵉⵙ ⵏ ⵓⵣⴰⵡⴰⵏ, ⵢⵓⵖⴰⵍ ⴷ ⵢⴰⵏ ⵢⵉⵏⵉⴳⵍ ⴰⵏⴰⵣⵓⵕ ⵢⴰⵣⵏ ⵉ ⵜⵎⵏⵏⴼⵔⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⴼⴳⴰⵏ ⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉ, ⴷ ⵏⵜⵜⴰ ⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵉⵎⵉⵙ ⵏⵏⵉ ⵉⵣⵟⴰⵕⵏ ⵙ ⵜⵏⴼⵔⴰⵔⵜ/ⵜⵏⵣⵍⵉ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵜⵖⴱⵉ ⵏ ⵢⵉⵎⵙⵍⵉ ⵏⵏⵙ ⴰⵙⵔⵡⵙ ⵏ ⵜⵎⵖⵔⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⴳⵓⴹⵉⵡⵉⵏ ⵙ ⵢⴰⵜ ⵜⴽⴽⵍⵜ. ⴷⴰ ⵏⵜⵜⴰⴼⴰ ⵉⵎⵉⵙ ⴰⴷ ⵙ ⵉⴽⵙⴰⵢⵏ ⵎⵢⴰⵍⵍⴰⵏⵉⵏ, ⴰⵢⵍⵍⵉ ⴰⵙ ⵢⴰⴽⴽⴰⵏ ⴰⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⴳ ⵢⵉⵎⵙⵍⵉ ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵜⵙⵓⵙⵓⴼⵏ ⵉ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵜⵓⴳⴷⵜ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⵉⵎⵣⴰⵡⴰⵏⵏ, ⴰⵢⴰⴷ ⴰ ⵖⴼ ⵉⴳⴰ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⴷⴷⴰⴽⴽⵯⵍ ⴰⵎⵖⵍⴰⵍ ⵉ ⵉⵎⵙⵏⴼⵍⵓⵍⵏ ⴳ ⵉⵙⵓⵏⵏ ⴷ ⵉⴷⵔⴰⵔⵏ, ⴷ ⵢⴰⵏ ⵡⴰⵎⵎⴰⴽ ⵉ ⵓⵏⵜⴰⵎ ⵏ ⵜⵎⴽⵜⵉⵜ ⵜⴰⵎⴳⵔⵓⵜ ⵙ ⵜⵣⵍⴰⵜⵉⵏ ⵏⵏⴰ ⵉⵙⴰⵡⴰⵍⵏ ⵅⴼ ⵜⵙⵓⵎⴰⵔ ⵏ ⵜⴰⵢⵔⵉ, ⴰⵎⵓⵏ, ⴷ ⵓⴳⴰⵎⴰ.

ⵜⵉⵏⵣⴰⵕ ⵜⵉⵎⵉⵔⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵉⵎⵏⵉⴷⵏ ⵏ ⵡⴰⴳⴳⴰⵣ

ⴷⴰ ⵉⵜⵜⵎⵏⵍⴰⵍⴰ ⵢⵉⵎⵉⵙ ⵏ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⴳ ⵓⵣⵎⵣ ⴰⴷ ⵜⵓⴳⴷⵜ ⵏ ⵜⵏⵣⴰⵕ ⵜⵉⵅⴰⵜⴰⵔⵉⵏ ⵏⵏⴰ ⵜⵙⵔⵙ ⵜⵙⵎⴰⴹⴰⵍⵜ ⴷ ⵓⵕⵣⵣⵓⵎ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ, ⵏⵏⵉⴳ ⵙⵙⵏⵜⵉⵏ ⵉⵎⴰⵙⵙⵏ ⴰⴷ ⵜⵜⵏⵜⴰⵍⵏ ⵉⵎⵉⴽⴽ ⵙ ⵉⵎⵉⴽⴽ ⴷⴼⴼⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⴰⵙⵙⵏ ⵉⵜⵔⴰⵔⵏ ⵏⵏⴰ ⵏⵏ ⵉⵍⴷⴷⵉⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜⵉⵏ ⵏ ⴰⴷ ⵏ ⵖⵉⵍⴰ. ⴷⴰ ⵙⵙⴷⴷⵉⴷⵏ ⵉⵎⵔⵣⵓⵜⵏ ⴳ ⵜⴰⵢⵙⵉ ⵖⴼ ⵓⵣⵓⵛⵛⵍ ⵏ ⵜⵏⵙⴱⵓⵔⵣⵜ (Réhabilitation) ⵉ ⵢⵉⵎⵉⵙ ⴰⴷ ⵙ ⵓⵙⵉⴷⴼ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵉⵖⴰⵡⴰⵙⵏ ⵉⴽⴰⴷⵉⵎⵉⵢⵏ ⴳ ⵉⵙⵉⵏⴰⴳⵏ ⵉⵎⵣⴰⵡⴰⵏⵏ ⴷ ⵡⴰⵏⵏⴰⵍ ⵏ ⵉⵏⴰⵣⵓⵕⵏ ⵉⵎⵙⵏⵜⴰⵢⵏ ⵏⵏⴰ ⵜ ⵉⵙⵙⵉⴷⵉⴼⵏ ⴳ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏⵏⵙⵏ ⵜⵉⵜⵔⴰⵔⵉⵏ. ⵀⴰⵜ ⴰⴼⵔⴰⴳ ⵏ ⵍⵓⵟⴰⵕ ⴷ ⵓⵃⵟⵟⵓ ⵏ ⵓⵎⵣⵔⵓⵢ ⵏ ⵜⵎⴳⵓⵔⵉ ⵏⵏⵙ ⴳⴰⵏ ⴰⵙⵓⵖⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵉ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⵏ ⵜⴱⵖⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⴷⵍⴱⴰ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ, ⴷ ⵓⵟⵣⴽⴰⵍ ⵏ ⵜⵙⵓⵍⵜ ⵏ ⵢⵉⵎⵙⵍⵉ ⴰⴷ ⵏⵏⴰ ⵓⵔ ⵉⵙⵎⴷⵢⴰⵏ ⵖⴰⵔ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵉⵣⵔⵉⵏ ⵀⵍⵍⵉ, ⵎⴰⵛⴰ ⵉⴳⴰ ⵢⴰⵏ ⵓⴳⵣⵣⵓⵎ ⴰⵣⵖⵓⵕⴰⵏ ⵙⴳ ⵓⵣⵎⵣ ⴰⴷ ⴷ ⵜⵍⵖⴰⵜⵉⵏ ⵏ ⵢⵉⵎⴰⵍ.

ⵢⵓⵔⴰ ⵜ: ⴰⵏⴰⵙ ⵓⵍⵃⵍⵓ

ⵜⴰⵏⴰⴷⵜ ⵜⴰⵙⴳⴳⵯⵙⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2024

ⵜⴰⵏⴰⴹⵜ ⵜⴰⵙⴳⵯⵙⴰⵏⵜ ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2024 ⵜⵍⵍⴰ ⴷⵉⵖ ⴷⴰⵜ ⵓⴳⴷⵓⴷ ⴳ ⵓⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ (www.haca.ma). ⵜⴰⵏⴰⴹⵜ ⴰⴷ ⵉⵜⵜⵓⵣⵔⴳⵏ ⵙ ⴽⵓⵣ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵢⵉⵏ: ⵜⴰⵄⵔⴰⴱⵜ, ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵜⴰⴼⵕⴰⵏⵙⵉⵙⵜ ⴷ ⵜⵏⴳⵍⵉⵣⵜ, ⴷⴰ ⵜⵙⵙⴽⴰⵏ ⵢⴰⵜ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢⵜ ⵜⵓⵏⵖⵉⴷⵜ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⴰⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵓⵜ ⵏ ⵓⵡⵏⵏⵉ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ, ⵜⵉⴳⴰⵡⵜ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵢⵢⵉⵏ, ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵏⴰⴼⵓⵜⵉⵏ ⵜⵉⵙⵍⵉⵣⵕⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵉⵙⵜ ⵜⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ.

1-ⵜⴰⵎⴰⴳⵓⵜ ⵜⴰⵙⵔⵜⴰⵏⵜ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⵏ ⵓⵡⵏⵏⵉ ⴳ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ

ⴳ ⵓⵙⴰⵜⵉ ⵏ ⵜⵙⵎⵉⴳⵍⵜ ⵏⵏⵙ ⵜⴰⴷⵓⵙⵜⵓⵔⵉⵜ ⵜⵓⵣⵔⵉⴼⵜ ⵏ ⵓⴹⴼⴼⵓⵕ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵓⵜ ⵏ ⵓⵡⵏⵏⵉ ⴳ ⵜⵎⵣⴰⵣⵉⵏ ⵏ ⵓⵙⵡⵉⵏⴳⵎ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢⵜ, ⵉⵙⵡⵓⵔⵉ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2024 ⴳ ⵓⴹⴼⴼⵓⵕ ⵏ ⵉⴽⵛⵛⵓⵎⵏ ⵏ ⵉⵎⴷⴰⵏⵏ ⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵖⵎⵉⵙⵏ ⴷ ⵜⵙⵖⵓⵏⵉⵏ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴷ ⵓⵎⵙⴳⴷⴰⵍ ⵏⵏⴰ ⴷⴰ ⵣⵓⵣⵣⵔⵏⵜ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵢⵉⵏ ⴷ ⵉⵜⵉⵍⵉⴼⵉⵣⵢⵓⵏⵏ ⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵏ ⴷ ⵡⵓⵙⵍⵉⴳⵏ, ⵙ ⵓⵢⵏⵏⴰ ⵉⵡⵚⵚⴰ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴷⴷⴰⵡ ⵡⵓⵟⵟⵓⵏ 20-18 ⵏ ⵡⴰⵙⵙ ⵏ 7 ⵢⵓⵏⵢⵓ 2018, ⵉⵜⵜⵓⵙⵡⵓⵔⵉⵏ ⴱⵕⵕⴰ ⵏ ⵉⵣⵎⵣⵏ ⵏ ⵉⵙⵜⴰⵢⵏ ⵉⵎⴰⵜⴰⵢⵏ ⴷ ⵉⵙⵖⴰⵍⵏ ⵏ ⵜⴰⵏⵏⴰⵢⵜ.

ⵉⵜⵜⵓⵢⴰⴽⵣ ⴳ ⵓⴹⴼⴼⵓⵕ ⴰⴷ ⵉⵙ ⴰⵣⵎⵣ ⵏ ⵢⵉⵎⵣ ⵏ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⵏⵏⴰ ⴼⴽⴰⵏ ⵉⵙⵏⵖⵎⴰⵙⵏ ⵉⵙⵍⵉⵣⵕⵉⵏ ⵏ ⵜⵏⴰⴼⵓⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵜ ⵉ ⵓⵎⵙⴳⴷⴰⵍ ⵅⴼ ⵜⵎⵙⵍⴰⵢⵢⵉⵏ ⵏ ⵓⴱⵖⵓⵔ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵉⴱⴹⴰ ⵅⴼ 63% ⵉ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⴳⵓⵜ ⵜⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉⵜ ⴷ 38% ⵉ ⵜⵎⴳⵍⴰ ⵜⴰⴱⵔⵍⴰⵎⴰⵏⵉⵜ.

ⵙ ⵓⵢⴰ, ⵜⵙⴱⵓⵖⵔ ⵜⵎⴳⵍⴰ ⵜⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉⵜ, ⴳ ⵜⵙⵖⵓⵏⵉⵏ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ ⴷ ⵉⵎⵙⴳⴷⴰⵍⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵢⵉⵏ ⴷ ⵉⵜⵉⵍⵉⴼⵉⵣⵢⵓⵏⵏ ⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵏ ⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵣⵎⵣ ⵏ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⵢⵓⴳⵔⵏ 12,18 ⵏ ⵜⵏⵇⵇⴰⴹ ⵏ ⵓⵙⵖⴰⵍ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏⵏⵙ ⵏ ⵓⵙⵎⴷⵢⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⵜⴰⵔⵜ (25,82%). ⴰⴷ ⵏⵙⵙⴽⵜⵉ ⵉⵙ, ⴰⵙⵎⴷⵢⴰ ⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉ ⴳ ⵜⵉⵣⵡⵉⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2024 ⵉⵕⵚⴰ ⴳ 74,18% ⵉ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⴷ ⵜⵓⴳⵜ ⴷ ⴳ 25,82 ⵉ ⵜⵎⴳⵍⴰ.

ⴳ ⵜⵙⴳⴰ ⵢⴰⴹⵏ, ⵉⵎⴰⵣⵣⴰⵍⵏ ⵉⵙⵔⵜⴰⵏⵏ ⵏⵉⵜⵏⵉ ⴰⵢ ⴳⴰⵏ ⵉⵏⴽⵛⴰⵎⵏ ⵉⴳⴳⵓⵜⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵖⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ (ⵉⵖⵎⵉⵙⵏ ⴷ ⵜⵙⵖⵓⵏⵉⵏ) ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏ ⴷ ⵡⵓⵙⵍⵉⴳ ⵙ 38,79% ⵏ ⵓⵣⵎⵣ ⵏ ⵢⵉⵎⵣ ⵏ ⵡⴰⵡⴰⵍ, ⴷⴰⵜ ⵉⴳⵏⵙⴰⵙⵏ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⵓⵖⵔⵉⵎ (37,93%), ⵉⵡⵔⵉⴽⵏ ⵉⵣⵣⵓⵍⴰⵏⵏ (13,66%) ⴷ ⵉⵡⵔⵉⴽⵏ ⵉⵏⵎⴰⵍⵍⴰⵏⵏ ⵙ 9,61%.

2-ⴰⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵜⵖⴰⵔⴰ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵏⵜ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵣⵓⵣⵣⵔ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ

ⴳ ⵓⵙⴰⵜⵉ ⵏ ⵜⵙⵎⵉⴳⵍⵜ ⵏⵏⵙ ⵏ ⵓⴹⵎⴰⵏ ⵏ ⵡⴰⴷⴰⴼ ⴰⵎⵙⵓⵎⵓ ⵏ ⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵏ ⵖⵔ ⵜⵏⴰⴼⵓⵜⵉⵏ ⵜⵉⵙⵍⵉⵣⵕⵉⵏ ⵅⵖⴼ ⵡⴰⴽⴰⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ, ⵉⵙⵙⴽⵔ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2024, ⴰⵙⵎⴰⴳⵉ ⴷ ⵜⵓⴽⴽⵉ ⵏ 23 ⵏ ⵉⵙⵏⴰⴳⴰⵔⵏ ⵉⵎⴰⵢⵏⵓⵜⵏ ⵉⴼⵉⵎ ⴳ 13 ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ, ⴳ ⵓⴱⵖⵓⵔ ⵏ ⵉⵎⵡⵓⵔⴰ ⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵏ ⴷ ⵡⵓⵙⵍⵉⴳⵏ.

ⴳ ⵜⴳⵉⵔⴰ ⵏ 2024, 34 ⵏ ⵉⵙⵓⵔⵙⵏ ⵏ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵜ ⴷ ⵜⵓⵙⵍⵉⴳⵜ ⴷ 10 ⵏ ⵜⴷⴰⴱⵓⵜⵉⵏ ⵏ ⵓⵜⵉⵍⵉⴼⵉⵣⵢⵓⵏ ⵙ ⵜⵖⴰⵔⴰⵙⵜ ⵜⴰⵀⵉⵓⴷⵣⵉⵜ

ⵜⴰⵏⴰⴽⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏⵜ (ⵜⵉⵏⵜⵉ) ⵉⵍⵍⴰ ⵖⵓⵔⵙ ⵙ ⵓⵢⴰ ⵢⴰⵜ ⵜⵣⵢⴰⵣⵣⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵢⵜ ⵏ 1399 ⵏ ⵉⵙⵏⴰⴳⴰⵔⵏ ⵉⴼⵉⵎ ⵉⵙⵡⵓⵔⵉⵏ ⴳ 220 ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ ⴷ 394 ⵏ ⵜⴷⴰⴱⵓⵜⵉⵏ ⵜⵉⵏⵜⵉ ⵉⵙⵡⵓⵔⵉⵏ ⴳ 197 ⵏ ⵉⴷⵖⴰⵔⵏ.

3-ⵜⴰⴷⵔⵙⵉ ⴳ ⵜⵎⵓⵖⵍⵉ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵖⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ ⴷ ⵉⵎⵙⴳⴷⴰⵍⵏ

ⴰⵣⵎⵣ ⵏ ⵢⵉⵎⵣ ⵏ ⵡⴰⵡⴰⵍ ⵖⵓⵔ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵖⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ (ⵉⵖⵎⵉⵙⵏ ⴷ ⵜⵙⵖⵓⵏⵉⵏ) ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏ ⴷ ⵡⵓⵙⵍⵉⴳ, ⵉⵕⵚⴰ ⴳ 16,75% ⵏ ⵓⴽⵙⴰⵢ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵏ ⵉⴽⵛⵛⵓⵎⵏ ⵏ ⵉⵎⴷⴰⵏⵏ ⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵏ, ⴰⵢⴰ ⵉⴳⴰ ⵢⴰⵜ ⵡⵓⵖⵓⵍ ⵖⵔ ⴷⴼⴼⵉⵔ ⴷⴰⵜ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2023 ⵍⵍⵉⴳ ⵏ ⵢⵉⵡⴹ 18,01%. ⴰⵣⵣⵉⴳⵣ ⴰⴷ ⴷⴰ ⵉⵙⵙⵉⴽⵉⵣ ⵜⴰⴷⵔⵙⵉ ⵏ ⵓⵙⵎⴷⵢⴰ ⵏ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵖⴰⵡⴰⵙⵏ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ.

4-ⴰⵙⴷⵓⵙ ⴰⵙⵓⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⵢⴰⵖⵜ ⵅⵔ ⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵓⵙⵍⴳⴰⵏ

ⴳ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ 2024, ⴰⵜⵜⴰⵢⵏ ⵏ ¾ ⵏ ⵜⵏⵓⵔⴰⵣ ⵏⵏⴰ ⵢⵓⵎⵣ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⵓⵙⴰⵏⵜ ⴰⵙ ⴷ ⵙⴳ ⵖⵓⵔ ⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵏ. ⴰⵣⵡⵍ ⴰⴷ ⴷⴰ ⵉⵙⵙⴽⴰⵏ ⵉⵙ ⵢⴰⵖⵓⵍ ⵓⴳⴷⵓⴷ ⵢⵓⵎⵣ ⴳ ⵉⵎⵉⴽⴰⵏⵉⵙⵎ ⵏ ⵜⵏⵓⵔⵣⵉⵜ ⵉⴳ ⵜⵏ ⴷ ⵜⵔⵙⵍⵜ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⴷ ⵉⵎⴰⵙⵙⵏ ⵏ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⵉ ⵉⵣⵔⴼⴰⵏ ⵏ ⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵓⵙⴰⵢⵔⴰⵔ ⴰⵙⵖⵎⵙⴰⵏ.

ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵉⵎⵓⵏ ⴷ ⵜⴷⵉⵏⴰⵎⵉⵢⵜ ⴰⴷ, ⵉⵙⴳⵉⵜⵔ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⵜⵉⵖⴰⵔⴰⵙⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵔⵓⵔⵜ ⵉ ⵉⵙⵓⵜⵓⵔⵏ ⵏ ⵓⴳⴷⵓⴷ, ⵙ ⵉⵎⵣⵍⵉ ⵙ ⵓⴱⵔⵉⴷ ⵏ ⵜⴱⵔⴰⵜⵉⵏ ⵙ ⵢⵉⵙⵎⴰⵡⵏ ⴷ ⵡⵓⵖⵓⵍ ⵖⵔ ⵜⵙⵉⵍⴰ ⵏⵏⵙ ⵏ ⵉⵏⵖⵎⵉⵙⵏ. ⴳ ⵢⴰⵏ ⵓⵎⵏⴰⴹ ⴳ ⵉⵍⵍⴰ ⵓⵎⵙⴽⵛⴰⵎ ⴰⴳⴰⵜⴰⵔ ⵅⵔ ⵉⵙⴰⵢⵔⴰⵔⵏ ⵉⵙⵍⵉⵣⵕⵏ ⴷ ⵉⵎⵓⵟⵟⵓⵏⵏ, ⵜⵙⴷⵓⵙ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⴷⵉⵖ ⴰⵣⵣⵉⴳⵣ ⵏⵏⵙ ⴰⴱⵉⴷⴰⵖⵓⵊⵉ ⴰⵎⵔⵙⴰⵍ ⴰⴼⴰⴷ ⴰⴷ ⵜⵙⵙⵉⵙⵏ ⵜⵉⵙⵎⵉⴳⵍⵉⵏ ⵏⵏⵙ, ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⵏⵏⵙ ⴷ ⵉⵡⵜⵜⴰ ⵏ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵜⵙⵓⴳⵔⵜ ⵏⵏⵙ, ⴰⵔ ⵜⵜⴰⵡⵙ ⵙ ⵓⵢⴰ ⴳ ⵓⵙⴼⴰⵡ ⵏ ⵜⵉⴳⴰⵡⵜ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⵖⵓⵔ ⵓⴳⴷⵓⴷ ⴰⵎⵇⵔⴰⵏ.

5-ⴰⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵢⵢⵉⵏ: ⵜⴰⵎⵢⴰⴷⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵣⵣⵉⴳⵣⵜ ⵜⴰⵎⵢⴰⵙⵜ

ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵢⵢⵉⵏ ⵉⵜⵜⵓⵣⵓⵣⵣⵓⵔⵏ ⴳ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵢⵉⵏ ⴷ ⵉⵜⵉⵍⵉⴼⵉⵣⵢⵓⵏⵏ ⵉⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵏ ⴷ ⵡⵓⵙⵍⵉⴳⵏ, ⵜⵉⵡⵉ ⴷ ⵜⴰⵏⴰⴹⵜ ⵉⵙ ⵉⵙⵙⴽⵔ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ 44 ⵏ ⵜⵖⵖⵜⴰⵙⵉⵏ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2024, ⵙ ⵜⵎⵔⵓⵔⵜ ⵉ ⵜⵏⵓⵔⴰⵣ ⵏⵏⴰ ⴱⴱⵙⵏ ⵉⵎⵙⵡⵓⵔⴰ.

ⵜⴰⵙⴳⴰ ⵏ ⵓⵢⴰⴷ, 38 ⵏ ⵜⵏⵓⵔⴰⵣ ⴳⴰⵏⵜ ⴰⵙⴳⵓⵎ ⵏ ⵜⵖⵖⵜⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⴳⵯⵉⵜ ⵏⵖ ⵡⵉⵏ ⵓⵙⵜⵜⴼ ⵡⴰⵔ ⵜⴰⵎⵔⵓⵔⵜ, ⴷⵉⴳⵙⵏⵜ ⴰⵣⴳⵏ ⵣⴷⵉⵏⵜ ⴷ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵢⵉⴳⵔⴰⵡ ⴳ ⵓⵔ ⵉⵏⵙⵉⴹ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ (ⵜⵓⵎⴰⵢⵢⵉⵏ ⵉⵜⵜⵓⵣⵓⵣⵣⵔⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵣⴹⵡⴰⵏ ⵉⵏⴰⵎⵓⵏⵏ, ⵉⵎⵏⵖⴰⵏ ⴷⴼⴼⵉⵔ ⵉⵎⵢⴰⵙⵙⴰⵜⵏ ⵙ ⵉⵎⵖⵓⵏⵏ ⵅⵔ ⵉⵎⵡⵓⵔⴰ ⴷ ⵓⴳⴷⵓⴷ, ⴰⵜⴳ.) ⴱⴹⵉⵙ ⵏ ⵜⵖⵖⵜⴰⵙⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⴳⵯⵉⵜ ⵏ ⵜⵏⵓⵔⴰⵣ ⵣⴷⵉⵏⵜ ⵙ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⵏ ⵜⵍⵓⵍⵍⵉ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴷ ⵓⵙⵏⵓⵍⴼⵓ.

ⴰⵏⵣⵣⵓⵖ ⵖⵔ ⵜⴷⵔⵙⵉ ⴷⴰ ⵉⵜⵜⴱⴰⵏ: ⵖⴰⵙ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⵎⵉⴳⵍ ⴰⵢ ⵉⵜⵜⵓⵢⴰⵏⵏⴰⵏ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2024, ⴰⵡⴷ ⵢⴰⵏ ⵡⵓⴽⵓⵙ ⵏ ⵓⵖⴰⵡⴰⵙ ⵏⵖ ⴰⵣⵓⵣⵣⵔ ⵏ ⵓⵙⵉⵡⴹ ⴳ ⵡⵓⵙⵔⵉⴷ ⵓⵔ ⵜ ⵉⵜⵜⵉⵔ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ. ⴰⵢⴰ ⴷⴰ ⵉⵙⵙⴽⴰⵏ ⵜⵉⵣⵎⵎⴰⵔ ⵏⵏⴰ ⴷⴰ ⵙⵙⴽⴰⵙⵏ ⵉⵎⵡⵓⵔⴰ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⴰⵏⵉⵎⴰⵏ ⴷ ⵓⵣⵣⵉⴳⵣ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⵖⵔ ⵢⴰⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⵉⵚⴽⴰⵏ ⵅⴼ ⵜⵎⵢⴰⵙⵜ ⴷ ⵜⴱⵉⴷⴰⵖⵓⵊⵉⵜ, ⴷ ⵓⵙⵢⵉⴼ, ⴰⴷⴷⴰⵢ ⵖⵙⵙ ⵜⵓⴼⴰ, ⵏ ⵜⵖⴰⵔⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⵓⵏⵉ ⴷ ⵓⵙⵙⵉⴽⵉ, ⵙ ⵉⵎⵣⵍⵉ ⴰⴱⵔⵉⴷ ⵏ ⵜⵖⵓⵔⵉ ⵉ ⵜⵉⴹⴰⴼ ⵏⵏⴰ ⵜⴽⴰ ⵙ ⵢⵉⵙⵉ ⵏ ⴽⵓⵣ ⵏ ⵜⵖⵖⵜⴰⵙⵉⵏ ⵏⵏⴰ ⵜⵓⵣⵏ ⵉ ⵉⵎⵡⵓⵔⴰ ⵉⵙⵍⵉⵣⵕⵏ.

6-ⴰⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴰⴼⵔⵉⵇ ⴷ ⵓⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ

ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2024 ⵜⵜⵓⵕⵛ ⴰⵡⴷ ⵙ ⵓⴹⴼⴼⵓⵕ ⵏ ⵜⵖⵖⵙⵜ ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵉⵣⴹⵡⴰⵏ ⴷ ⵜⵎⵔⵙⴰⵍ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴰⵏⵎⵏⴰⴹ ⴷ ⵓⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵅⵔ ⵉⵙⵍⴳⴰⵏⵏ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ.

ⵢⵓⵙⴰ ⴷ ⵓⵢⴰ ⴷ ⵜⴳⵉⵔⴰ ⵏ ⵜⵙⵎⵉⴳⵍⵜ ⵏ ⵙⵉⵏ ⵉⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ (2023-2024) ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴳ ⵜⵏⵙⵙⵉⴳⴼ ⵏ ⵓⵣⵟⵟⴰ ⴰⴼⵔⵉⵇ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ. ⵉⵡⵏⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⵎⵉⴳⵍⵜ ⴰⴷ, ⵜⵙⵡⵓⵔⵉ ⵜⵎⵔⵙⵍⵜ ⴳ ⵜⴷⵉⵏⴰⵎⵉⵜ ⵏ ⵉⵙⵏⵉⴼⵉⵍⵏ ⵉⵣⵣⵓⵍⴰⵏⵏ ⵅⵔ ⵉⵙⵍⴳⴰⵏⵏ ⵉⴼⵔⵉⵇⵏ ⴳ ⴽⵕⴰⴹⵜ ⵉⵙⴳⵓⵎⵏ ⵉⵙⵟⵕⴰⵜⵉⵊⵉⵢⵏ:

- ⵜⴰⵏⴰⵎⵉⵜ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴰⴽⴷ ⵜⵡⵏⵏⴰⴹⵜ ⵜⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏⵜ;
- ⵜⴰⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵜⵎⴰⴳⵓⵜ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⵏ ⵓⵡⵏⵏⵉ;
- ⵜⵉⵍⴰⵍⵜ ⵏ ⵉⵙⵍⴳⴰⵏⵏ ⴳ ⵓⴼⵔⴰⴳ ⵏ ⵜⵏⵓⵎⵉ ⵏ ⵓⵣⵣⵉⴳⵣ ⵏ ⵉⵙⵜⴰⵢⵏ ⴰⴳⵓⵏⵙ ⵏ ⵜⵎⵏⵣⴰⵡⵜ ⵜⴰⴼⵔⵉⵇⵜ.

ⴰⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴳ ⴱⴰⵔⵉⵣ ⵕⴰⴷⵢⵓ ⵛⵓⵡ 2026 ⴱⴰⵔⵉⵣ, 3 ⴷ 4 ⴼⴱⵕⴰⵢⵔ 2026

ⵜⴰⵎⵓ ⵢⴰⵜ ⵜⵎⵓⵔⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ, ⵎⵉ ⵜⵣⵡⴰⵔ ⵜⵏⵙⵙⵉⴳⴼⵜ ⵏⵏⵙ ⵎⴰⵙⵙⴰ ⵍⴰⵟⵉⴼⴰ ⴰⵅⴰⵔⴱⴰⵛ, ⴳ ⴱⴰⵔⵉⵣ ⵕⴰⴷⵢⵓ ⵛⵓⵡ 2026, ⵉⵜⵜⵓⵙⵏⵎⴰⵍⴰⵏ ⵓⵙⵙⴰⵏ ⵏ 3 ⴷ 4 ⴼⴱⵕⴰⵢⵕ 2026 ⴳ ⴱⴰⵔⵉⵣ.

ⵉⴳⴰ ⵓⵙⴳⵔⴰⵡ ⴰⴷ ⵢⴰⵏ ⵓⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⴰⴷⵙⵍⴰⵏ ⵏ ⵓⵕⵓⴱⴱⴰ ⵢⵓⴳⴳⴰⵏ ⵅⴼ ⵉⵎⵙⵓⵔⴰⵙ ⵉⵜⵉⴽⵏⵓⵍⵓⵊⵉⵢⵏ, ⵡⵉⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰ ⴷ ⵉⵙⵟⵕⴰⵜⵉⵊⵉⵢⵏ ⵏ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵜ ⴷ ⵉⵎⵙⵍⵉ, ⴱⴰⵔⵉⵣ ⵕⴰⴷⵢⵓ ⵛⵓⵡ ⵉⵙⵎⵓⵏ ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⴰⴷ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵉⵙⵖⵜⴰⵙⵏ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ, ⵉⴳⵏⵙⴰⵙⵏ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⵟ ⵏ ⵓⵙⵍⴳⵏ, ⵉⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵏ ⵏ ⵢⵉⴳⵔ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴷ ⵓⵎⵓⵟⵟⵓⵏ, ⵉⵍⵉⵏ ⴰⵡⴷ ⵉⵎⵓⵣⴰⵢ ⵏ ⵜⵓⵜⵉⴽⵏⵓⵍⵓⵊⵉⵜ ⵏ ⵓⵙⵏⵖⵎⵙ ⴷ ⵡⵉⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ. ⴰⵣⵎⵣⵣⵓ ⵢⴰⴷ ⵉⵙⵓⵎⵔ ⵢⴰⵏ ⵓⵖⴰⵡⴰⵙ ⴰⵎⴰⴱⵖⵓⵔ, ⵉⵜⵜⵉⵏ ⵅⴼ ⵜⵉⵏⴰⵡⵉⵏ, ⵜⵉⵙⴰⵡⵔⵉⵏ, ⵜⵉⵖⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⴷ ⵜⵙⵓⵜⴰⵍ ⵜⵓⵙⵎⵉⴷⵉⵏ.

ⵜⴰⵙⵓⵜⵍⵜ ⵏ2026 ⵜⴼⴽⴰ ⵜⴰⵖⴹⴼⵜ ⵓⴳⴰⵔ ⵉ ⵜⵎⵍⴷⵉⵡⵉⵏ, ⵉ ⴰⵡⴷ ⵉⵎⵉⵣⴰⵏ, ⵉⵣⴷⵉⵏ ⴷ ⵓⵙⵡⵓⵔⵉ ⵉⵜⵜⴳⵉⵜⵉⵔⵏ ⵏ ⵜⵖⵉⵙⵜ ⵜⵉⵎⵍⵣⵉⵜ ⴳ ⵢⵉⴳⵔ ⵏ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵜ ⴷ ⵉⵎⵙⵍⵉ, ⴳ ⵓⵎⵏⴰⴹ ⵏ ⵜⵖⴱⵉ

ⵏ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⵢ ⵏ ⵉⵙⵎⴽⵉⵍⵏ ⵉⵣⵣⵓⵍⴰⵏⵏ ⴷ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⵉⴷⵎⵙⴰⵏⵏ.

ⵙ ⵓⵣⵣⵎⵛⵣ ⵏⵏⵙ ⴳ ⵜⵙⵎⵉⴳⵍⵉⵏ ⵏ ⵡⴰⴳⴳⴰ ⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ, ⴰⵜⵉⴽⵏⵓⵍⵓⵊⵉ ⴷ ⵡⵉⵏ ⵓⵎⵏⵉⴷ, ⵓⵎⵓ ⵏ ⵓⴳⵔⴰⵡ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ ⴳ ⵓⵣⵎⵣⵣⵓ ⵢⴰⴷ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵜⵓⴷⵊⴰ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵢⵜ - ⴳ ⵢⴰⵎⵓ ⵎⴰⵙⵙ ⴱⵏⵄⵉⵙⵙⴰ ⵄⵙⵍⵓⵏ, ⴰⵏⵎⵀⴰⵍ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ, ⴷ ⵎⴰⵙⵙ ⵄⵍⵉ ⴱⵇⵇⴰⵍⵉ, ⴰⴳⵎⴰⵎ ⵏ ⵓⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵎⴰⵜⵜⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵍⵉⵣⵕ, ⴷ ⵎⴰⵙⵙ ⵢⵓⵏⵙ ⵕⴱⴰⴹⵉ, ⴰⵎⵙⵙⵓⴷⵓ ⴳ ⵜⵣⵓⵏⵉ ⵏ ⵜⵖⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵓⵙⴱⵓⵖⵍⵓ - ⵏ ⵓⴹⴼⴼⵓⵕ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⴰⵍ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⵙ ⵓⵣⵣⵉⴳⵣ ⵏ ⵜⵡⵏⵏⴰⴹⵜ ⵏ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵜ, ⵏ ⵉⵙⵓⴹⴽⴰⵙⵜⵏ ⴷ ⵉⵎⵙⵍⵉ ⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏ.

ⵙ ⵓⵢⴰⴷ, ⵉⵙⵎⵏⵉⵙⵏ ⴷ ⵉⵏⵙⵏⵉⴼⵉⵍⵏ ⵉⵡⵉⴷⵏ ⴷⵉⴳ ⵅⴼ ⵉⵎⵙⵓⵔⵙⵏ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⴷ ⵓⵙⵎⴰⵜⵉ ⵏ ⵉⴳⴰⵏ ⴰⵏⴰⵡ ⵏ ⵓⵣⵓⵣⵣⵔ ⵉⵇⵇⴰⵏⵏ ⴰⴷ ⵉⵙⴱⴷⴷⵍ ⵉⵔⵎ ⵏ ⵓⵙⵙⴼⵍⴷ, ⵉⵎⵏⵉⴷⵏ ⵏ ⵜⵏⴽⵔⴰ ⵙ ⵉⵎⵙⵍⵉ ⵉⵜⵜⵓⵙⵓⵜⵔⵏ, ⵜⵉⵓⵏⵣⵔⵉⵏ ⵏ ⵓⴳⵡⵍⵍⵚ ⵏ ⵉⵙⴱⵓⴹⴽⴰⵙⵜⵏ ⴷ ⵜⴰⵍⵖⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⵢⵏⵓⵜⵉⵏ, ⴰⵙⵍⵍⵡⵓ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵡⵏ ⵉⴷⴰⵎⵙⴰⵏⵏ ⵉ ⵜⵏⵣⵡⴰⵢⵜ ⴷⴰⵜ ⵜⵎⵣⴰⵣⵣⴰⵍⵜ ⵜⴰⴳⴰⵜⴰⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⴰⵍⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵟⵟⵓⵏⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⵜⴰⵢⵢⵉⵏ, ⴷ ⵓⴱⴰⵖⵓⵔ ⵏ ⵜⵉⵖⵉⵙⵜ ⵜⵉⵎⵍⵣⵉⵜ ⴳ ⵢⵉⴳⵔⴰⵏ ⵏ ⵓⵙⵙⵍⵡⵓ, ⵏ ⵓⵣⵓⵣⵣⵔ, ⵏ ⵜⵙⵖⵍⴰⴼ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵢⵢⵉⵏ ⴷ ⵉⵍⵓⴳⵏⵏ ⵏ ⵓⵙⵙⴼⵍⴷ.

AMAZIGH world
ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ
www.amazigh.press Amadalpresse

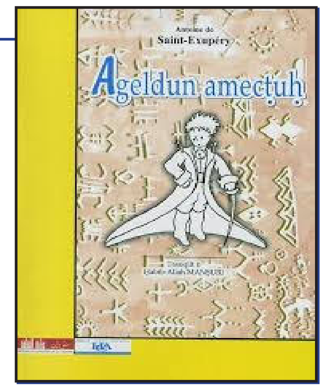

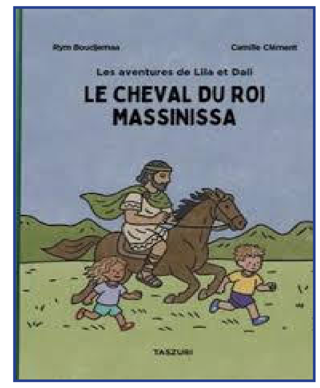

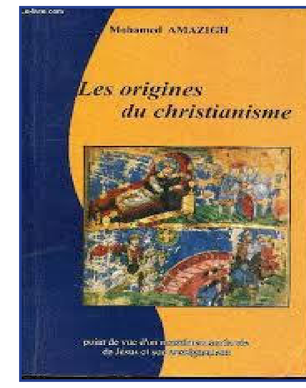

ⵉⴼⴽⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⴰⵙⵏⵜⵉ ⴷⵉ ⵙⵍⴰ ⵉ ⵜⵎⵀⵍⴰ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ "ⵕⵎⴹⴰⵏ 1447" ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵙⴱⵖⵓⵔ ⴳⵉⵙ ⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ 4.3 ⵎⵍⵢⵓⵏ ⵓⴼⴳⴰⵏ

ⵉⵙⵙⵉⵅⴼ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵚⴹⵉⵚ ⴰⴷ ⵜ ⵉⵏⵚⵕ ⵕⴱⴱⵉ, ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵎⴰⵏ ⴷ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵜⴰⵜⵜⵓⵢⵜ ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵏⵜ ⴰⵎⴽⵓⵙⵙⵓ ⵏ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵎⵓⵍⴰⵢ ⵍⵃⴰⵙⴰⵏ ⴰⵙⵙ ⵏ ⵓⵙⵉⴹⵢⴰⵙ 21 ⴱⵕⴰⵢⵕ ⴷⵉ ⴰⵙⵓⴽ ⵏ ⵍⵉⵏⴱⵉⵄⴰⵜ ⴷⵉ ⵙⵍⴰ ⴰⵙⵏⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵀⵍⴰ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ "ⵕⵎⴹⴰⵏ 1447 ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵜⵜⵓⵙⵏⵎⴰⵍⴰ ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵙⴰⵍⵜ ⵎⵓⵃⵎⵎⴷ ⵡⵉⵙⵙ ⵙⵎⵎⵓⵙ ⵏ ⵜⴱⴷⴰⴷⵜ ⵙ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⵏ ⴰⵢⵢⵓⵔ ⵏ ⵕⵎⴹⴰⵏ ⴰⵎⴱⴰⵔⴽⵉ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵙⴱⵖⵓⵔ ⴳⵉⵙ 4 ⵓⵎⵍⵢⵓⵏ ⴷ 362 ⵉⴼⴹ ⴷ 732 ⵓⴼⴳⴰⵏ

ⵜⵎⵍⴰ ⵜⴰⵙⵏⵜⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⴱⴷⴰⴷⵜ ⵖⵓⵔⵙ ⵓⵏⴳⵉⵍ ⵡⴰⴷⴷⵓⵙ ⴷⵉ ⴰⵢⵢⵓⵔ ⴰⴷ ⴰⵎⴱⴰⵔⴽⵉ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵜⴳⴰ ⵜⵎⵢⵓⵔⴰⵏⵜ ⴽⵓ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵉⵡⵉⵣ ⵜⴰⴳⵍⴷⴰⵏⵜ ⵢⴰⵜⵜⵓⵢⵏ ⵉ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⴷⵉ ⵡⴰⴷⴷⴰⴷ ⵉⵎⵣⵍⴰⴹ ⵡⵉⵏⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⴷ ⵜⴽⵛⵎ ⴷⵉ ⵓⵙⴰⵜⵉ ⵏ ⵉⵜⵉⴳⵏ ⵜⵉⵏⴼⴳⴰⵏⵉⵏ ⴷ ⵡⵉⵏⵏ ⵜⴰⴱⴷⴰⴷⵜ ⴷ ⵉⵛⵛⴰⵔⵏ ⵏⵏⴰ ⵢⵙⵙⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ

ⵜⵣⴷⵉ ⵜⵎⵀⵍⴰ ⵜⴰⴱⴷⴰⴷⵜ ⴷⵉ ⵜⵓⵏⵖⵉⵍⵜ ⵏⵏⵙ ⵜⵉⵙ 28 ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵜⵜⵓⴼⴽⴰ ⵜⴰⴱⵔⴰⵜ ⵏ ⵓⵣⵔⵉⴼ ⵏ ⵡⴰⵜⵉⴳ 305 ⵎⵍⵢⵓⵏ ⴷⵔⵀⵎ ⵉⴼⵔⵓⵔⵉⵏ ⵙ 34 ⵉⴼⴹ ⴷ 550 ⵟⵓⵏ ⵏ ⵜⵉⵎⵜⵜⴰ ⵏ ⵓⵜⵛⵉ (ⵟⵃⵉ ⴷ ⵉⵖⵓ ⴷ ⵍⴰⵔⵣ ⴷ ⵣⵉⵜ ⴷ ⵙⴽⴰⵔ ⴷ ⵡⴰⵎⵎⵙ ⵏ ⵟⵓⵎⴰⵟⵉⵛ ⴷ ⵍⵄⴷⴰⵙ ⴷ ⴰⵜⴰⵢ) ⵉⵡⵜⴰⵙ ⵏ ⵓⵙⵎⵏⵉⴷ ⵏ ⵜⵉⵡⵙⵉ ⵏ ⵡⴰⵏⴰⵍ ⵉ ⵉⵙⵎⵉⵍⵏ ⵉⵏⴰⵎⵓⵏⵏ ⵓⴳⴳⵔ ⵉⵎⵣⵍⴰⴷ ⴱⵍⴰⵡⴰⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⵉⵎⵣⵍⴰⴹ ⴷ ⵜⵎⵖⴰⵔⵉⵜ ⵉⵎⵎⵓⵜⵏⴰⵙ ⵓⵔⵢⴰⵣ ⴷ ⵉⵡⵙⵙⴰⵔⵏ ⴷ ⵎⵉⴷⴷ ⵉⵎⵄⴹⵓⵕⵏ

ⵙ ⵓⵣⵣⵉⴳⵔ ⵏ ⵜⵓⵎⵍⴰⵢⵉⵏ ⵜⵉⴳⵍⴷⴰⵏⵉⵏ ⵓⵜⵓⵢⵏⵉⵏ ⴷ ⵓⵙⴳⴳⴰⵙ ⵡⵉⵙⵙ ⵙⵉⵏ ⴷⵉ ⵓⵙⵏⵎⵍⴰ ⵏ ⵓⵙⵜⴰⵢ ⵜⵓⵎⵣ ⵜⴰⵙⵏⵜⴰⵢⵜ ⴰⴷ ⴰⵣⵎⵎⵉⵎ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⴰⵙⵉⵏⵡⴰⵏ ⵏ ⵓⵣⵣⵍⴰⵢ ⵏ ⴰⵢⵜ ⵜⵓⴳⴰⵎⵏ ⴷⵉ ⵡⴰⴷⴷⴰⴷ ⴰⵎⵣⵍⴰⴹ ⴷⵉ ⵜⴰⵏⴼⵔⵓⵜ ⵏ ⵓⵣⵔⴰⴽ ⵏ ⵉⴼⵔⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵉⵔⴰⵎ ⵏ ⵓⵙⵏⴰⵍ ⵏ ⵓⵜⵛⵉ ⴷⵉ ⵉⵙⵡⵉⵔⵏ ⵏ ⵜⴳⵔⴰⵡⵉⵏ ⵜⵉⵙⵙ 1304 ⵉⵣⴷⵉⵏ . ⵉⵣⴷⴰⵕ ⵏ ⵓⵙⵎⴰⵢⵏⵓⵏ ⴰⴷ ⵉⴱⵉⴷⴷⵏ ⴼ ⵜⵎⵉⵜⴰⵔ ⴰⵙⵓⵙⵢⵓⵏ-ⵉⴷⵎⵙⴰⵏ ⵏ ⵓⵣⵎⵎⵉⵎ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵜⵜⵡⵙⴽⴰⵔ ⴷⵉ ⵓⵣⴷⴷⵓⵢ ⵏ ⵜⵉⵏⵓⴼⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⴳⵏⵙⵓ ⴰⴷ ⵉⵙⵔⵙ ⵡⴰⴷⴷⴰⴷ ⵏ ⵙⴰⵜⵉ ⵉⵜⵓⴹⴼⴰⵕⵏ ⴷ ⵓⵣⵍⴰⵢ ⵏ ⵉⵙⴱⵖⵓⵔⵏ ⵙ ⵜⵡⵍⴰⴼⵜ ⵜⴰⵖⵓⴷⴰⵏⵜ ⴷ ⵉⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵜⴰⵏⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⴼⴰⵡⵜ ⵏ ⵉⵙⴽⵔⵏ ⴷ ⵉⵔⵡⵉⵏ ⵏⵙⵏⵏ .

ⴰⴼⴰⴷ ⵜⵙⵣⵔⵉ ⵜⵎⵀⵍⴰ ⴰⴷ ⵙ ⵡⴰⴷⴷⴰⴷ ⵉⵃⵍⴰⵏ ⵉⵜⵜⵡⵙⴽⴰⵔ ⵏ ⵓⵎⵙⵓⵙⵓ ⵏ ⵉⴼⴹⵏ ⵏ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⵉⵙⵏⴰⵍⴰⵏ ⵉⵡⵉⵙⵏ ⵉⵏⴰⵎⵓⵏⵉⵏ ⴷ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⵉⴽⵏⵏⵓⵎⵏ ⴷⵉ ⵜⵏⵇⵇⵉⵜⵉⵏ ⵏ ⵓⵙⴼⵔⵓⵔ ⵉⵜⵜⵓⵖⵣⴰⵏ ⴷⵉ ⵓⵙⵡⵉⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵙⵎⵏⵉⴷⵏ ⵏ ⵜⵉⵡⵙⵉ ⵏ ⵓⵜⵛⵉ ⵏ ⴱⴰⴱ ⴷ ⵉⵙⵎⴰⴷⵢⵏ ⵏ ⴰⵢⵜ ⵜⵓⴳⴰⵎⵏ ⵉⵙⴱⵖⵓⵔⵏ .

ⵉⵜⵜⵡⵙⴰⴽⵔ ⵓⵍⴰ ⴷⵉ ⵓⵣⵉⴳⵣ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵜⴰⵢⵜ ⴰⴷ ⵜⵉⴹⴰⴼ ⵙⴰⵍⴰⵡⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴷⵉ ⵉⵙⵡⵉⵔⵏ ⵏ ⵙⵉⵏ ⵉⴳⵔⴰⵡⵏ ⴷ ⵢⴰⵏ ⴰⵙⴳⵡⴰⵏ ⵢⴰⴹⵏⵉ ⴰⴷⵖⵔⴰⵏ ⵉⵎⵓⵙⵙⵓⵏ ⴷⵉ ⵡⴰⴽⴰⵍ ⵏ ⵜⵉⴹⴰⴼ ⵏ ⵜⵉⴽⴽⵉ ⵉ ⵡⴰⵎⴰⵎⵙⵏ ⵏ ⵓⵙⴼⵔⵓⵔⵏ ⴷ ⵓⵣⵍⵍⴰⵢ ⴷ ⵜⵉⴽⴽⵉ ⵏ ⵜⵉⵎⵜⵜⴰ ⵏ ⵓⵜⵛⵉ .

ⴷⵉ ⵜⵎⵍⴷⴰ ⴰⴷ ⵉⴼⴽⴰ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴷⴷⵓⵔ ⴰⴳⵍⵍⵉⴷ ⴰⴷ ⵜ ⵉⵃⴼⴹ ⵕⴱⴱⵉ ⵎⴰⵢⴰⴷ ⵉⵎⴰⵏ ⴷ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵜⴰⵜⵜⵓⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⵍⴰⵏⵜ ⴰⵎⴽⵓⵙⵙⵓ ⵏ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵎⵓⵍⴰⵢ ⵍⵃⴰⵙⴰⵏ ⵉⵇⵔⴰⴱ ⵏ ⵜⵉⵎⵜⵜⴰ ⵏ ⵓⵜⵛⵉ ⵉ 10 ⵏ ⴱⴰⴱ ⵏⵖⴷ ⵉⵙⵎⴰⴷⵢⵏ ⵏ ⴰⵢⵜ ⵜⵓⴳⴰⵎ ⵉⵙⴱⵖⵓⵔⵏ ⵏ ⵜⵎⵀⵍⴰ ⵏ "ⵕⵎⴹⴰⵏ 1447" ⴷ ⵢⵓⵎⵣ ⵓⴷⴷⵓⵔ ⵏ ⵓⴳⵍⵍⵉⴷ ⵜⴰⵡⵍⴰⴼⵜ ⵜⴰⵎⵙⴽⵜⵉⵜ ⵉ ⵉⵎⴷⵔⴰⵡⵏ ⴷⵉ ⵜⵎⵀⴰ ⵏ ⵜⴱⴷⴰⴷⵜ .

ⵉⴷⵔⴰ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⴷⵉ ⴼⵢⵉⵏⴰ ⴷⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵏ ⵜⴳⵔⵙⵜ ⵜⵉⵙⵙ 24 ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉⵜ ⵏ ⵜⵏⵎⴰⵍⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵏⴼⵔⵓⵜ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴷⵉ ⵓⵕⵓⴱⴱⴰ

ⵉⴷⵔⴰ ⵢⴰⵏ ⵓⴽⴰⴱⴰⵕ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⴷⵉ ⴷⵉ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵏ ⵜⴳⵔⵙⵜ ⵜⵉⵙⵙ 24 ⵏ ⵜⵎⵔⵙⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉⵜ ⵏ ⵜⵏⵎⴰⵍⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵏⴼⵔⵓⵜ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴷⵉ ⵓⵕⵓⴱⴱⴰ ⴷ ⵉ ⵜⴰⴳⴰⴷⵉⵔⵜ ⵏ ⵉⵙⴳⵔⴰⵡⵏ ⴷⵉ ⵀⴼⴱⵓⵔⴳ ⴷⵉ ⴼⵢⵉⵏⵏⴰ ⵓⵙⵙⴰⵏ 19 ⴷ 20 ⴼⴱⵕⴰⵢⵕ ⴰⴷ .

ⵉⵙⴽⵜⵉ ⵉⴷⵏⵏ ⵏ ⵓⵙⵉⵡⴹ ⵏ ⵓⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⵎⴰⵙ ⵜⴰⴷⵔⵡⵜ ⵏ ⵓⴽⴰⴱⴰⵕ ⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⴷⵉ ⵜⴰⵙⵓⵜⵍⵜ ⴰⴷ ⵜⴽⵛⵎ ⴷⵉ ⵓⵙⴰⵜⵉ ⵏ ⵜⴷⵉⵏⴰⵎⵉⵜ ⵜⴰⵙⵎⴰⴷⵜ ⵏⵏⴰ ⵜⵙⵙⵏ ⵜⴰⵡⵓⵔⵉ ⵜⴰⴷⵉⴱⵍⵓⵎⴰⵙⵉⵜ ⵜⴰⴱⵔⵍⴰⵎⴰⵏⵉⵜ ⴷⵉ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵉⵔⴰⵏ ⵏ ⵓⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵜⵉⵍⵉⵜ ⵏⵏⵙ ⴷⵉ ⵓⴳⵏⵙⵓ ⵏ ⵉⵏⵙⵉⵡⵏ ⵉⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏ ⵉⴳⵔⵜⵉⵔⴰⵏ ⴷ ⵓⵍⵜⴰⵖ ⵏⵏⵙ ⵏ ⵓⵎⵙⴽⴰⵔ ⴷⵉ ⵉⵎⴹⴰⴽⴰⵕⵏ ⵉⵎⴰⴷⵍⴰⵏ ⵖⵓⵔⵙ ⵜⵉⵣⴷⴰⵢⵉⵏ ⴷⵉ ⵜⵖⴰⵡⵙⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵏⴼⵔⵓⵜ ⴷ ⵓⵔⴳⴳⵉⴳ ⴷ ⵜⴳⵎⵉ ⵜⴰⵙⵓⵍⴰⵏⵜ.

ⵉⴼⵔⴰ ⵢⵉⵏⵏⴰ ⵡⵙⵉⵡⴷ ⵎⴰⵙ ⵜⵎⵍⴰ ⵜⴷⵔⴰⵡⵜ ⴰⴷ ⵉⵡⵉⵣ ⵏ ⵓⴱⵕⵍⵎⴰⵏ ⵏ ⵓⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵉⵎⵢⴰⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⵙ ⴷ ⵓⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵙⵔⵜⴰⵏ ⴰⴽⴷ ⵉⵎⴷⵔⴰⵡⵏ ⵏ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵙⴰⵍⴰⵡⵏ ⴰⴽⴽⵯ ⴷ ⵓⵙⵙⴰⵢⴰⵙ ⴰⴰⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵉ ⴰⵛⴽⵓ ⵎⴰⴷ ⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵜⴰⵏⴰⴼⵓⵜ ⵉⵜⵜⵓⴷⵔⴰⵏ ⵏ ⵓⵙⴷⵓⵙ ⵏ ⵉⴱⵔⴷⴰⵏ ⵏ ⵓⴽⵎⵓⵔ ⴷⴷ ⵓⵎⵙⴼⵀⴰⵎ .

ⵜⵙⵙⵏ ⵜⴰⵙⵓⵜⵍⵜ ⴰⴷ ⵉⵎⴹⴽⴰⵔ ⵉⵖⴱⴰⵏ ⴷⵉ ⵓⴳⵏⵙⵓ ⵏ ⵉⴳⵔⴰⵡⵏ ⵉⴱⵕⵍⴰⵎⴰⵏⵢⵉⵏ ⵙⴰⵡⴰⵍⵏ ⵉⵎⴷⵔⴰⵡⵏ ⴼ ⵎⵏⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵖⴰⵙⵡⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⴹⵍⴰⵏⵏ ⵏ ⴷⵖⵉ .

ⴰⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵏ ⵍⴰⵔⵣ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵏ ⵍⴼⵉⵍⵎ ⴰⵎⵥⵢⴰⵏ ⴷⵉ ⵉⴼⵔⴰⵏ ⵙⴳ 24 ⴰⵔ 27 ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ

ⴰⵔ ⵉⵜⵜⵡⴰⴳⴰⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⵜⵉⵙⵙ 27 ⵏ ⵓⵏⵎⵓⴳⴳⴰⵔ ⵍⴰⵔⵣ ⴰⴳⵔⴰⵖⵍⴰⵏ ⵏ ⵍⴼⵉⵍⵎ ⴰⵎⵥⵢⴰⵏ ⴷⵉ ⵉⴼⵔⴰⵏ ⵙⴳ 24 ⴰⵔ 27 ⵛⵓⵜⴰⵏⴱⵉⵔ ⴰⴷ ⵢⵓⵛⴽⴰⵏ ⴷⴷⴰⵡ ⵏ ⵜⵎⵜⴰⵔⵜ "ⵙⵉⵏⵉⵎⴰ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵏⵜⵉⵜⵉⵏ : ⴰⵙⵙⴰⵔⵓ ⴷⵉ ⵉⵄⵄⵔⵉⵎⵏ ⵏ ⴰⵙⴽⴽⴰ "

ⵏⵏⴰⵏ ⵉⵎⵙⴷⵓⵙⵏ ⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⵙⴳⵓⵔⵉⵏ ⴰⵕⵣⴰⵎ ⵏ ⵜⴷⵔⴰⵡⵜ ⴷⵉ ⵓⵎⵃⵉⵣⵡⴰⵔ ⵏ ⵍⴰⴼⵍⴰⵎ ⵉⵎⵣⵢⴰⵏ ⵎⴰⵙ ⵓⵎⵃⵉⵣⵡⴰⵔ ⴰⵙⵔⵇⴱ ⵏ ⵓⵙⴼⵍⵓⵍ ⴰⵙⵉⵏⴰⵎⴰⵉ ⴷ ⵓⵣⴷⴷⵓⵢ ⵏ ⵜⵣⵓⵕⵉ ⵜⵉⵙⵙ ⵙⴰ ⴷ ⵉⵎⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵜⴰⵢⵜ ⴷⴰⵔ ⵏ ⵉⵄⵄⵔⵉⵎⵏ.

ⵉⵡⵜⵜⴰⵙ ⵏ ⵓⵏⵎⵓⵇⵇⴰⵔ ⵏ ⵙⵉⵏⵉⵎⴰ ⴰⵎⴰⴹⵍⴰⵏ ⵉⵎⵙⵓⴼⵖⵏ ⴷ ⵜⵉⵎⵙⵓⴼⵖⵉⵏ ⵙⵡⴰ ⵡⵉⵏⵏ ⵢⵉⵍⵉⵏ ⵏⵖⴷ ⵡⵉⵏⵏ ⵖⵉⵔⵙⵏ ⵜⵉⵔⴰⵎ ⵉⵔⴰⵏ ⴰⴷ ⵉⵙⵎⵏⵉⴷⵏ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⴷⵉ ⵡⴰⵎⴰⵎⵙ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵍⵜ ⴰⴷ ⵉⵣⴷⵉⵏ ⵏ ⵉⵄⵄⵔⵉⵎⵏ ⵉⵎⵙⴼⵍⵓⵍⵏ ⴷ ⵎⵉⴷⴷⵏ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⴳⵉⵏ ⵉⵎⵙⴽⴰⵔⵏ ⵉⴷⴱⴰⵍⵏⵏ ⴷⵉ ⵜⵓⵚⴽⴰ ⵏ ⵉⵎⴰⵍ ⴷ ⵜⴰⵎⴳⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⵏⴼⴰⵍ .

ⵙⵓⵍ ⵏⴰⵏⵏ ⵎⴰⵙ ⵜⴰⴳⴳⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵜⵓⵔⵛⵉⵃ ⵉⵕⵣⵎⵏ ⴷⵉ ⵓⴷⵎ ⵏ ⵍⴼⵍⴰⵎ ⵏ ⵡⴰⵏⴳⴰⵍ, ⴷ ⵓⵜⵎⵉⵎ ⴰⵎⵥⵢⴰⵏ ⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⵓⵔ ⵣⵔⵉⵏ ⵏ ⵓⵣⵎⵣ 25 ⵜⵓⵙⴷⵉⴷⵜ ⴷ ⵙⵢⴰⴼⵓⵏ ⴷⵉ ⵙⵉ ⵉ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙⵏ 2025 ⵏⵖⴷ 2026.

d'un interlocuteur qui ne trouve pas en face de lui la flexibilité nécessaire à toute négociation.

4. Le Polisario : un mouvement en crise d'adaptation

Le Front Polisario traverse, pour sa part, une crise plus profonde qu'il n'y paraît. Fondé en 1973, reconnu par la communauté internationale comme le représentant du peuple sahraoui et administrant les camps de réfugiés de Tindouf depuis 1975, il a connu son heure de gloire diplomatique dans les années 1980–1990. Aujourd'hui, sa légitimité s'érode sur plusieurs fronts simultanément.

Sur le plan humanitaire, les camps de Tindouf restent un sujet d'inquiétude récurrent. Les organisations internationales, dont le HCR, peinent à obtenir un recensement fiable des populations qui y résident, l'Algérie ayant toujours refusé que soit effectué un dénombrement indépendant. Cette opacité nourrit les accusations — portées notamment par Rabat — de séquestration des populations civiles à des fins politiques. Elle affaiblit également la crédibilité du Polisario sur la scène internationale, où les droits de l'homme constituent un registre de plus en plus prégnant dans l'évaluation des acteurs.

Sur le plan militaire, la décision du Polisario de mettre fin au cessez-le-feu de 1991, en novembre 2020, n'a pas produit les résultats escomptés. Loin de remettre la pression militaire sur le Maroc — qui a considérablement renforcé son dispositif défensif dans la région — ou de relancer une dynamique internationale, cette reprise formelle des hostilités a surtout confirmé la marginalisation du mouvement. Les actions militaires du Polisario restent limitées en intensité et en impact, largement médiatisées par Alger mais peu suivies dans les capitales qui comptent.

Sur le plan politique interne, des fractures apparaissent. Des personnalités historiques du mouvement ont pris leurs distances, parfois spectaculairement. Des Sahraouis originaires du territoire contrôlé par le Maroc, dont certains avaient rejoint les camps, témoignent d'expériences qui contredisent la narration officielle du Polisario. La question de la représentativité réelle du front — par rapport à l'ensemble de la population sahraouie, y compris celle vivant sous administration marocaine — est posée avec une insistance croissante par des observateurs qui ne sont pas nécessairement favorables au Maroc.

La résolution 2797, en ne réinstaurant pas l'option référendaire et en maintenant le cadre des tables rondes, prive le Polisario de l'un de ses principaux arguments de mobilisation internationale. Le mouvement est réduit à répéter des positions qui résonnent de moins en moins.

5. La dynamique des reconnaissances : un momentum marocain

Si la résolution 2797 doit être lue dans un contexte, ce contexte est celui d'un momentum diplomatique marocain sans précédent depuis les années 2000. Ce n'est pas une simple impression : les chiffres parlent d'eux-mêmes. Plus de cent États ont désormais exprimé leur soutien au plan d'autonomie marocain, formellement ou informalement. Une trentaine de pays ont ouvert des consulats à Laâyoune ou à Dakhla, acte diplomatique lourd de sens dans le droit international, signifiant la reconnaissance implicite de l'administration marocaine sur ces territoires.

Parmi ces pays, on trouve des membres de l'Union africaine, ce qui complique singulièrement la position de l'Algérie dans ce forum continental où elle avait longtemps imposé le soutien au Polisario comme une cause commune. On trouve également des pays arabes — dont les Émirats arabes unis, le Bahreïn et la Jordanie — et des acteurs non-occidentaux qui avaient traditionnellement soutenu

l'autodétermination sahraouie. Ce glissement indique que le dossier est perçu, dans beaucoup de capitales du Sud global, non plus comme une cause anticoloniale digne d'être portée, mais comme un contentieux bilatéral entre le Maroc et l'Algérie dont il faut s'extraire.

L'Espagne constitue un cas d'école de cette évolution. Ancienne puissance coloniale du territoire, longtemps ambiguë dans sa position, Madrid a opéré en mars 2022 un pivot spectaculaire : le Premier ministre Pedro Sánchez a adressé au roi Mohammed VI une lettre reconnaissant que le plan d'autonomie marocain constituait « la base la plus sérieuse, réaliste et crédible pour la résolution du différend ». Ce revirement, dicté par des considérations migratoires, gazières et sécuritaires, a provoqué une crise diplomatique sans précédent avec Alger, qui a suspendu le traité d'amitié avec l'Espagne. Il illustre néanmoins l'écart grandissant entre la posture algérienne et ce que les grandes puissances considèrent comme l'issue probable du conflit.

La France, de son côté, a franchi en juillet 2024 un pas décisif, reconnaissant elle aussi le plan d'autonomie marocain comme base de règlement. Cette prise de position française — de la part d'un membre permanent du Conseil de sécurité, ex-puissance coloniale de la région et acteur diplomatique de premier plan au Maghreb — a constitué un tournant majeur. Elle a considérablement renforcé le poids du camp favorable au Maroc dans les négociations onusiennes qui ont abouti à la résolution 2797.

6. Quelle stratégie pour Alger ?

La vraie question que soulève la résolution 2797 n'est pas celle de son interprétation — elle est suffisamment claire — mais celle de la réponse stratégique que l'Algérie peut y apporter. Et ici, l'analyse est impitoyable : Alger est à court d'options.

La première option — le statu quo — est celle choisie par défaut depuis des décennies. Elle n'a rien produit en faveur de la cause sahraouie et a un coût considérable pour l'Algérie : dégradation des relations avec des partenaires essentiels, isolement croissant sur ce dossier, distraction d'une diplomatie qui pourrait s'employer à des causes plus fertiles. Continuer dans cette voie, c'est accepter que la dynamique diplomatique favorable au Maroc se poursuive, résolution après résolution, jusqu'à ce que la marocanité du Sahara devienne un consensus international de facto impossible à contester.

La deuxième option — un pivot stratégique discret — consisterait à ne plus s'opposer formellement au cadre des tables rondes, voire à inciter le Polisario à y participer de manière plus constructive. Cette option existe théoriquement, mais elle se heurte à des obstacles politiques internes considérables. Dans l'Algérie d'aujourd'hui, toute perception d'un abandon de la cause sahraouie serait instrumentalisée par les factions concurrentes au sein du pouvoir. L'armée, qui tient ce dossier comme une prérogative régalienne, n'a pas signalé de disposition au changement.

La troisième option — une escalade — serait contre-productive. Alger a déjà rompu ses relations diplomatiques avec le Maroc en août 2021, fermé son espace aérien aux avions marocains, coupé le gazoduc Maghreb-Europe transitant par le Maroc. Ces mesures punitives n'ont pas infléchi la position internationale sur le dossier saharien. Une escalade supplémentaire ne ferait qu'aggraver l'image d'une Algérie agressive sans apporter de gains diplomatiques.

Il reste une quatrième voie, la plus difficile mais la seule susceptible de modifier réellement les équilibres : un réengagement algérien dans une diplomatie constructive, incluant une révision de sa position sur les conditions de la négociation. Cela supposerait d'accepter que l'indépendance ne soit plus sur la table des puissances qui comptent, et de chercher à obtenir pour le peuple sahraoui les meilleures garanties d'autonomie réelle possible dans le cadre marocain. C'est une option que le système politique algérien actuel semble incapable de saisir, mais que l'histoire pourrait finir par imposer.

7. L'avenir prévisible d'un conflit asymétrique

À l'horizon visible, la trajectoire est assez lisible. Le Polisario, sans soutien militaire, économique ou diplomatique suffisant pour modifier les rapports de force, va continuer à s'affaiblir. L'Algérie, sauf rupture interne majeure, va continuer à le soutenir formellement tout en sachant que ce soutien produit des rendements décroissants. Les résolutions onusiennes vont continuer à réaffirmer le plan d'autonomie comme la voie réaliste. Des pays supplémentaires ouvriront des consulats dans les villes du Sahara. Le développement économique de Laâyoune et Dakhla — réel, même si inégalement distribué — va renforcer l'ancrage marocain dans la région.

Cela ne signifie pas que le dossier est clos. Les conflits gelés peuvent toujours se réchauffer, notamment si la situation humanitaire à Tindouf dégénère ou si des acteurs extérieurs — groupes jihadistes dans la bande sahélo-saharienne, puissances régionales en quête d'influence — cherchent à l'instrumentaliser. La sécurité de la région reste fragile. Mais la probabilité d'un retour à une situation antérieure à 2007 — avec un référendum d'autodétermination incluant l'option indépendantiste — est aujourd'hui proche de zéro.

Conclusion : lire la résolution, lire le monde

La résolution 2797 du Conseil de sécurité doit se lire comme ce qu'elle est : un document politique reflétant les rapports de force d'un monde multipolaire où la légalité formelle ne l'emporte pas toujours sur les intérêts des États. Pour le Maroc, elle confirme que sa stratégie de normalisation progressive, patiente et multidimensionnelle, porte ses fruits. Pour le Polisario, elle signifie que la fenêtre diplomatique se referme. Pour l'Algérie, elle pose une question existentielle sur la pertinence de maintenir, au prix de son isolement régional et international, une position dont l'efficacité s'érode irrémédiablement.

Vous pouvez suivre le Professeur Mohamed Chtatou sur

X : @Ayurinu

www.amazigh.press

AMAZIGH world

www.amazigh.press Amadalpresse

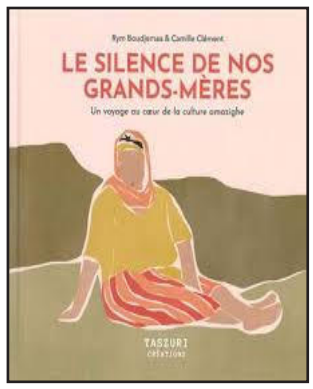

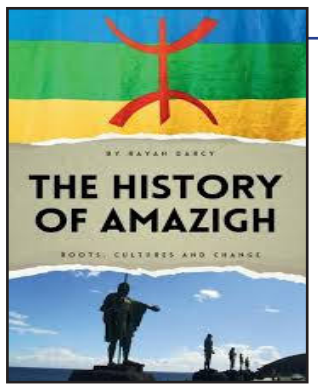

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISSN: 1114 - 1476 - N° 301 / FEVRIER 2026 - ⵖⵓⵢⵓ 2976 - PRIX: 5 DH

L'Algérie, le Polisario et la résolution 2797 : anatomie d'un recul diplomatique

Lecture d'une défaite annoncée dans les couloirs onusiens

Par: Dr. Mohamed Chtatou

Il y a des votes au Conseil de sécurité des Nations Unies qui, au-delà de leur technicité apparente, redistribuent silencieusement les cartes d'un conflit. La résolution 2797, adoptée en octobre 2025, est de ceux-là. Pour Rabat, elle constitue une validation supplémentaire de la dynamique engagée depuis 2007 avec le plan d'autonomie. Pour Alger et le Front Polisario, elle marque un nouveau palier d'une érosion diplomatique que rien, à court terme, ne semble pouvoir enrayer. Lire cette résolution comme un simple reconduction du cadre onusien serait une erreur d'analyse. C'est d'abord un document politique, dont chaque formulation porte le poids des rapports de force actuels.

I. Le texte et ses silences éloquents

La résolution 2797 reconduit le mandat de la MINURSO pour une nouvelle période, comme le Conseil de sécurité le fait de manière quasi-routinière depuis 1991. Mais la routine ne doit pas tromper. Dans le langage onusien, ce sont les nuances, les ajouts et les suppressions d'un texte à l'autre qui révèlent l'état réel des équilibres. Et sur ce plan, la résolution 2797 envoie des signaux que ni Alger ni le Polisario ne peuvent ignorer.

Le texte réaffirme le caractère « sérieux et crédible » du plan d'autonomie marocain de 2007 — une formule qui, depuis son insertion dans les résolutions onusiennes, constitue le socle sur lequel le Maroc construit son argumentaire de légitimité internationale. Surtout, il consacre l'approche des tables rondes comme cadre exclusif de négociation, en écartant implicitement toute perspective de retour à un référendum d'autodétermination tel que l'entendait le plan de règlement initial de 1991. Cette glissade sémantique, opérée progressivement depuis 2007, est désormais gravée dans le marbre des résolutions successives.

Plus significatif encore : l'appel répété aux parties à faire preuve de « réalisme et d'esprit de compromis » vise, dans le contexte présent, essentiellement ceux qui refusent le cadre. Or, qui refuse le cadre ? Pas le Maroc, qui en est l'auteur. Mais le Polisario et, derrière lui, l'Algérie, qui conditionnent toute négociation à l'inclusion dans l'agenda d'une option d'indépendance. Cette position est, aux yeux du Conseil de sécurité dominé par les grandes puissances occidentales et par des acteurs pivots comme les États-Unis et la France, de plus en plus perçue comme une posture d'obstruction.

2. La reconnaissance américaine de 2020 et son effet d'entraînement

Pour comprendre la signification réelle de la résolution 2797, il faut remonter au 10 décembre 2020. Ce jour-là, Donald Trump signe une proclamation présidentielle reconnaissant la souveraineté du Maroc sur le Sahara occidental, en échange de la normalisation des relations entre Rabat et Tel Aviv. Cet acte unilatéral, contesté sur le fond par nombre de juristes internationalistes, a néanmoins produit un effet d'entraînement diplomatique considérable.

La reconnaissance américaine n'est pas seulement symbolique. Elle restructure les équilibres au sein du Conseil de sécurité, dont les États-Unis sont membres permanents. Elle signifie concrètement qu'aucune résolution allant à l'encontre des intérêts marocains sur ce dossier ne peut passer, Washington y mettant son veto si nécessaire. Plus subtilement, elle crédibilise le plan d'autonomie marocain comme solution « réaliste » — terme clé dans le vocabulaire diplomatique — aux yeux d'autres membres du Conseil.

L'administration Biden, bien que plus prudente dans ses formulations, n'a pas renversé cette reconnaissance. Elle l'a au contraire tacitement intégrée dans sa politique proche-orientale et maghrébine. Et l'administration qui lui a succédé en janvier 2025 ne manifeste aucun signal de retour en arrière. Pour Alger, cette permanence de la position américaine constitue l'une des données les plus contraignantes du contexte actuel. La Russie, traditionnellement plus nuancée sur ce dossier, est absorbée par ses engagements ukrainiens et a réduit son implication active dans les dossiers africains. La Chine, qui maintient des relations pragmatiques avec le Maroc, ne cherche pas à porter ce dossier.

Le résultat arithmétique de ces positionnements est une configuration au Conseil de sécurité structurellement favorable au Maroc. La résolution 2797 en est le reflet fidèle.

3. L'Algérie : entre doctrine et impuissance

La position algérienne sur le Sahara occidental est à la fois historiquement compréhensible et diplomatiquement coûteuse. Historiquement, Alger a construit le soutien au Polisario comme un pilier de sa politique étrangère dès 1975, dans un contexte de compétition régionale avec le Maroc et d'affirmation du tiers-mondisme. Cette position s'est fossilisée en doctrine d'État, intouchable sous peine de fractures internes dans un appareil politique qui ne peut plus, compte tenu de la nature du pouvoir algérien, opérer de pivots stratégiques publics sans risque de déstabilisation.

Mais cette doctrine est aujourd'hui en décalage croissant avec les réalités du terrain et des chancelleries. L'Algérie tient un discours de légalité internationale — le droit à l'autodétermination, les résolutions originelles de l'ONU — qui est formellement irréprochable mais pratiquement inopérant dans le monde tel qu'il fonctionne. Les grandes puissances qui votent au Conseil de sécurité ne sont pas mus par le droit international quand leurs intérêts géopolitiques, économiques ou sécuritaires les orientent ailleurs. Et sur le dossier saharien, leurs intérêts convergent avec la stabilité d'un Maroc partenaire fiable, plutôt qu'avec une remise en cause de l'ordre territorial établi.

L'Algérie est également affaiblie par une paradoxale incapacité à articuler une vision d'avenir crédible. Que propose-t-elle concrètement ? La tenue d'un référendum dont nul ne voit comment il pourrait être organisé après trente ans de blocage, dans un territoire dont la démographie a profondément changé depuis 1975, et dont le recensement des votants potentiels n'a jamais pu être établi de manière non contestée. Le plan de règlement de 1991 est mort dans les faits, même s'il survit formellement dans certains textes. L'Algérie continue de s'y accrocher non par naïveté, mais parce qu'elle ne dispose pas d'alternative politiquement tenable chez elle.

Cette rigidité a un coût : Alger apparaît de plus en plus comme le facteur de blocage aux yeux des médiateurs internationaux. L'envoyé personnel du secrétaire général des Nations Unies, Staffan de Mistura, a progressivement intégré cette réalité dans son approche, cherchant à travailler avec des acteurs prêts à bouger plutôt qu'à gérer un dialogue de sourds. Ses interactions avec Alger ont été tendues, et ses rapports au secrétaire général reflètent, en creux, la frustration

→

مفاوضات مدريد قراءة سياسية إستشرافية في إنتقال أدوات حسم نزاع الصحراء المغربية وتنزيل الحكم الذاتي

تندرج اليوم مفاوضات مدريد ضمن مسار إستراتيجي دقيق وعميق، مسار جديد ينقل ملف الصحراء من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة حسم موازينها التي أكدها القرار 2797. فالنزاع المفتعل لم يعد قابلا للتدوير الدبلوماسي أو الإختباء وراء صيغ مفاهيمية مستهلكة، ولا حتى التأطير داخل سردية ما سمي بتصفية الاستعمار، والتي استهلكت دوليا وفقدت قدرتها على الإجماع و الإقناع. فالجلوس على طاولة واحدة و تحت رعاية أمريكية مباشرة وبحضور الأمم المتحدة، يؤسس لتحول نوعي في تعريف أطراف النزاع وحدود أدوارهم، وينقل الجزائر من موقع الإدعاء السياسي إلى موقع المساءلة القانونية، ويسقط وبشكل عملي فرضية "الغير معني" أو "الطرف الملاحظ" التي تمسكت بها لسنوات.

إن التحول الجوهري الذي كرسه لقاء مدريد يتمثل بالأساس في إنتقال النقاش من صراع حول المرجعيات إلى تدبير تقني للحل. فقبول الوثيقة المغربية حول التنزيل العملي لمقترح الحكم الذاتي بصيغتها المحينة، كأساس وحيد للنقاش يشكل قطعا نهائيا مع منطق تعدد المقترحات الذي أستخدم في مراحل سابقة لإطالة أمد النزاع. فلم يعد السؤال المطروح هو مشروعية الحكم الذاتي من عدمها، بل كيفية تنزيله داخل إطار السيادة المغربية، وهو إنتقال من المجال الإيديولوجي إلى المجال التنفيذي الواقعي، حيث يمتلك المغرب مقومات التفوق المؤسساتي و القانوني الواضح والصريح، مقومات مدعومة بتراكمات دبلوماسية طويلة وشرعية ميدانية لا ينازعها أحد، والتي يكتسي فيها القرار الأممي 2797 دلالة إستشرافية خاصة، لأن قرار 31 أكتوبر 2025، لا يراهن فقط على إدارة الوقت بقدر ما يختبر الإرادات السياسية الحقيقية للأطراف المعنية بالنزاع. الجزائر التي تجد نفسها اليوم أمام معادلة غير مسبوقة، فإما أن تنخرط بشكل جدي في مسار تفاوضي واقعي يقود إلى حل سياسي نهائي، أو تتحمل تكلفة التعطيل في سياق دولي لم يعد يتسامح مع بؤر التوتر المصطنعة والمفتعلة، خاصة في منطقة شمال إفريقيا والساحل، والتي أضحت تتطلب العمل على إستقرارها كشرط استراتيجي دولي لمعادلات أمنية وإقتصادية كبرى.

إن إحداث لجنة تقنية دائمة بإشراف أمريكي و أممي لا يمكن إعتباره مجرد إجراء إجرائي محايد، بل أنها تمثل ذلك الإنتقال التدريجي من منطق الوساطة الأممية التقليدية والتي إستنفدت جميع أدواتها، إلى منطق الرعاية السياسية الأمريكية. هذا التطور الذي يعكس قناعة واشنطن بأن إدارة النزاع عبر آليات أممية فضفاضة لم

د/الحسين بكار السباعي
محلل سياسي وخبير إستراتيجي

تعد مجدية، للانتقال من موقع الداعم إلى موقع الضامن، بما يرفع كلفة المناورة والتراجع، خصوصا بالنسبة للجزائر التي بنت إستراتيجيتها لعقود على كسب الوقت وإعادة إنتاج الجمود.

و الأهم في مخرجات مدريد يتمثل في الاتفاق الإجرائي على خارطة طريق مدريد واشنطن 2026، بما تتضمنه من أفق زمني للتوقيع على اتفاق إطار سياسي و لأول مرة يؤطر زمن مسار التفاوض تحت رعاية القوة الولايات المتحدة الأمريكية، لا ضمن مسار أممي مفتوح على التأجيل والتمطيط. هذا التطور الذي يحد من هوامش التعطيل التي مافتئت الجزائر تدفع بها، ويحول أي محاولة للعرقلة إلى عبء سياسي مباشر على الطرف الذي يفتقر إلى بدائل واقعية. فمشهد مدريد يحمل في طياته رسائل عميقة و في أدق تفاصيلها البروتوكولية والتي حملت رسائل سياسية عميقة من خلال رفض الصورة الجماعية التي لم تكن مجرد إجراء شكلي، بل تعبير عن قلق جزائري من دلالاتها الرمزية السياسية، وإدراك منها بأن أي صورة مشتركة ستقرأ دوليا بأنها إعتراف ضمني بمركزية المغرب في الحل، وبإنتقال الجزائر من موقع الداعم الخارجي إلى موقع الطرف المعني بالنزاع. وهو هروب بصري من صورة جماعية هو بالأساس هروب من واقع سياسي يتكرس داخل قاعة التفاوض مهما تم إنكاره خارجها.

إن معركة المصطلحات التي أنهتها طاولة مدريد وخاصة حول مفهوم تقرير المصير تؤكد أن الجزائر تخوض اليوم معركة لغوية أكثر منها سياسية حين يحاصر مفهوم تجاوزه قرار مجلس الأمن 2797 داخل أفق الحكم الذاتي، لينهي تلك الصيغة الكلاسيكية التي تتمسك بها الجزائر، ولتتحول إلى شعار مستهلك بلا آليات تنفيذية واقعية، و في عالم لم يعد يتعامل مع النزاعات بمنطق الشعارات، بل بمنطق الإستقرار والنجاعة.

في المقابل تقف المملكة المغربية داخل هذا المسار الجديد كقوة هادئة لا تقوم على الإستعراض، بل على تثبيت المرجعية وفرض الإطار العام للحل ،المغرب الذي لم يعد في حاجة إلى تقديم أي تنازلات جديدة ،والذي حول المفاوضات من نقاش حول السيادة إلى نقاش حول كيفية تدبيرها، الأمر الذي منحه هامش مناورة ديبلوماسية واسعة، ليجعل أي فشل محتمل للمحادث عبئا سياسيا على الطرف الآخر.

و مع كل ماسبق حول مفاوضات مدريد فإن أي قراءة إستشرافية لها تفرض منا حيزا من الحذر السياسي، فالإنتقال من منطق التصعيد إلى منطق التفاوض لا يعني بالضرورة وجود تحول عميق في العقيدة السياسية الجزائرية، فقد نشهد محاولات لإفراغ الحوار من محتواه لإعادة إنتاج التعنت داخل قاعة المفاوضات. غير أن هذا السيناريو و حتى إن أمكن له التحقق، لا يغير من حقيقة أساسية وهي أن مجرد إنعقاد لقاء مدريد يؤسس لسابقة سياسية يصعب التراجع عنها، ويكرس أن الحل لم يعد ممكنا إلا عبر الجزائر وبموافقتها الصريحة على إنهاء النزاع.

ختاما، مفاوضات مدريد ليست محطة الحسم النهائي لكنها لحظة كاشفة بامتياز و لحظة سقوط آخر الأقنعة وبداية مرحلة جديدة تدار فيها قضية الصحراء بمنطق الوقائع لا الأوهام والأساطير، بداية مفاوضات تدار بميزان القوى لا بشعارات السبعينيات. من هذا المنطلق لم تعد السيادة المغربية موضوع تفاوض بل أصبحت الإطار الذي تدار داخله المفاوضات نفسها، وما عدا ذلك ليس سوى مجرد تفاصيل في طريق إغلاق أحد أطول النزاعات المفتعلة في المنطقة، مع ميل واضح لميزان التحول الإستراتيجي لصالح الطرح المغربي ودخول الجزائر مرحلة دقيقة تتقلص فيها هوامش المناورة وتتسع فيها كلفة الرفض.

رشيد الراخا مناضل أمازيغي يدعو لاستبدال ''المغرب العربي'' بـ''اتحاد تامازغا''

نشرت صحيفة Jeune Afrique في عددها الصادر يوم 22 فبراير 2026، تصريحًا خص به الصحفية نينا كوزلوفسكي، أكّد فيه الناشط الأمازيغي ورئيس الجمعية العالمية للأمازيغ، رشيد الراخا، على ضرورة حل اتحاد المغرب العربي (UMA) وإعادة تأسيسه تحت اسم ''اتحاد تامازغا''، إشارة إلى الهوية التاريخية الأمازيغية لشمال إفريقيا الممتدة من المحيط الأطلسي إلى طرابلس، والتي غالبًا ما تم تجاهلها في الخطاب الرسمي للمنطقة.

ويرى الراخا أنّ الاتحاد الحالي يواجه ثلاثة إخفاقات جوهرية:

1.التسمية التاريخية: اعتماد مصطلح «المغرب العربي» الذي يغفل عمق التاريخ الأمازيغي الطويل، ويمنح الأولوية للهوية العربية على حساب التنوع الثقافي الفعلي للمنطقة.

2.ضعف الإيديولوجية الموحدة: تراجع الإيديولوجية العروبية-الإسلامية التي شكلت الأساس الرمزي للاتحاد،

jeuneafrique S'abonner

POLITIQUE · MAROC

Rachid Raha, militant amazigh, veut remplacer l'Union du Maghreb arabe par une « Union de Tamazgha »

وهو ما تجلى في غياب التضامن بين شعوب المنطقة، كما ظهر جليًا خلال بطولة أفريقيا 2025 بالمغرب.

3.النزاع الإقليمي: استمرار الأزمة في الصحراء الغربية، حيث أدت مواقف الجزائر الداعمة لجبهة البوليساريو إلى شلل اقتصادي ودبلوماسي، معرقلًا عمل الاتحاد ومفاهيمه التوحيدية.

وبعد هذه الانتقادات، يقترح الراخا نموذجًا اتحاديًا جديدًا يرتكز على الاعتراف الرسمي بالهوية واللغة الأمازيغية، مستفيدًا من تجارب المغرب والجزائر في اعتماد اللغة الأمازيغية والأعياد الوطنية. ويقوم المشروع على منح مناطق واسعة حكمًا ذاتيًا على غرار المقترح المغربي لأقاليم الصحراء، بما يتيح تسوية النزاعات الإقليمية وإرساء استقرار أكبر في شمال إفريقيا، ويعزز التضامن بين مختلف المكونات الثقافية في المنطقة.

ورغم طموح المشروع، يرى الخبراء أنّ تنفيذه في الوقت الراهن صعب نظرًا للتنافسات الإقليمية القائمة، لكنه يفتح نقاشًا عميقًا حول الهوية الثقافية والتاريخية لشمال إفريقيا، ويعيد طرح سؤال أساسي، كيف يمكن للمنطقة أن تبني تعاونًا حقيقيًا قائمًا على إرثها المتعدد والثري بدل الانحصار في أيديولوجيات عفى عليها الزمن.

التجمع العالمي الأمازيغي يطالب بحل (اتحاد المغرب العربي) واستبداله بـ "اتحاد تامازغا"

وجّه رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد راخا، رسالة مفتوحة إلى وزراء الشؤون الخارجية بكل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، دعا فيها إلى حلّ اتحاد المغرب العربي، واعتباره إطارًا إقليميًا فقد جدواه السياسية والشعبية، مقترحًا في المقابل تأسيس اتحاد بديل تحت مسمى «اتحاد تامازغا».
وجاءت هذه الدعوة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس الاتحاد، حيث اعتبر التنظيم الأمازيغي أن المشروع المغاربي ظل معطّلًا بفعل خلافات سياسية وبنيوية وإيديولوجية، وفي مقدمتها استمرار النزاع حول الصحراء، وتباين الرؤى بشأن الهوية الإقليمية. كما استندت الرسالة إلى مستجدات أممية، من بينها القرار رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن في أكتوبر 2025، معتبرة أنه يفتح المجال لإعادة التفكير في أسس التكامل الإقليمي بشمال إفريقيا.
واقترح التجمع إرساء اتحاد إقليمي جديد يقوم على مرجعية أمازيغية-إفريقية، ويستند إلى مبادئ الفدرالية والاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي، مع جعل حقوق الإنسان والمساواة ومناهضة التمييز في صلب مشروعه المؤسساتي، وذلك في أفق ما وصفه بـ«مصالحة تاريخية» مع العمق الحضاري لشعوب المنطقة.

نص الرساله:

"إلى أصحاب المعالي والسعادة:

- السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بالمملكة المغربية؛
- السيد أحمد عطاف، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛
- السيد محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج بالجمهورية الإسلامية الموريتانية؛
- السيد محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بالجمهورية التونسية؛
- السيد الطاهر الباعور، وزير الشؤون الخارجية بالنيابة بدولة ليبيا.

الموضوع: طلب حلّ «اتحاد المغرب العربي» واقتراح إحداث «اتحاد تامازغا»

أصحاب المعالي،

بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس «اتحاد المغرب العربي»، التي تحلّ هذا الثلاثاء 17 فبراير، يشرفني أن ألفت انتباهكم، بكل ما يليق بالمقام، إلى مصير هذا الاتحاد الإقليمي الذي أضحى اليوم كيانًا ميتًا سريريًا، ولم يعد يثير أي انخراط شعبي أو أمل سياسي لدى شعوب شمال إفريقيا.

ورغم الدعوات المتكررة التي وجهها الاتحاد الأوروبي — الذي وقّع اتفاقيات شراكة مع كل من المغرب والجزائر وتونس، مؤكدًا صراحة «تشجيع الاندماج المغاربي عبر تعزيز التبادل والتعاون داخل الفضاء المغاربي وبين هذا الفضاء والجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء»، وذلك في إطار مسلسل برشلونة الأورومتوسطي الذي أُطلق سنة 1995 — فإن الاندماج الإقليمي المغاربي ظل معطّلًا بعمق، ومشلولًا بسبب عوائق بنيوية وسياسية وإيديولوجية.

إن الفشل الذريع «لاتحاد المغرب العربي» يُعزى إلى عدة عوامل، سأقتصر هنا على ثلاثة منها، تُعد من بين الأكثر حسمًا:

أولًا: لقد تأسس هذا الاتحاد على إنكار التاريخ العريق والهوية الأمازيغية-الإفريقية الأصيلة لشمال إفريقيا، من خلال اعتماد تسمية اختزالية وغير ملائمة: «المغرب العربي». وهذه التسمية لا تُعد شاملة، ولا جامعة، ولا تحترم الهوية والتعدد الثقافي والتاريخي لشعوب شمال إفريقيا.

ثانيًا: يقوم «اتحاد المغرب العربي» أساسًا على إيديولوجية مستوردة، مصطنعة ومفروضة — هي الإيديولوجية العروبية-الإسلاموية — والتي تعرف اليوم تراجعًا واضحًا. وقد شكّلت النسخة الخامسة والثلاثون من كأس إفريقيا للأمم 2025، التي نُظّمت مؤخرًا بالمغرب، مثالًا دالًا على ذلك. فقد لوحظ غياب تام لأي تضامن بين الجماهير المغاربية: مشجعون مغاربة ساندوا منتخبات الكونغو أو نيجيريا ضد الجزائر، ومشجعون جزائريون وتونسيون عبّروا صراحة عن فرحتهم عقب هزيمة المنتخب المغربي في النهائي أمام السنغال، كما أبدى مشجعون مغاربة حماسهم لانتصار نيجيريا على مصر — البلد الذي رفع فيه جمال عبد الناصر الإيديولوجية العربية إلى مرتبة عقيدة دولة. إن هذه السلوكات تعبّر بشكل نهائي عن انهيار أسطورة الأخوة العربية الموحدة وأسطورة "الأمة العربية".

ثالثًا: يتمثل العامل الثالث في الهوس المستمر لدى الجنرالات الجزائريين — وهم المسيطرون الفعليون على السلطة — الرامي، منذ أكثر من خمسة عقود، إلى خلق دولة سادسة تُوصَف زورًا بـ«العربية» داخل الصحراء المغربية، في تناقض تام مع المنطق التاريخي والسياسي والجغرافي. وقد أدت هذه السياسة إلى خنق الاقتصاد الجزائري وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، مما ساهم بشكل مباشر في الشلل الكامل «لاتحاد المغرب العربي».

إن هذه العوامل مجتمعة حوّلت هذا الاتحاد الإقليمي إلى مجرد هيكل فارغ منذ تأسيسه بمراكش في 17 فبراير 1989 إلى يومنا هذا.

أصحاب المعالي،

على ضوء القرار رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2025، والذي كرّس مبادرة الحكم الذاتي المغربية المقدمة سنة 2007 باعتبارها «الأساس الأكثر واقعية ومصداقية» للتوصل إلى حل نهائي للنزاع حول الصحراء — وهو القرار الذي اضطرت السلطات الجزائرية إلى التعاطي معه خلال لقاء مدريد، بدفع أمريكي، يوم 8 فبراير المنصرم — فإنني أدعوكم، بصفتكم وزراء خارجية دول شمال إفريقيا، إلى الإقرار الرسمي بحلّ «اتحاد المغرب العربي»، والشروع في تفكير جدي، واقعي وشجاع، لإعادة بناء اتحاد إقليمي جديد.

ينبغي لهذا الاتحاد الجديد أن يقوم على أسس واقعية وبراغماتية، منسجمة مع القيم العميقة لشعوبنا، مستلهمًا رؤية إفريقية وأمازيغية، ومتحررًا نهائيًا من الاعتبارات الإيديولوجية العروبية-الإسلاموية التي تجاوزها الزمن.

ويتعلق الأمر بتأسيس «اتحاد تامازغا»، على غرار الاتحاد الأوروبي، بالاستناد إلى التاريخ العريق لشمال إفريقيا وإلى الاكتشافات الأركيولوجية الحديثة. كما ينبغي أن يكون هذا الاتحاد منسجمًا تمامًا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، ومع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية المعتمد في 13 سبتمبر 2007، وأن يجعل من حقوق النساء، ومناهضة جميع أشكال التمييز، واحترام التنوع الإثني-اللغوي، وتعدد المعتقدات الدينية، والتعددية السياسية، أولويات مطلقة.

وبالنظر إلى أن المغرب والجزائر قد اعترفا بالطابع الرسمي للغة الأمازيغية على التوالي سنتي 2011 و2016، كما تصالحا مع تاريخهما الأمازيغي العريق عبر الاعتراف برأس السنة الأمازيغية في الجزائر سنة 2018 وفي المغرب سنة 2023، فإن هذا الاتحاد الإقليمي لشمال إفريقيا ينبغي أن يتجه كذلك نحو إرساء نظام سياسي فدرالي، قائم على حكم ذاتي واسع للجهات، مستوحى من المؤسسات الاجتماعية-السياسية التقليدية لكونفدرالياتنا القبلية، وذلك انسجامًا مع روح «ميثاق تامازغا».

إن نموذجًا فدراليًا من هذا القبيل — على غرار مبادرة الحكم الذاتي المغربية لسنة 2007 الخاصة بالصحراء، التي عززها القرار 2797 — من شأنه أن يضع حدًا نهائيًا لقضية الصحراء المغربية، وأن يطفئ النزعات الانفصالية في منطقة القبائل، وأن يُنهي النزاعات الأهلية والقبلية في ليبيا، ويفتح بذلك آفاق دينامية إقليمية جديدة تستجيب لتطلعات شعوبنا المشروعة.

وفي الختام، واستحضارًا للمقولة الشهيرة للزعيم الأمازيغي الإفريقي ماسينيسا: «إفريقيا للأفارقة»، ندعوكم إلى الاعتراف الكامل بالجذور الإفريقية والأمازيغية لكافة بلدان شمال إفريقيا. ونناشد فيكم حسّ المسؤولية، وروح الانفتاح، والواجب التاريخي، من أجل تعبئة كل ما لديكم من تأثير دبلوماسي لإعادة تأسيس «اتحاد تامازغا»، ومصالحتنا بشكل دائم مع تاريخنا المشترك.

وبإعادة صياغة كما أكد جلالة الملك محمد السادس، بمناسبة إقرار رأس السنة الأمازيغية يوم 3 ماي 2023، فمن المناسب التأكيد بقوة على أن الهوية الأمازيغية، باعتبارها مكونًا أساسيًا من مكونات الهوية الأصيلة لشمال إفريقيا، والغنية بتعدد روافدها، تُعد تراثًا مشتركًا لجميع شعوب شمال إفريقيا دون استثناء.

رشيد راخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

سر نجاح الاتحاد المغاربي في الأمازيغية

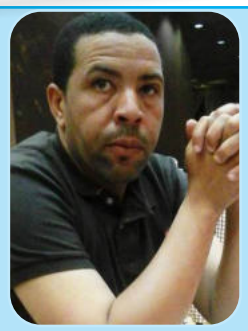

الحسن بنضاوش

كتب لاتحاد المغرب العربي التأسيس بمراكش يوم 17 فبراير 1989م، من طرف قادة الدول المشكلة لشمال إفريقيا، في ظل البحث عن الوحدة والاتفاق، تفادياً لأي تأثير خارجي كان يهدد تلك الأنظمة في وجودها، إضافة إلى محاولة فك الصراع الحدودي بين تلك الدول الظاهر منه والخفي.

ومنذ ذلك التاريخ، بقي الاتحاد معطوباً ومشلولاً، لم يتمكن من الخروج من التأسيس الرسمي إلى التفعيل الميداني، رغم احترام مواعيد الاجتماعات، بسبب استمرار قضايا ثنائية بين القيادات السياسية لهذه الدول، واختلاف في الرؤى والتطلعات، مما عرقل وصعب إمكانية وحدة الصف والكلمة وتفعيل الاتحاد.

إلا أن الجوهر في فشل الاتحاد المغاربي، الذي جاء في الدستور المغربي لسنة 2011م، في إشارة قوية من المغرب إلى البعد المغاربي والإفريقي والقاري للمملكة المغربية، يكمن في ارتباط الفكرة بالبعد المشرقي والعربي، وهي جريمة في حق هذه الشعوب المختلفة سياسياً والموحدة عبر التاريخ والحضارة والمجال.

ويبقى سر نجاح الاتحاد المغاربي، وتحوله إلى اتحاد قوي يشكل قوة ضغط دولية في زمن الاتحاد وجمع الشمل، وتدبير الأمور الكبرى بشكل جماعي وموحد، يكمن في اعتماد الاتحاد المغاربي البعد الأمازيغي في الهوية والثقافة والحضارة، عبر تعديل الوثائق الرسمية واعتماد هذا المكون الأساسي لشمال إفريقيا فيها، وفي الأهداف الاهتمام بالثقافة واللغة الأمازيغيتين، والاشتغال على توحيد أنظمة وشعوب شمال إفريقيا على ثقافتهم الأصلية والكونية، والتسويق لها، والاستثمار في ذلك.

وباعتماد هذا السر سيكون الاتحاد المغاربي قوة دولية، تجمع دولاً إفريقية تقع في موقع استراتيجي كبير، تملك كل مقومات العالمية والريادة الدولية على كافة المستويات، ومفتاح خير وازدهار على شعوبها التي تدفع ضريبة إقصاء لغتها وثقافتها وربطها بالمشرق والغرب ظلماً وبهتاناً.

الباحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية أشرف بولمقوس لـ"العالم الأمازيغي" :

اتحاد "المغرب العربي" ولد بقرار فوقي... واعتماده كرّس تصورا أحاديا للهوية في فضاء متعدد ثقافيا ولسانيا

في هذا الحوار، يقدّم أشرف بولمقوس، الباحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية، قراءةً تحليليةً لمسار اتحاد (المغرب العربي) منذ تأسيسه سنة 1989، معتبرًا أن المشروع كان أقرب إلى قرار سياسي فوقي تحكمه حسابات الأنظمة وسياقات نهاية الحرب الباردة، أكثر منه استجابةً لضغط شعبي مباشر.

وشدّد على أن أيَّ بعث جديد لاتحاد مغاربي قوي يقتضي الاعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي، وبناء تكامل تدريجي قائم على مؤسسات وقواعد قانونية مُلزمة، لا على الشعارات الظرفية، مشيرًا إلى ضرورة تسوية الخلافات البنيوية، وعلى رأسها النزاعات السياسية المزمنة (وفي مقدمتها نزاع الصحراء المغربية). كما يقتضي، ثانيًا، إعادةَ تعريف الهوية المغاربية باعتبارها هويةً مركّبة: أمازيغية وإفريقية ومتوسطية... وهو ما بدأت بعض الدساتير في استيعابه عبر الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي.

فالانسجام مع الدستور اليوم يعني الاعترافَ الصريح بالتنوع، لا القفزَ عليه بشعارات وحدوية عامة يقول الباحث أشراف.

حاوره منتصر إثري

*** هل كان تأسيس (اتحاد المغرب العربي) في مراكش 1989 استجابة لحاجة شعبية أم مجرد رد فعل سياسي ظرفي للأنظمة؟**

حين نطرح سؤال ما إذا كان تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش سنة 1989 استجابةً لحاجة شعبية أم مجرد رد فعل سياسي ظرفي، فإننا نكون أمام إشكال يتجاوز القراءة الحدثية إلى تحليل أعمق لطبيعة الدولة في المنطقة المغاربية وسياقها الإقليمي والدولي آنذاك. فتأسيس هذا الاتحاد جاء في لحظة مفصلية مع نهاية الحرب الباردة، حيث كانت التكتلات الإقليمية تتعزز في مختلف مناطق العالم، وهو ما منح المشروع المغاربي مشروعية نظرية قائمة على منطق التكامل والتكتل.

من حيث المبدأ، تنشأ التكتلات الإقليمية استجابةً لجملة من الدوافع المعروفة في الأدبيات السياسية: المصالح الاقتصادية، التعاون عبر توسيع الأسواق و السياسات المشتركة ...

غير أن لحظة التأسيس ذاتها لا يمكن فصلها عن حسابات الأنظمة السياسية التي وقّعت على المعاهدة. فبالنسبة للمغرب، كان ملف الصحراء حاضرًا بقوة في خلفية القرار، إذ شكّل الاتحاد إطارًا محتملًا لتخفيف حدة التوتر الإقليمي، والسعي إلى تحييد الدعم الذي كانت تتلقاه جبهة البوليساريو من بعض الأنظمة المغاربية. أما الجزائر، فقد رأت في المشروع فرصة لإدارة علاقتها بالمغرب

داخل فضاء مؤسساتي، دون أن يعني ذلك مراجعة جوهرية لمواقفها الاستراتيجية. أما تونس، الخارجة من تحول سياسي سنة 1987(الانقلاب الطبي و وصول بنعلي للسلطة)، كانت تبحث عن شرعية إقليمية وصورة انفتاح تعزز موقعها الدبلوماسي والاقتصادي. موريتانيا بدورها سعت إلى تثبيت موقعها بين قطبي التوازن في المنطقة، والاستفادة من أي دينامية اندماجية تخفف هشاشتها البنيوية. أما ليبيا فنظامها كانت له أحلام في بناء الزعامة وتصوراتها للوحدة اليوتوبية (العربية و بعدها الافريقية و الاتحاد الافريقي العربي و غيرها من أفكار العقيد القدافي).

في الشق الثاني لربما لهذا السؤال، يصعب القول إن الاتحاد كان نتيجة ضغط شعبي مباشر أو تعبيرًا عن تعاقد مجتمعي مغاربي ناضج. فالأنظمة التي أسسته كانت في مجملها أنظمة سلطوية، إما ذات خلفيات عسكرية أو قائمة على شرعية أحادية، ولم تكن الحاجات الشعبية عنصرًا حاسمًا في صياغة سياساتها الخارجية. ومن ثمّ، فإن القرار كان فوقيًا في جوهره، تحكمه اعتبارات التوازن الإقليمي وحسابات الظرف السياسي أكثر مما تحكمه إرادة مجتمعية مؤسساتية.

*** إلى أي حد ساهمت "الإيديولوجية العروبية" وإقصاء البعد الأمازيغي والأفريقي في فشل الاندماج المغاربي؟**

تفاعلا مع سؤالكم لابد من جديد ان ننطلق من الأصل، حيث خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كانت أغلب الأنظمة المغاربية لا تزال متأثرة، بدرجات متفاوتة، بخطاب القومية العربية أو ما يمكن تسميته بـ"وهم العروبة الجامعة" باعتبارها الإطار الوحيد الممكن للوحدة، بينما لم تكن قضايا التعدد الثقافي، والحقوق اللغوية، وإشكاليات الهوية المركبة حاضرة بقوة في النقاش العمومي أو في البناء الدستوري. كان الاعتقاد

السائد أن العروبة هي الوحدة، وأن تأكيدها كافٍ لصهر الفوارق الداخلية، وهو تصور لم يكن يعكس التعقيد التاريخي والثقافي لشمال إفريقيا.

ويظهر هذا الاختزال حتى على مستوى التسمية ذاتها: "اتحاد المغرب العربي". فالتسمية تُبرز عنصرًا هوياتيًا واحدًا، هو البعد العربي، دون استحضار صريح للبعد الأمازيغي أو الإفريقي، سواء كان ذلك عن قصد أو بحكم السياق الإيديولوجي السائد. صحيح أن مصطلح "المغرب العربي" كان متداولًا تاريخيًا، غير أن اعتماده كعنوان لمشروع اندماجي إقليمي أسهم رمزيًا في تكريس تصور أحادي للهوية، في منطقة تُعدّ من أكثر مناطق المتوسط وإفريقيا تنوعًا ثقافيًا ولسانيًا.

هذا الإقصاء الرمزي – وإن لم يكن دائمًا إقصاءً مقصودًا – كانت له آثار تراكمية. فمع بداية التسعينيات وما بعدها، بدأ الوعي الأمازيغي يتصاعد بشكل أوضح، وبرزت مطالب الاعتراف باللغة والثقافة والهوية الأمازيغية في بعدها المتعدد: التاريخي، اللغوي، والأنثروبولوجي. ومع تراجع بريق مشروع القومية العربية على المستوى الإقليمي، خاصة بعد إخفاقات التجارب الوحدوية العربية الكبرى، فقد الخطاب العروبي قدرته التعبوية الجامعة. وهنا بدأت الهوية الأحادية التي تأسس عليها المشروع المغاربي تفقد قدرتها على احتضان التحولات المجتمعية العميقة.

إلى جانب ذلك، ظل البعد الإفريقي للمنطقة مهمشًا في الخطاب المغاربي الرسمي، رغم أن دول شمال إفريقيا تنتمي جغرافيًا وتاريخيًا إلى الفضاء الإفريقي.

غير أن التطورات الدستورية اللاحقة في بعض دول المنطقة عكست إدراكًا متأخرًا لهذا الخلل البنيوي. ويُعد دستور المغرب 2011 مثالًا دالًا، إذ نصّ صراحة على ترسيم اللغة الأمازيغية، وأكد في ديباجته على الروافد المتعددة للهوية

فشل الاندماج المغاربي لا يمكن اختزاله في عامل الهوية وحده، لكنه يكشف أن أي مشروع وحدوي في القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يقوم على تصور أحادي للانتماء. فالاندماج الحقيقي يفترض الاعتراف بالتعدد، وتحويله من مصدر توتر إلى رافعة قوة

الوطنية، بما فيها الرافد الإفريقي. هذا التحول الدستوري لم يكن مجرد تعديل لغوي، بل تعبيرًا عن مراجعة عميقة لمفهوم الهوية الوطنية، وانتقال من تصور أحادي إلى تصور تعددي منفتح.

وعليه، فإن فشل الاندماج المغاربي لا يمكن اختزاله في عامل الهوية وحده، لكنه يكشف أن أي مشروع وحدوي في القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يقوم على تصور أحادي للانتماء. فالاندماج الحقيقي يفترض الاعتراف بالتعدد، وتحويله من مصدر توتر إلى رافعة قوة. وهذا درس لم تستوعبه الأنظمة المغاربية زمن التأسيس، لكنها بدأت تقترب منه، وإن ببطء، عبر إصلاحات دستورية لاحقة.

*** كيف يمكن للمشترك الثقافي واللغوي أن يكون "إسمنتاً" لتوحيد شعوب المنطقة بدلاً من الشعارات السياسية؟**

الفرق الجوهري بين "الشعار السياسي" و"الإسمنت الثقافي" ان صح التعبير يكمن في طبيعة البناء. الشعار يُفرض من أعلى، غالبًا في سياق ظرفي، ويظل مرتبطًا بإرادة النخب الحاكمة. أما المشترك الثقافي فينبني من أسفل، عبر التفاعل الاجتماعي، التعليم، الإعلام، الإنتاج الفني، وحركية الأفراد. الشعارات قد توحّد الخطاب الرسمي، لكنها لا توحّد الوجدان الجمعي. في المقابل، الثقافة قادرة على خلق شعور بالانتماء العابر للحدود، وهو شرط أساسي لأي مشروع اندماجي مستدام.

عمليًا، يمكن تحويل المشترك الثقافي إلى "إسمنت وحدوي" عبر سياسات عمومية ملموسة: برامج تعليمية تُدرّس تاريخ المنطقة كوحدة حضارية متعددة، تبادل جامعي منظم، إنتاج إعلامي مشترك، مهرجانات ثقافية عابرة للحدود، فضاءات بحث أكاديمي مغاربي مشترك. فالتكامل لا يبدأ دائمًا بالعملة الموحدة أو السوق المشتركة، بل قد يبدأ بالكتاب المدرسي، وبالتعاون بين الجامعات، وبالاعتراف المتبادل بالرموز الثقافية.

*** هل تعتقدون أن الوقت قد حان لإعادة بعث اتحاد مغاربي قوي منسجم مع الدستور والتاريخ والجغرافيا، ويحترم التعدد الثقافي واللغوي، على غرار "الاتحاد الأوروبي" مثلا؟**

من حيث المبدأ، الشروط الموضوعية التي برّرت تأسيس اتحاد المغرب العربي لم تتغير، بل تعمّقت: ترابط جغرافي، تكامل اقتصادي محتمل، تحديات أمنية مشتركة، يفرض التكتل لا التشتت. بل إن التحولات الجيوسياسية الراهنة في المتوسط وإفريقيا تعطي للفضاء المغاربي أهمية استراتيجية مضاعفة، سواء في مجالات الطاقة، أو الهجرة، أو الأمن، أو سلاسل الإمداد.

غير أن السؤال الحقيقي ليس: هل نحتاج اتحادًا مغاربيًا؟ بل: بأي شروط يمكن أن يكون هذا الاتحاد قابلًا للحياة؟

الدرس الأبرز من التجربة السابقة هو أن الاندماج لا يمكن أن يكون قرارًا فوقيًا تحكمه ظرفية سياسية أو حسابات آنية. التجربة الأوروبية نفسها لم تُبنَ على خطاب وحدوي عاطفي، بل على مصالحة تاريخية عميقة، ومؤسسات تدريجية، وقواعد قانونية مُلزمة، وآليات لتسوية النزاعات. أي أن التكامل كان نتيجة هندسة دستورية وقانونية دقيقة، لا مجرد إعلان نوايا.

في السياق المغاربي، إعادة البعث تقتضي أولًا تسوية الخلافات البنيوية، وعلى رأسها النزاعات السياسية المزمنة،(نزاع الصحراء المغربية أساسا)، لأن أي مشروع اندماجي لا يمكن أن يقوم في ظل انعدام الثقة بين الفاعلين الرئيسيين. كما تقتضي ثانيًا إعادة تعريف الهوية المغاربية باعتبارها هوية مركبة: أمازيغية وإفريقية ومتوسطية... وهو ما بدأت بعض الدساتير في استيعابه عبر الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي. فالانسجام مع الدستور اليوم يعني الاعتراف الصريح بالتنوع، لا القفز عليه بشعارات وحدوية عامة.

و عليه إن بعث اتحاد قوي يفترض نقل المشروع من مستوى الرمزية إلى مستوى الفعالية المؤسسية: برلمان مغاربي حقيقي الصلاحيات، محكمة عدل إقليمية، آليات اقتصادية تدريجية تبدأ بحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، ومشاريع بنية تحتية مشتركة. التكامل لا يُعلن دفعة واحدة، بل يُبنى خطوة خطوة وفق مبدأ "التدرج الوظيفي"، أي البدء بالقطاعات الأقل حساسية سياسيًا ثم التوسع تدريجيًا.

وعندها فقط يمكن الحديث عن اتحاد مغاربي قوي، لا كشعار سياسي، بل كخيار تاريخي عقلاني تفرضه الجغرافيا ويُؤطره القانون ويمنحه المجتمع شرعيته.

استخدام الأسلحة الكيميائية خلال حرب الريف:

التجمع العالمي الأمازيغي يطالب مجدداً وزير الخارجية الفرنسي بالاعتراف

وجّه التجمع العالمي الأمازيغي مراسلة رسمية إلى وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي، طالب فيها مجددًا باعتراف فرنسا بمسؤوليتها عن استعمال الأسلحة الكيماوية خلال حرب الريف (1921-1926)، وبجبر الأضرار الصحية والإنسانية المترتبة عنها، مستندًا إلى وقائع تاريخية ودراسات تؤكد استمرار آثارها إلى اليوم.

إلى عناية معالي السيد جان-نويل بارو

وزير أوروبا والشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية

الموضوع: طلب الاعتراف وجبر الأضرار الناتجة عن استعمال الأسلحة الكيماوية خلال حرب الريف (المرجع: PDR/EMP/ A057679)

معالي السيد الوزير،

بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لوفاة القائد الكبير والثوري محمد عبد الكريم الخطابي، وكذلك بمناسبة مرور مائة سنة على نهاية حرب الريف (1921-1926)، ذلك النزاع الذي واجهت خلاله الجيوش الاستعمارية الإسبانية والفرنسية ساكنة شمال المغرب، يشرفنا أن نرفع إلى معاليكم هذه المراسلة بخصوص مطلب لا يزال، إلى يومنا هذا، دون جواب مُرضٍ.

تروم هذه المبادرة لفت انتباهكم إلى ضرورة الفحص الجدي والمسؤول لمسألة الضرر التاريخي والإنساني والصحي الجسيم، الناتج عن استعمال الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين في الريف الكبير بالمغرب، وهو الاستعمال الذي تتحمل فيه الجمهورية الفرنسية مسؤولية إلى جانب الدولة الإسبانية.

واسمحو لي، في هذا السياق، أن أذكّر بأن هذه القضية سبق أن عُرضت على علم فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون، كما كان الحال بالنسبة لسلفه السيد فرانسوا هولاند (المرجع: PDR/SCP/BEAR/ D026495)، وذلك من خلال مراسلتنا المؤرخة في 21 يوليوز 2021، بمناسبة الذكرى المئوية لمعركة أنوال. وقد أفادنا السيد جان لو روش، المفوض العام من الدرجة الأولى، ورئيس الأركان الخاصة برئاسة الجمهورية، في مراسلته المؤرخة في 10 شتنبر 2021، بأن طلبنا حظي بكامل العناية اللازمة، مع الإشارة إلى حساسية الموضوع وأن الاختصاص في معالجته يعود إلى الوزيرة المنتدبة المكلفة بالذاكرة والمحاربين القدامى. غير أنه، ومع الأسف، ورغم المراسلات التذكيرية ومرور الوقت، لم يتم اتخاذ أي إجراء ملموس بخصوص هذا الطلب.

وانطلاقًا من هذا الوضع، نتوجه إليكم اليوم مباشرة، بصفتكم وزيرًا جديدًا لأوروبا والشؤون الخارجية، على أمل مشروع في أن تحظى هذه المطالبة بدراسة معمقة، وأن تتفضل مصالحكم بإطلاعنا على ما يمكن أن يُتخذ بشأنها من إجراءات.

ونود، في هذا الإطار، التذكير بالتصريحات التي أدلى بها رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارته إلى الجزائر في فبراير 2017، حين اعتبر أن «الاستعمار جريمة ضد الإنسانية»، داعيًا إلى مواجهة هذا الماضي وتحمل مسؤولياته.

وفي هذا المنظور، لا يمكن لفرنسا، شأنها شأن إسبانيا، أن تظل غير مكترثة أمام الظلم التاريخي المتمثل في استعمال أسلحة كيماوية محظورة ضد السكان المدنيين في الريف المغربي خلال عشرينيات القرن الماضي. وباعتبارها القوة التي كانت تمارس آنذاك نظام الحماية على المغرب، ووفقًا للقانون الدولي العرفي والاتفاقي المنظم للنزاعات المسلحة، كانت فرنسا مُلزمة بحماية السكان المدنيين وبالمنع المطلق لاستعمال الأسلحة الكيماوية.

لقد أثبتت أعمال عدد كبير من المؤرخين والصحفيين الاستقصائيين الألمان والبريطانيين والإسبان والفرنسيين والمغاربة، اعتمادًا على أرشيفات غير مسبوقة ودراسات تاريخية رصينة، وبشكل لا يدع مجالًا للشك، التورط المباشر لفرنسا إلى جانب إسبانيا في استعمال الأسلحة الكيماوية ضد السكان الريفيين، لا سيما أثناء التجمعات المدنية والأسواق الأسبوعية، ما بين سنتي 1923 و1926 [3]. وقد أدت هذه الوقائع، من بين ما أدت إليه، إلى استسلام عبد الكريم الخطابي للقوات الفرنسية في 27 ماي 1926، قبل نفيه لما يقارب عشرين سنة إلى جزيرة لا ريونيون.

وإضافة إلى الانتهاك الصارخ لقواعد القانون الإنساني الدولي وقانون الحرب، فإن آثار هذه الحرب الكيماوية ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا. إذ تؤكد العديد من الدراسات الطبية والجينية الآثار الطفرية والمسرطنة طويلة الأمد للعوامل الكيماوية المستعملة، من قبيل غاز الخردل (الإيبيريت)، والفوسجين، والديفوسجين، والكلوروبيكرين، والتي لا تزال تؤثر على أحفاد الضحايا.

رشيد راخا

رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

''كريمة د إيستيس'' على قناة تمازيغت : دراما أمازيغية تكشف مؤامرات وخيانات داخل عالم المال والنفوذ

تعرض قناة "تمازيغت"المسلسل الأمازيغي الجديد «كريمة د إيستيس» (كريمة وبناتها) خلال شهر رمضان، في عمل درامي اجتماعي يومي يمزج بين الكوميديا والتشويق، ويكشف شبكة معقدة من المؤامرات والخيانة في عالم المال والنفوذ.

وتدور أحداث المسلسل حول كريمة، امرأة قوية تجد نفسها في مواجهة عاصفة من المؤامرات والخيانة عقب وفاة زوجها رجل الأعمال الشهير الحاج عمر في ظروف غامضة. فجأة، تصبح على رأس شركة عقارية ضخمة، إرث ثقيل سرعان ما يتحول إلى عبء، بعدما تكتشف أن الإمبراطورية المالية التي تركها زوجها قائمة على ديون وصفقات مشبوهة وأسرار مظلمة تهدد بانهيارها.

قيوشتلا نيب جزمت ةقوشم قيمارد ةجلاعم مدقي لسلسملا ةطلسلاو ةقثلا لوح ةلئسأ حرطيو ،يلئاعلا عارصلاو قيقحتلاو ،فطاوعلاب حلاصملا اهيف عطاقتت ةصق يف ،ةنايخلا دودحو لاملاو قمعأ ردصم نونوكي دق سانلا برقأ نأ ةقيقح اهيف فشكتتو .حارج

المسلسل من إخراج غزلان أسيف، وسيناريو لحسن آيت همو عدي، وتنفيذ الإنتاج الشاوي برودكسيون، ومشاركة مجموعة من الفنانين الأمازيغيين، من بينهم الزاهية الزاهيري، نورة الولتيتي، حميد اشتوك، لحسن سرحان، سعاد بلخياط، وئام أكنوكي، حسناء نايت، عزيز ضهور، في تجربة فنية تعد بإضافة مميزة إلى المشهد الدرامي الأمازيغي.

حميد أشتوك:
الدراما الأمازيغية ليست حبيسة ''الدوار'' وقادرة على كسر القوالب التقليدية

قال الفنان الأمازيغي حميد أشتوك، الذي يجسّد دور "ناصر" في المسلسل الرمضاني المرتقب "كريمة دإيستيس"، إن شخصيته في هذا العمل تختلف جذريًا عن الأدوار الكوميدية والشخصيات التي اعتاد الجمهور مشاهدتها، مؤكّدًا أن التجربة الجديدة تمثّل تحولًا نوعيًا في مساره الفني.

وأوضح أشتوك أن المسلسل الجديد يخرج عن القوالب التقليدية المرتبطة بالبادية، ويقتحم عوالم المال والنفوذ والشركات الكبرى والفيلات والسيارات الفاخرة، معتبرًا أن ذلك يشكّل رسالة واضحة مفادها أن الإبداع في الفن الأمازيغي لا حدود له، وأن الفنان الأمازيغي قادر على أداء مختلف الأدوار وفي بيئات متنوعة، متى توفرت له شروط الاشتغال والدعم الكافيان.

وأكد الفنان الأمازيغي أن الفن الأمازيغي يعاني منذ سنوات من "محاصرة النمطية"، مشيرًا إلى أن السبب يعود جزئيًا إلى تردد بعض الكتّاب والمنتجين في كسر الطابوهات وتجربة أفكار جديدة، وهو ما حدّ من تنوع الشخصيات والقصص المعروضة. وأضاف أشتوك أن هذا التردد أدى إلى تكرار نفس القوالب التقليدية، ما جعل الجمهور يعتاد على نمطية محددة في الأعمال الأمازيغية، خصوصًا تلك المرتبطة بالبادية.

ودعا الفنان إلى إعادة النظر في طبيعة الإنتاجات الأمازيغية، مؤكّدًا أن توسيع آفاقها وتقديم قصص مختلفة في بيئات متنوعة سيكون عاملاً أساسيًا للوصول إلى جمهور أوسع من عشاق الدراما. وأشار إلى أن الفنان الأمازيغي قادر على أداء مختلف الأدوار والتعبير عن واقع معاصر، إذا توفرت له ظروف العمل المناسبة والدعم الكافي من المنتجين والجهات المعنية، موضحًا أن الإبداع لا يجب أن يُحاصر داخل قوالب تقليدية أو نمطية.

وأوضح أشتوك أن تجربة مسلسل "كريمة دإيستيس" مثال حي على هذا التوجه، حيث يبتعد العمل عن النمطية ويستكشف عالم المال والنفوذ والشركات الكبرى، ما يعكس قدرة الدراما الأمازيغية على مواكبة تطورات المجتمع الحديث وتقديم قصص مشوقة وجريئة تتجاوز حدود "الدوار" التقليدي. وأكّد أن مثل هذه الإنتاجات ستساهم في إبراز الإمكانيات الحقيقية للفن الأمازيغي، وجذب جمهور جديد، فضلاً عن إتاحة الفرصة للفنانين لإظهار طاقاتهم وإبداعهم في أدوار غير تقليدية. كما دعا المتحدث إلى إعادة النظر في طبيعة الإنتاجات الأمازيغية وتوسيع آفاقها، بما يتيح لها الوصول إلى جمهور أوسع من عشاق الدراما.

وتدور أحداث المسلسل حول "كريمة"، امرأة قوية تجد نفسها فجأة على رأس شركة عقارية ضخمة بعد وفاة زوجها في ظروف غامضة، لتكتشف أن الإرث الذي خلفه ليس سوى شبكة معقدة من الديون والأسرار المظلمة. وفي خضم محاولاتها إنقاذ الشركة، تواجه مؤامرات وخيانات من أقرب المقربين إليها.

ويبرز ضمن هذه الأحداث دور "ناصر"، الصديق المقرّب للزوج الراحل، الذي يظهر في البداية داعمًا ومساندًا، قبل أن تنكشف نواياه الحقيقية في الاستيلاء على الشركة، عبر شراء ديونها بطرق ملتوية والسعي إلى إقصاء كريمة قانونيًا. وتتقاطع خيوط القصة مع صراعات عاطفية تعيشها بنات كريمة، وتحقيق سري يقوده ضابط متخفٍ لكشف شبكة إجرامية خطيرة.

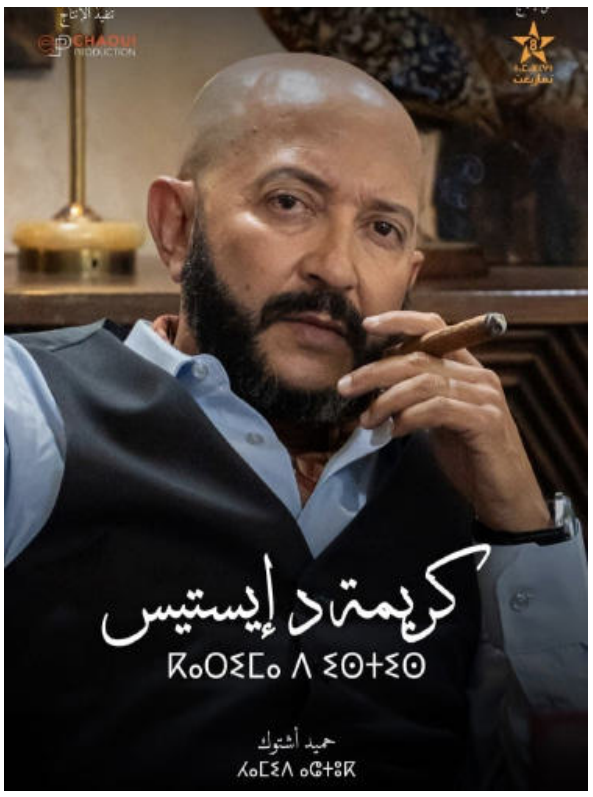

ويُرتقب أن يشكّل مسلسل "كريمة دإيستيس" إضافة نوعية للدراما الأمازيغية خلال هذا الموسم، بما يحمله من طرح جديد وأبعاد اجتماعية وتشويقية تتجاوز النمط التقليدي نحو فضاءات أكثر انفتاحًا وجرأة.

* منتصر إثري

"أفاذار" في موسم ثانٍ برمضان:
تصاعد درامي ورهان على تعميق البعد الاجتماعي الأمازيغي

بعد النجاح اللافت الذي بصم به في موسمه الأول، يعود المسلسل الأمازيغي "أفاذار" إلى الشاشة الصغيرة في موسم ثان مرتقب خلال شهر رمضان المقبل، حاملاً معه جرعة أكبر من التوتر الدرامي، ومواصلاً الغوص في أعماق المجتمع الريفي الأمازيغي، حيث تتقاطع الأحلام المؤجلة مع قسوة الواقع الاجتماعي.

ويَعدُ صُنّاع العمل الجمهور بموسم أكثر نضجًا على مستوى البناء الدرامي وتطوير الشخصيات، مع تصاعد وتيرة الأحداث وتشابك الخيوط السردية في قالب يمزج بين البعد الإنساني والتشويق الاجتماعي. ويستمر المسلسل في تسليط الضوء على قضايا واقعية مستمدة من الحياة اليومية، من خلال معالجة فنية توازن بين الخصوصية الثقافية والطرح الكوني المشترك.

ويُنتظر أن يشهد الموسم الجديد انضمام وجوه فنية جديدة إلى جانب أبطال الجزء الأول، بما يعزز دينامية الأداء ويمنح العمل نفسًا متجددًا، فيما حافظ فريق الإنتاج على الرؤية الإخراجية التي ميَّزت الموسم السابق، مع تطوير تقني وجمالي يواكب تطلعات المشاهدين.

ويؤكد القائمون على «أفاذار» أن الجزء الثاني لن يكون مجرد امتداد للأحداث السابقة، بل محطة مفصلية في مسار الشخصيات، حيث ستنكشف أسرار جديدة وتُحسم صراعات ظلت معلقة، في سياق درامي يعكس تحولات المجتمع وأسئلته الراهنة.

بهذا، يراهن «أفاذار» في موسمه الثاني على ترسيخ مكانته ضمن خريطة الإنتاجات الدرامية الأمازيغية، ومواصلة جذب جمهور واسع خلال الموسم الرمضاني، عبر عمل يحترم ذكاء المتلقي ويحتفي بعمق الهوية الثقافية المغربية.

مسلسل ''ماخ أوينو'' يثير أسئلة القوة والهيمنة داخل المؤسسة الزوجية

يطرح مسلسل "ماخ أ وينو" (علاش أحبيبي) إشكالاً درامياً عميقاً يتجاوز القالب العاطفي التقليدي، ليفتح نقاشاً مجتمعياً حول تحوّل النجاح المهني إلى أداة هيمنة داخل العلاقة الزوجية، وما يرافق ذلك من اختلال في موازين القوة بين الشريكين. وتدور أحداث العمل حول شخصية "صباح"، سيدة أعمال قوية وناجحة، وزوجها "ربيع" الذي يفقد ذاكرته في ظروف مفصلية، ليجد نفسه أمام بداية جديدة في فضاء قروي بسيط، بعيداً عن عالم النفوذ والمال. هذا التحول الدرامي يشكل أرضية خصبة لطرح تساؤلات أخلاقية حول حدود الحب، ومعنى الكرامة، وإمكانية استمرار العلاقة حين تختل موازين القوة. ويسلط المسلسل الضوء على لحظات يتحول فيها الحب من علاقة تشاركية إلى علاقة امتلاك، ويغدو النجاح المهني سلاحاً رمزياً يعيد تشكيل موقع كل طرف داخل الأسرة.

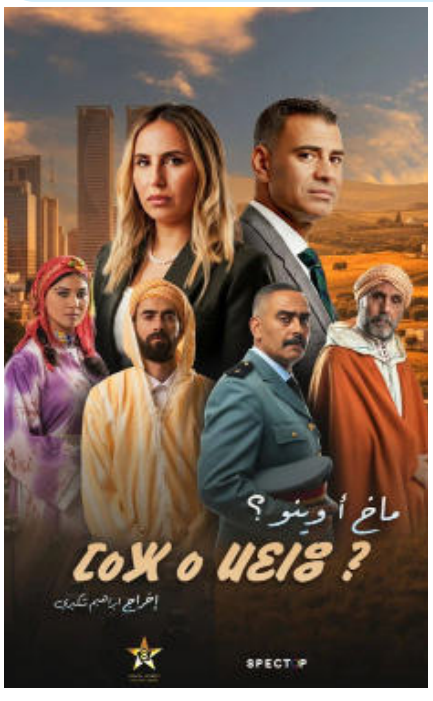

حول كتاب : "التعليم الفرنسي في الوسط الأمازيغي، أزرو وعين اللوح 1915-1956"

* بقلم الأستاذ عزيز نور

صدَرَ كتابُ "التعليمُ الفرنسيُّ في الوسط الأمازيغي، أزرو وعين اللوح 1915-1956" للدكتور المصطفى أوعزيز عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط) سنة 2024. والكتابُ في الأصلِ أطْروحةٌ جامعيةٌ لنيْلِ شهادةِ الدكتوراه في التاريخ، نوقِشَتْ بكليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة يوم 8 يوليوز 2021 تحت إشراف أستاذي العزيز الدكتور بوجمعة رويان، وهو جهدٌ أكاديميٌّ مُعْتَبَرٌ، اقتحمَ فيه الباحثُ أوعزيز مجالاً تاريخياً محكوماً بالنُّدْرةِ المعرفية، محفوفاً بصعوباتٍ شتَّى، مادامتْ مُعطياتُه مُسْتقاةً من أبحاثٍ ميدانيةٍ استدعتْ وُلوجَ أرشيفاتٍ وطنيةٍ وخارجيةٍ، فضْلاً عن تعدُّدِ النقاط/المؤسسات التي حتَّمتْ على الباحثِ التَّنقُّلَ إليها ومحاورَةَ القيِّمينَ على تدْبيرها.

يتألفُ الكتابُ من تقديمٍ عامٍّ للباحث أوعزيز، استغرقَ 23 صفحةً، وبابَيْن؛ الأولُ عَنْونَه الكاتبُ ب :السياسة التعليمية الفرنسية في مغرب الحماية الفرنسية وسياقاتها التاريخية، يضمُّ فصلين :(السياسة التربوية الفرنسية بمغرب الحماية - السياسة "البربرية" الفرنسية التربوية بالجزائر والمغرب)، الثاني عنْونَهُ ب:مصير السياسة التربوية "البربرية" في مغرب الحماية الفرنسية، يَضُمُّ، هو الآخرُ، فصلين على النحو التالي: (المدرسة الفرنسية "البربرية" الابتدائية المهنية الفلاحية بعين اللوح، والثانوية "البربرية" بأزرو - فشل السياسة التربوية الفرنسية في الوسط الأمازيغي، محاولاتٌ في التفسير).

وُزِّعتْ هذه المادَّةُ البحْثيةُ إجمالاً على 407 صفحة، واسْتحضاراً للعُدَّةِ الوثائقيةِ البحثيةِ التي لامستْ موضوعَ السياسةِ التعليميةِ لسلطاتِ الحمايةِ الفرنسيةِ، وجَدَ الباحثُ نفسَه-في سياقِ الاستئناس والإحاطةِ النسبيةِ - أمامَ بعضِ الأطروحاتِ من قبيل :أطروحةُ Lucien Paye الأستاذُ السابقُ بثانوية مولاي يوسف بالرباط / المديرُ السابقُ للتعليم الإسلامي بالمغرب / وزيرُ التربية الوطنية الفرنسية / السفيرُ الفرنسي الأول لدى جمهورية الصين الشعبية) المعنونةُ ب "تطور التعليم العصري بالمغرب، من البدايات إلى غاية سنة 1956"،حيث اعتبرها الباحثُ أوعزيز أهمَّ وأضخمَ الأبحاثِ النظريةِ التي اهتمتْ بالسياسة التربوية الفرنسية بالمغرب.. وإذا كانتِ الدراساتُ المعاصرةُ للحماية الفرنسية بالمغرب قد ركَّزتْ كثيراً على مشروع المدرسةِ الكولونياليةِ، فتبقى المعطياتُ التي وصلتْنا عن المدرسةِ "البربرية" أو المدرسةِ الفرنسيةِ في الوسطِ الأمازيغيِّ محدودةً وضئيلةً جدّاً.. هذه المدرسةُ التي نظَّرَ لها على سبيلِ المثالِ Roger Gaudefroy de mombynes وPaul Marty وMaurice le Glay وVictor Piquet.. ويرى الباحثُ أنَّ الدارسينَ المعاصرين الذين تناولوا الاحتلال الفرنسيَّ للمغرب مثل Lucien Paye و G. Hardy درسوا المدرسةَ الفرنسيةَ في الوسط الأمازيغي بشكلٍ عَرَضِيٍّ، كما أنهم لم يُعالِجوا مُخْرَجاتِ هذه المدرسةِ (مصيرُ خرِّيجيها)... ويكادُ يتميَّزُ- في رأي الباحث دائماً- بحثٌ تربويٌّ مهمٌّ، كُتِبَ سنة 1955 من طرف مفتشٍ للتعليم الابتدائي هو Paul Bourgeois.

يهدفُ هذا العملُ، حسبَ ما صرَّحَ به الباحثُ أوعزيز دائما في التقديم العامِّ لمؤلَّفِه، إلى " إعادةِ قراءةِ وكتابةِ تاريخِ المدرسةِ الفرنسيةِ في الوسطِ الأمازيغيِّ بالأطلسِ المتوسطِ المغربيِّ خلال فترةِ الحمايةِ، بوضعِها في سياقِها التاريخيِّ العامِّ، أي سياقِ السياسةِ التربوية "البربرية"، وقراءتها قراءةً معكوسةً تُركِّزُ على ما تحقَّقَ من مراميها السياسيةِ وتوجيهاتها التربويةِ، وما ظلَّ في حُكْمِ الأمنيةِ، وذلك بتقييم أدائها وتفسيرِ تعثُّراتِها في الوسطِ الأمازيغي، ورصْدِ أنواعِ الخطابِ حولَها خلالَ فترتي الحمايةِ الفرنسيةِ والاستقلال السياسي للمغرب، وذلك بالانفتاح على العلوم المساعدةِ الأخرى مثل الجغرافيا والاقتصادِ والسوسيولوجيا والأنتروبولوجيا والشعر الشعبي "ص 17

وقد حدَّدَ الباحثُ جملةً من الأهدافِ التي تحكَّمتْ في اشتغالِهِ على الموضوع - وفْقَ ما صرَّحَ به دائما في التقديمِ العامِّ - كالتالي :

1 - المساهمةُ في كتابةِ تاريخِ المدرسة الفرنسية في الوسط الأمازيغي في المغرب بالوقوفِ عند السَّرديةِ المتداولةِ التي روَّجتْها أدبياتُ الحمايةِ الفرنسيةِ حولَ المدرسةِ الفرنسيةِ "البربريةِ" باعتبارها الآليةَ الضامنةَ للتَّفرقةِ العرقيةِ بين العرب والأمازيغ، وعزْلِ ساكنةِ الأطلس المتوسط عن الثقافةِ العربيةِ الإسلاميةِ لإستيعابها في الثقافةِ الأوربيةِ الفرنسيةِ، وتكوينِ نخبة تدير شؤونها وتكون وسيطة بينها وبين الأهالي.

2- قراءةُ المدرسة الفرنسية " البربرية" قراءةً معكوسةً، تركِّزُ على ما لم يتحققْ منها وظلَّ في حُكْمِ الأُمنيةِ.

3- الانتقال من وصفِ المدرسة الفرنسية " البربرية" إلى تفسيرها، والكشفُ عن تكوينها وسيرورتها ومصيرها.

اعتمادا على المنهج التاريخي والسوسيو-تربوي، قسَّمَ الباحثُ دراستَهُ إلى بابين كبيرين تضمَّنَا أربعةَ فصولٍ كبرى؛

الباب الأول: جعل منه إطارا نظريا للبحث، تطرَّقَ فيه إلى أُسُسِ ومبادئِ وأهدافِ وتطوراتِ ونتائج السياسةِ التربويةِ الفرنسيةِ بمغربِ الحماية، وقد تناولَ قضايا هذا البابِ النظري في فصلين؛

الفصلُ الأولُ خُصِّصَ للحديثِ عن مفهومِ السياسةِ والسياسةِ التربويةِ، والسلطةِ التي تضعُها، وأسُسِها، وأهدافِها، وتطوراتِها، ونتائجِها، وهيكلَتِها التنظيميةِ.

الفصلُ الثاني تحدَّثَ فيه عنِ السياسةِ " البربريةِ"

الفرنسيةِ في مجال التعليم بالجزائر الفرنسية، وبمنطقةِ القبايلِ أساساً (1914-1882م)، كمدخلٍ للسياسةِ الفرنسيةِ التربويةِ "البربريةِ" بالمغربِ(-1923 1956)

الباب الثاني : هو بمثابةِ الشَّقِّ التطبيقي للبحثِ، عرضَ فيه الباحثُ حالتَين من المدرسةِ الفرنسيةِ في الوسطِ الأمازيغي بالأطلسِ المتوسطِ: (مدرسة عين اللوح الفرنسية "البربرية" الفلاحية التطبيقية، وثانوية أزرو "البربرية")، للتمكن من تقييم مصير المدرسة الفرنسية في الوسط الأمازيغي، مع محاولةِ تجاوزِ مرحلةِ الوصفِ، وصولاً إلى مرحلةِ التفسير.

قُسِّمَ هذا البابُ أيضا إلى فصلين؛

الفصلُ الأولُ، تناولَ فيه المدرستين التطبيقيتين (عين اللوح وأزرو..)

الفصلُ الثاني، خصَّصَهُ الباحثُ لتقييم مصيرِ السياسةِ التربويةِ الفرنسيةِ في الوسطِ الأمازيغيِّ بالأطلسِ المتوسطِ (المدخلات، المنهاج، المخرجات...)

كما أردفَ الباحثُ هذا البابَ بخاتمةٍ عامةٍ بيَّنَ فيها ما انتهى إليه من استنتاجات.. وخَتَمَ الباحثُ تقديمَه العامَّ بالإشارةِ إلى مخْتَلَفِ الصعوباتِ والعراقيلِ التي واجهتْه، وأساساً منها محنةً ولوجِه المدارسَ ذاتَ الصلةِ بموضوعِ البحث، بما تطلَّبَهُ الوضعُ من مسالكَ ومساطيرَ.. فضلاً عن إكراهاتِ الاشتغال على الأرشيفاتِ، والتواصلِ مع مختلَفِ المواردِ البشريةِ القيِّمةِ عليها...

لقد خلص الباحث إلى أن المدرسةَ الفرنسيةَ في الوسط الأمازيغي المغربي بالأطلس المتوسط فشلتْ في ترسيخِ تعليمٍ فرنسيٍّ صرفٍ هادفٍ لاجتثاثِ الأمازيغِ والمغاربةِ قاطبةً من أصولِهِمْ، وترسيخِ لغةٍ وثقافةِ الفرنسيين لجَعْلِ واقعِ الاستعمارِ أمراً مرغوباً فيه، مع ما يرافقُ ذلك من اغترابٍ واستيلابٍ واستئْصالٍ وإضفاءِ الشرعيةِ على الاستعمار. لقد نَوَتِ الإقامةُ العامةُ عزلَ أبناءِ الأمازيغِ في الجبلِ في مؤسساتٍ تعليميةٍ، لتطويرهم نحو اللغة والثقافة الفرنسيتين، خارجَ الإسلام واللغة العربية، إلا أن النتائجَ جاءتْ على عكس نيَّتِها.

ثم إن الأحداثَ السياسيةَ التي وقعتْ في مغرب ما بعدَ الاحتلال، وأساسا المحاولات الانقلابية العسكرية في بدايةِ سبعينيات القرن المنصرم التي تورط فيها بعضُ الضباط خريجي ثانوية أزرو دفعتْ على سبيلِ المثال جمعيةَ الآباء بالثانوية إلى إحراق أرشيفِها، وهو حدثٌ يعكسُ مدى الارتباك الذي تسبَّبَ فيه المستعمرُ للتلامذةِ الذين كوَّنَهُم .!

ترى، ما هي الأسبابُ التي كانت وراء الفشل؟ جواباً عن هذا السؤالِ، يقول الباحث أوعزيز: "ارتُكِبَتْ أخطاءٌ كثيرةٌ في بناءِ السياسةِ التربويةِ الفرنسيةِ في البلاد الأمازيغيةِ وصياغتها، إذ تمَّ الاعتمادُ على خلاصاتِ أبحاثٍ متسرعةٍ وسطحيةٍ، أهمها اعتبارُ إسلامِ الأمازيغِ سطحيا، وبالتالي يجب تطويرُهُم خارجَ إطار الإسلام واللغة العربية، وعزلُهُم عن العربِ، وعزلُ المدينةِ عن الباديةِ، والسهلِ عن الجبلِ، وتوجيههم نحو

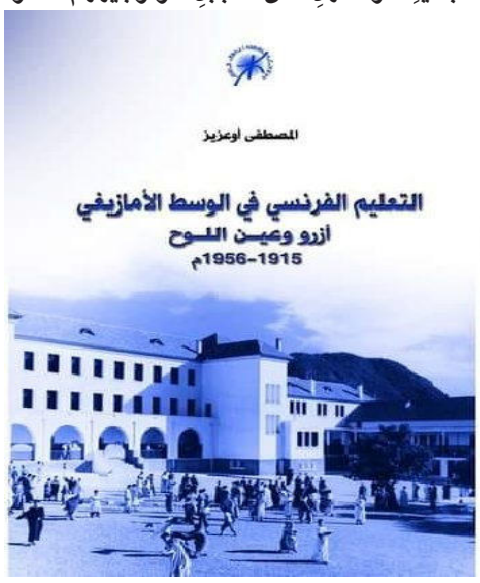

الفرنسية، وتجنب التأثير الذي كان للطالب القرآني بالمناطق الأمازيغية، وكل العوامل الأخرى المؤدية إلى تعريبهم وإسلامهم، وتكوين أبنائهم في مدارس وثانوية تمنع فيها اللغة العربية والتعليم الديني، وتوجيه الفقراء منهم إلى تكوين مهني فلاحي يُعيدُهم إلى الخيمةِ والأرض، وأبناء الأعيان إلى مناصب تمكنهم من خلافة آبائهم ولعب دور الوسيط بين الفرنسيين والأهالي.

لقد سبق ل Michaux Bellaire أن نبه سلطاتِ الحماية الفرنسية إلى عدم الانجرار وراء الطوباويات، ونفسُ التنبيهِ جاء من Louis Massignon حول الخلاصات السريعة التي تَعتَبرُ إسلامَ البربرِ سطحياً، مؤكدا على العكس من ذلك، فإسلامُ الأمازيغ عميقٌ جدا، وإن "الباسيفيكاسيون" أي الغزو العسكري الفرنسي فكَّ العزلةَ عنهم، ومهَّدَهُم للتعريبِ بشكلٍ سريع..

ومن Bernard Augustin [في مقال له بالفرنسية بعنوان "أدب الأمازيغ" نشر بمجلة لجنة إفريقيا الفرنسية، سنة 1920، العدد الثاني] كذلك جاء التنبيه للسلطات، إذ قال :"نعتقد أنه لا ينبغي أن نتسرعَ، ومن المستحسن أن ننتظرَ قليلا، بدل أن نقومَ بعملٍ مرتجَلٍ، يلزَمُ أن ندرسَ السكانَ، ونُحكِمَ السيطرةَ عليهم قبل الشروعِ في العملِ المدرسي، لأنَّ عملاً من هذا النوعِ يتطلبُ صبراً

طويلاً، وإعداداً دقيقاً للمدرسين"". ص. 284.

لقد خطَّطتِ السياسةُ التربويةُ" البربريةُ " يردف الباحث قائلا: "لغاياتٍ ومرامي مدرسةٍ فرنسيةٍ"بربريةٍ "خالصةٍ ومُغْلقةٍ، أي موجهةً لأبناءِ الأمازيغِ الفلاحينَ والمزارعين المستقرين فقط، فيما اصطدمتْ في الواقع بمدرسةٍ مفتوحةٍ على خليطٍ من الفئاتِ المتنوعةِ والمختلفةِ، فهناك أبناءُ الشرفاء، والتجارِ العرب، وأبناءُ الحرفيين والفقهاء، وخدام المخزن من أعوانٍ ومخازنيةٍ، وأبناءُ الفلاحين الذين يَفِدون على مدرسةِ المركزِ من نقطٍ بعيدةٍ، فتعثَّرتِ المدرسةُ الفرنسيةُ في الوسطِ الأمازيغي، لأنها كانت جاهلةً أو متجاهلةً لتركيبتِهِ الإثنيةِ ... كما وُضِعَتِ المدارسُ الفرنسيةُ "البربريةُ" سواءٌ العرضيةُ أو الدائمةُ، تحت مسؤوليةِ السلطةِ المباشرةِ لمكاتبِ المراقبةِ وضباطِ الشؤونِ الأهليةِ، الذين يفضِّلونَ المدارسَ العرضيةَ عن الدائمةِ، لبساطتِها واقتصادِها...إن الدعوةَ إلى عزلِ الأمازيغِ عن العربِ، والباديةِ عن المدينةِ، والسهلِ عن الجبَلِ، تنمُّ عن إنكارِ التوزيعِ الجغرافي المعقَّدِ والمُتفاوتِ والمتنوعِ والمتداخلِ لسكان المغربِ على السواحلِ والسهولِ والجبالِ والصحراء، كما أن التقسيماتِ الإثنوغرافيةَ للمجتمع المغربي التي أكد عليها بعضُ الكتَّابِ والسوسيولوجيين الفرنسيين الذين نعتَهُم George Spillmann ب "غيرِ المسؤولين والمتهورين"، والقائمةَ على الثنائياتِ المتضادة :قسم معرَّبٌ، أو في طورِ التعريبِ خاضعٌ للمخزن، وقسمٌ "بربري" معزولٌ عن كل تأثيرٍ عربي وفي سيبةٍ دائمةٍ، يعكسُ نظرةً تبسيطيةً "لا تصمدُ أمام تحليل بسيطٍ للمكوناتِ الإثنيةِ والثقافيةِ للجبل"البربري"، فالمناطقُ التي تعتبر عربيةً أو في طور التعريب، تحتوي على قبائلَ بربريةٍ، والمناطقُ" البربريةُ "تضمُّ قبائلَ عربيةً". ص. -287 288.

هذا فضلا عن كونِ الفضاءِ الواسع والعريض الذي كان مسرحاً لتجريبِ مشروعِ المدرسةِ الفرنسيةِ القبايليةِ في الوسطِ الأمازيغيِ بالأطلس المتوسط لم يكنْ مجالاً جامداً ومغلقاً على نفسهِ، بل كان كغيره من المجالاتِ المغربيةِ يفيضُ بالحيويةِ الاجتماعيةِ والدينيةِ والثقافيةِ، تخترقُهُ الأخبارُ منْ كلِّ الجوانبِ، ويشهَدُ حركيةً دائمةً للطُّلبةِ والعلماءِ والأولياءِ والشعراءِ والفنانين والعطارين المتجولين عبر أرجاءِ قبائلِ الجبلِ، ولم يُقبِلْ على المدارسِ الفرنسيةِ في الوسطِ الأمازيغيِّ سوى جزءٍ صغيرٍ من الساكنةِ المستقرةِ بالمراكزِ أو بالقربِ منها، مما كان يدفعُ سلطاتِ الحمايةِ إلى إطلاقِ حملاتٍ عنيفةٍ لتسجيلِ أبناءِ الأمازيغِ بالقوةِ في المدارسِ العرضيةِ والدائمةِ، نظراً لضعفِ الإقبالِ عليها.

* مدير ثانوية تأهيلية في سيدي سليمان سابقا. متقاعد حد السن حاليا، من مواليد م1961 بدار الواد (دائرة مقريصات)، خريج المدرسة العليا للأساتذة، التقدم الرباط عام 1991 شعبة اللغة العربية وآدابها، فاعل جمعوي، وأحد المساهمين في تأسيس الحركة من أجل الديموقراطية في المغرب خلال تسعينيات القرن الماضي.

في هذا الجزء الثاني من الحوار، لا تزال السيرة الشخصية حاضرة، لكنها تتخذ أفقا أوسع: كيف يمكن للترجمة أن تكون فعل مقاومة، وكيف تتحول الكلمات إلى جسور بين الثقافات دون ضجيج ولا ترف شعاراتي؟

سنكتشف هنا أن محمد فارسي، المترجم والمثقف الشاب، لا يتوقف عند حدود النص، بل يسعى لفهم الصمت الذي تحمله الكلمات، وللأثر الذي تتركه حين يحترم قدرها. هنا، يتجلى الدور الخفي للترجمة، ويظهر الهامش ليس مكانا للغياب، بل مساحة للتجربة والاختبار والمغامرة الفكرية.

بين التفكير النقدي والحس الفكاهي، وبين الجدية والمحبة الصادقة للغة الأمازيغية، نواصل رحلتنا مع نصوص وأفكار تعكس أن الفعل الثقافي الحقيقي قد يكون هادئا، لكنه حاضر بقوة في كل كلمة تترجم، وكل معنى يستعاد.

الأستاذ الروائي والمترجم محمد فارسي في حوار مع "العالم الأمازيغي" (2/2)

الترجمة تخرج الأدب الأمازيغي من دائرة «المحلي الضيق» إلى فضاء التداول الأوسع

حاوره: خيرالدين الجامعي

كيف تحافظ على روح النص الأصلي، وفي الوقت نفسه تمنحه نفسا أمازيغيا جميلا؟

الحفاظ على روح النص الأصلي أثناء منحه نفسا أمازيغيا جميلا يشبه السير على حبل مشدود بين جبلين: جبل النص الأصلي، وجبل اللغة الأمازيغية. كلاهما له ثقله وجاذبيته، وكل خطوة خاطئة قد تجعلك تقع في مستنقع المعنى المفقود أو الأسلوب المصطنع.

أبدأ أولا بالاستماع إلى النص، أقرأه كما لو كان شخصا يتحدث معي، أتعرف على إيقاعه، على أنفاسه، على نكاته وخفياته. هنا، السخرية الصغيرة تلعب دورها أحيانا، فهي تساعد على التعرف على طاقات النص الحقيقية، سواء كانت فكاهية أو فلسفية أو شعرية.

ثم أترك نفسي أدخل مع الأمازيغية في علاقة حوارية. لا أستسلم لإملاءات الترجمة الحرفية، بل أسمح للغة أن تأخذ دورها، أن تمنح النص نغمة أمازيغية طبيعية، تتنفس من خلالها المعاني وتعيش بين الكلمات. كل عبارة أصلية أحاول أن أجد لها مقابلا طبيعيا، أحيانا أضيف لمسة أمازيغية تجعل النص يبتسم بطريقة جديدة، دون أن يخسر جوهره.

باختصار، الترجمة بالنسبة لي ليست نقلا آليا، بل فن العناية بالروحين معا : روح النص، وروح اللغة التي تترجم إليها. وهكذا، يظل النص الأصلي حاضرا، لكنه يصبح أمازيغيا، وكأنه ولد من جديد وهو يرتدي ثوبا جديدا، جميلا ومناسبا تماما لموطنه الجديد.

من بين أعمالك المترجمة "سيرة حمار" و"كاليجولا"، ماذا أضافت لك هذه التجارب؟

نص «سيرة حمار» يمثل بالنسبة لي الانطلاقة الحقيقية في عالم الترجمة، وهو النص الذي عرف القراء بي، وأول عمل أقدمه للأمازيغية. بطله، أدريبال، الذي خاض رحلة البحث عن الذات، واجه تحديات شاقة للوصول إلى فهم أعمق لذاته، يذكرني بالمترجم نفسه في بداياته، خطوات متعثرة، وصبر طويل، ومثابرة أمام كل صعوبة لغوية وفكرية. هذا النص، بروحه الأمازيغية وجسده العربي، أصبح بالنسبة لي تجربة تعليمية لا تنفصل عن بداياتي، ويعلمني أحيانا أن التعثر جزء من الرحلة، وأن الطريق إلى الذات لا يكون سهلا.

أما «كاليجولا»، فكانت تجربة مختلفة تماما، مليئة بالسخرية والتحدي. يمكنني القول إنها كانت نوعا من الانتقام الأدبي. من جهة، يعتبر مواجهة إمبراطور روماني أحمق يريد أن يحظى بالقمر بين يديه ويصل إلى الحقيقة عبر سفك الدماء... ومن جهة أخرى، كأنني أعيد تمثيل صراع الملك الأمازيغي بطليموس ابن يوبا الثاني مع كاليجولا الذي قتله في الواقع.

في الحقيقة، ترجمة هذا العمل كانت اختبارا للجرأة والقدرة على مواجهة نصوص معقدة وصعبة، وفي الوقت نفسه تحويلها إلى نص أمازيغي حي، يتنفس روح اللغة وثقافتها ويصل إلى القارئ بطريقة مؤثرة.

باختصار، كلتا التجربتين علمتاني شيئا مختلفا، الأولى الصبر والانغماس في النص، والثانية الجرأة والقدرة على مواجهة التعقيد والمفارقات التاريخية والفكرية. ومع ذلك، يبقى الدرس الأهم أن الترجمة ليست مجرد نقل كلمات، بل رحلة مستمرة مع النص واللغة، رحلة تتطلب صبرا وذكاء، وأحيانا قليلا من السخرية لمواجهة كل ما هو صعب وغريب في النصوص.

حصلت على جائزة وطنية عن ترجمة رواية "سيرة حمار" لحسن أوريد، ماذا مثلت لك هذه المحطة؟ ولماذا جذبك هذا العمل بالذات؟

نعم، حصولي على الجائزة الوطنية للترجمة عن رواية «سيرة حمار» كان محطة مفصلية في مسيرتي، ليس فقط لأنها جائزة، بل لأنها جاءت في لحظة الانطلاقة، وكأنها تقول للمترجم الشاب: تابع الطريق، لكن لا تطمئن كثيرا. هذه المحطة دفعتني إلى تطوير قدراتي، سواء على المستوى الترجمي أو على مستوى تعميق علاقتي باللغة الأمازيغية، وجعلتني أكثر وعيا بأن الترجمة مسؤولية قبل أن تكون إنجازا شخصيا.

أما عن سبب اختياري لهذا العمل بالذات، فالأمر لم يكن اعتباطيا. عند صدور الرواية، كنت أتابع النقاشات والمقالات التي تناولتها في الجرائد الوطنية، ولاحظت أن النص يقدم رؤية نقدية للأمازيغية وللأمازيغ، أكثر مما يقدم خطاب احتفاء أو تمجيد. هذا المعطى بالذات شدني، لأنني رأيت أن مثل هذا النص من الأجدر أن يقدم باللغة الأمازيغية نفسها، حتى لا يتحول النقد إلى حديث عن الآخر بدل أن يكون حوارا معه.

ثم هناك هاجس ثقافي أعمق... كنت أتحرك أيضا بدافع الخوف من تكرار ما حدث مع أبوليوس وروايته «الحمار الذهبي»، التي بقيت لقرون محرومة من حضن ثقافتها ولغتها الأصلية، ولم تسترجع إلا متأخرة جدا. لم أرد أن أرى نصا له هذا العمق، وبهذا الاتصال بالسؤال الأمازيغي، يظل معلقا خارج لغته الطبيعية.

إلى جانب كل ذلك، لعبت القراءة الشخصية للرواية دورا حاسما، فقد رأيت فيها نوعا من الترافع غير المباشر عن الإنسان الأمازيغي، ذلك الإنسان الذي يحاول، وسط التحولات والضغوط، أن يفرض ذاته داخل مسار معين، لا بطولات زائفة فيه، ولا نهايات مريحة. وربما لهذا السبب بالذات شعرت أن ترجمة الرواية لم تكن مجرد عمل لغوي، بل موقفا ثقافيا هادئا، فيه شيء من القناعة، وشيء من العناد الجميل.

حدثنا عن مشروعك الأخير في ترجمة مسرحية "البخيل" لموليير إلى الأمازيغية، ما التحديات التي واجهتها في هذا النص الكلاسيكي؟

كملاحظة أولية: هذا المشروع لم يصدر بعد من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ترجمة مسرحية «البخيل» لموليير إلى الأمازيغية كانت مغامرة خاصة، لأننا أمام نص كلاسيكي يعرفه الجميع تقريبا، ويظن الكثيرون أنه بسيط بسبب طابعه الكوميدي، بينما هو في الحقيقة نص شديد المكر. التحدي الأول كان في نقل السخرية نفسها، لا الكلمات فقط، لأن بخل هارباغون ليس مجرد صفة شخصية، بل منظومة فكرية كاملة، لها إيقاعها وحساباتها الدقيقة.

التحدي الثاني كان لغويا وثقافيا، بمعنى كيف نجعل هذا البخيل يتكلم أمازيغية طبيعية، دون أن يبدو كضيف ثقيل جاء من القرن السابع عشر وتاه في الزمن؟ كان علي أن أبحث عن توازن دقيق بين احترام روح موليير، ومنح النص نفسا أمازيغيا يجعل الشخصيات قريبة من المتلقي، تضحكه وتحرجه في الوقت نفسه.

ثم هناك تحدي المسرح نفسه، فالنص ليس للقراءة فقط، بل للخشبة، والإيقاع فيه أساسي. كل جملة يجب أن تقال، لا أن تشرح. لذلك اشتغلت على اللغة بوصفها لغة تنطق وتسمع، لا لغة تقرأ بصمت، مع الحرص على ألا تفقد النكتة سرعتها ولا الفكرة حدتها.

باختصار، ترجمة «البخيل» كانت تمرينا مزدوجا، في الوفاء لنص كلاسيكي ثقيل الإرث، وفي اختبار قدرة الأمازيغية على احتضان هذا النوع من الكوميديا النقدية. وربما التحدي الأكبر كان أن يضحك القارئ أو المتفرج... ثم يكتشف، بعد الضحك بقليل، أنه يشبه هارباغون أكثر مما كان يتوقع.

كيف ترى وضع الترجمة إلى الأمازيغية اليوم في المغرب؟ وهل تلاحظ تطورا في هذا المجال؟

بطبيعة الحال، يمكن الحديث اليوم عن تطور ملحوظ في وضع الترجمة إلى الأمازيغية بالمغرب، خاصة على مستوى العرض البيداغوجي الجامعي. هناك تنوع واضح في تكوينات الماستر المرتبطة بالترجمة، إلى جانب مسالك الإجازة، وهو معطى إيجابي يوحي بأن المشروع لم يعد مجرد مبادرة ظرفية، بل جزء من رؤية مؤسساتية وطنية تراهن على المستقبل، وتؤهل الأمازيغية لاقتحام مختلف المجالات والمؤسسات دون عقدة نقص أو تبرير مسبق.

إلى جانب الجامعة، يظل عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية محوريا في هذا المسار، إذ يشتغل، وفق الإمكانات والموارد البشرية العلمية المتاحة، على الدفع بمشروع الترجمة إلى الأمام، سواء من حيث الإنتاج أو من حيث التقعيد والتأطير. هذا الجهد، وإن كان في أحيان كثيرة صامتا، إلا أنه أساسي لبناء تراكم حقيقي لا يظهر بين ليلة وضحاها.

لكن، ورغم كل هذه الدينامية، لا يمكن إخفاء المفارقة الكبرى المتعلقة بسوق الشغل في مجال الترجمة إلى الأمازيغية الذي لا يزال باهتا، بل ومترددا في الاعتراف بالمترجم كفاعل مهني متخصص. فباستثناء بعض المناصب المحدودة داخل مؤسسات جامعية أو رسمية، يظل حضور الترجمة محتشما.

باختصار، نحن أمام وضع متقدم نظريا، ومتواضع عمليا: تكوين أكاديمي يتطور، ومؤسسات تشتغل، لكن سوق شغل لم يلتحق بعد بالركب. وربما التحدي الحقيقي اليوم ليس في إثبات أن الأمازيغية قابلة للترجمة، بل في إقناع المؤسسات بأن الترجمة مهنة أساسية، وليست نشاطا جانبيا أو حلا مؤقتا.

في رأيك، ماذا تضيف الترجمة إلى اللغة الأمازيغية؟ وهل تساعدها على الانفتاح على الأدب العالمي؟

بالنسبة لي، الترجمة لا تضيف إلى الأمازيغية شيئا خارجها، بقدر ما توقظ ما هو كامن فيها. فهي تمنح اللغة فرصة لاختبار طاقتها التعبيرية، وتدفعها إلى مواجهة أسئلة جديدة، ومفاهيم لم تستعمل فيها من قبل، دون أن تفقد روحها أو خصوصيتها. كل نص يترجم هو تمرين عملي للغة على التفكير بصوت عال، وعلى الخروج من مناطق الراحة التي حشرت فيها طويلا.

من جهة أخرى، نعم، الترجمة تساعد الأمازيغية على الانفتاح على الأدب العالمي، لكن ليس بمنطق التبعية أو الاستهلاك، بل بمنطق الحوار. حين نترجم عملا عالميا إلى الأمازيغية، فإننا لا ندخل العالم إلى لغتنا فقط، بل نعيد ترتيب علاقتنا به من موقع الندية. الترجمة هنا ليست نافذة تفتح من طرف واحد، بل جسر يعبره النص في اتجاهين.

وباختصار، الترجمة تجعل الأمازيغية أقل خوفا من العالم، وتجعل العالم أقل غرابة عنها. وهي، في العمق، ليست مسألة انفتاح فحسب، بل مسألة ثقة: ثقة اللغة في نفسها، وثقة المتكلم بها في قدرتها على قول كل شيء، بما في ذلك الأدب العالمي.

هل يمكن للترجمة أن تعيد الاعتبار للأدب الأمازيغي داخل المشهد الثقافي المغربي؟ وكيف؟

تعيد الاعتبار للأدب الأمازيغي داخل المشهد الثقافي المغربي، لكن بشرط ألا نحملها دور المنقذ أو نختزلها في وظيفة تزيينية. الترجمة ليست عصا سحرية، لكنها أداة فعالة إذا أدرجت ضمن رؤية ثقافية واضحة تعترف بالأمازيغية كمنتجة للمعنى، لا كمجرد موضوع فولكلوري.

أولًا، الترجمة تخرج الأدب الأمازيغي من دائرة «المحلي الضيق» إلى فضاء التداول الأوسع. حين يترجم النص الأمازيغي إلى لغات أخرى، فإنه يدخل في نقاش نقدي جديد، ويقرأ بمعايير جمالية مختلفة، ويختبر خارج منطق المجاملة أو التعاطف الهوياتي. هذا الاحتكاك ضروري، لأنه يسمح للأدب الأمازيغي بأن يقيم بوصفه أدبا، لا بوصفه «قضية».

ثانيًا، الترجمة تعيد ترتيب العلاقات داخل المشهد الثقافي المغربي نفسه. فهي تفرض نوعا من التوازن الرمزي بين اللغات المتداولة، وتكسر احتكار لغة واحدة للشرعية الأدبية والنقدية. عندما يصبح النص الأمازيغي قابلا للترجمة والقراءة والتدريس، فإنه يفرض حضوره داخل المؤسسات الثقافية والجامعية والإعلامية، لا باعتباره استثناءا، بل جزءا من المشهد العام.

ثالثا، الترجمة تساهم في بناء ذاكرة أدبية مشتركة. فالأدب الذي لا يترجم يظل هش التداول، محدود الأثر، وسريع النسيان. أما الترجمة، فتمكن النص الأمازيغي من الاستمرار، ومن التحول إلى مرجع يحاور نصوصا أخرى داخل الثقافة المغربية وخارجها.

باختصار، الترجمة لا تعيد الاعتبار للأدب الأمازيغي لأنها «تعرف به» فقط، بل لأنها تغير موقعه من الهامش إلى النقاش، ومن الدفاع إلى الإبداع، ومن طلب الاعتراف إلى فرضه عبر النص نفسه.

لك تجربة في دعم وتأطير كتاب وشعراء أمازيغ شباب. كيف ترى الجيل الجديد من المبدعين؟

في الحقيقة، لا أعتبر نفسي مؤطرا بالمعنى التقليدي للكلمة، لأنني لا أدرس أحدا ولا أؤمن بمنطق "الأستاذية" الذي ينتج غالبا علاقة عمودية تقيد أكثر مما تحرر. ما أراه أقرب إلى تجربتي هو المساهمة في مرافقة بعض النصوص في لحظة هشة من مسارها: لحظة انتقالها من كونها مخطوطا صامتا إلى كتاب قابل للقراءة والتداول. هذه المرافقة لا تقوم على الوصاية، بل على النقاش، وإثارة الأسئلة، والتنبيه إلى الإمكانات الجمالية التي قد لا يكون الكاتب واعيا بها بعد.

أما الجيل الجديد من المبدعين الأمازيغ، والذي أعد نفسي جزءا منه، فأراه جيلا يكتب من داخل زمنه، لا من خارجه. هو جيل مشبع بالتحولات، بالتناقضات، وبالقلق الوجودي والجمالي، لذلك تأتي نصوصه أحيانًا متوترة، مترددة، أو حتى صادمة. قد يخطئ هذا الجيل في الاختيار أو في الصياغة، وقد يبالغ في التجريب، لكن الخطأ هنا جزء من التعلم ومن تشكل الصوت الإبداعي.

الأهم في نظري هو أن هذا الجيل يقرأ ويكتب، ويصر على أن يكون له صوت خاص، بعيدا عن القوالب الجاهزة وعن إعادة إنتاج خطاب قديم باسم الهوية أو التراث. بمعنى، أننا نحن الشباب لا نبحث عن الكمال، بل عن المعنى، وعن موقع لنا داخل اللغة والعالم. ومن هذه المحاولات، سواء نجحنا أو تعثرنا، يتكون الأدب، وتبنى التجارب التي سيعاد النظر فيها لاحقا بنضج أكبر ومسافة نقدية أوسع.

ما مشاريعك القادمة؟ وما الرسالة التي تود توجيهها للقراء والمهتمين بالأدب والترجمة الأمازيغية

كما قلت سابقا، لا أشتغل وفق «لائحة» جاهزة للمشاريع، ولا أؤمن بفكرة التخطيط الصارم الذي يحول الإبداع والترجمة إلى واجب إداري. الأمر عندي أبسط من ذلك وأكثر تعقيدا في الآن نفسه: حين تفرض فكرة ما نفسها، حين أشعر أنها قادرة على إحداث إضافة نوعية لا مجرد تكرار، أبدأ العمل عليها دون تردد. يعجبني منطق الديالكتيك في الأشياء، ذلك القانون الهادئ الذي يجعل التراكم الكمي، بالصبر والاشتغال، يتحول في لحظة ما إلى قفزة كيفية.

أما رسالتي إلى القراء والمهتمين بالأدب والترجمة الأمازيغية، فهي دعوة إلى القراءة أولا، ثم القراءة مرة أخرى، قبل أي شيء آخر. لا أدب بدون قراء، ولا ترجمة حقيقية بدون وعي نقدي يواكبها. الأمازيغية لا تحتاج إلى الشفقة ولا إلى الخطاب الاحتفالي الفارغ، بل إلى عمل جاد، وإلى نصوص جيدة تقتنع بذاتها، لا بشعاراتها.

أدعو كذلك إلى التعامل مع الترجمة بوصفها فعل تفكير وثقافة، لا مجرد نقل كلمات بين لغتين. هي مغامرة معرفية وجمالية، ومسؤولية أخلاقية تجاه اللغة المنقول إليها. وإذا كان لي من أمل، فهو أن نصل يوما إلى مرحلة تقرأ فيها الأعمال الأمازيغية المترجمة وغير المترجمة لأنها أدب جيد، فقط، لا لأنها «أمازيغية» فحسب. عندها يمكن القول إننا نسير في الاتجاه الصحيح.

100%
زيت الزيتون واد سوس
100%
منتوج المغرب
HFO